

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال

مطبوعة الدعم البيداغوجي لمقياس

التظيم القانوني لتداول المعلومة في الفضاء العمومي

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص: اتصال جماهيري ووسائط جديدة.

الدكتورة: أسماء قرشوش.

السنة الجامعية: 2026/2025.

عرض التكوين الخاص بمقياس: التنظيم القانوني لتداول المعلومات في الفضاء العمومي

عنوان الماستر: الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة

السداسي الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية 3

اسم المادة: التنظيم القانوني لتداول المعلومات في الفضاء العمومي

الرصيد 05 / المعامل 02

محتوى المادة:

أولاً: مدخل مفاهيمي: تحديد مفهوم كل من: المعلومات / الفضاء العمومي / حرية تداول المعلومات

ثانياً: الاتجاهات الدولية في تنظيم تداول المعلومات في الفضاء العمومي

1. حرية تداول المعلومات في الفضاء العمومي من منظور المواثيق الدولية
2. أبرز التجارب العالمية في مجال التنظيم القانوني لتداول المعلومات في الفضاء العمومي: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية - التجربة البريطانية - التجربة الفرنسية
3. موقف بعض التشريعات العربية من تنظيم تجربة تداول المعلومات في الفضاء العمومي

ثالثاً: التنظيم القانوني لتداول المعلومات في الجزائر

1. في ظل الدساتير الجزائرية
2. في ظل التشريعات الإعلامية

الصفحة	فهرس المحتويات
	مقدمة
	المحور الأول: مدخل مفاهيمي: المعلومات/ الفضاء العمومي/ حرية تداول المعلومات
	أولاً: المعلومات
07	1- تعريف المعلومات
07	- المعلومات لغة
07	- المعلومات في التعاريف الاصطلاحية
09	2- المعلومات والمفاهيم المتداخلة معها / البيانات/ المعرفة
09	- البيانات
11	- المعرفة
12	- طبيعة العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة
12	3- أنواع المعلومات
14	4- مصادر المعلومات
15	- مصادر المعلومات وكيفية تطورها مع ظهور التكنولوجيا
	- دور المعلومات في تشكيل الفضاء العام
	ثانياً: الفضاء العمومي
19	1- مفهوم الفضاء العام والتأصيل للمفهوم كظاهرة اجتماعية حديثة
22	- الفضاء العام كحيز مادي اجتماعي
23	- الفضاء العام من زاوية العمومية (العمومية السياسية)
23	2- الفضاء العام النشأة والتطور
27	3- الفضاء العام بين وسائل الإعلام التقليدية/ ووسائل الإعلام الرقمي
28	- الصحافة المكتوبة وبناء الفضاء العام
29	- الصحافة المكتوبة كفضاء عمومي بحد ذاتها
30	- التحول الرقمي وتراجع الدور التقليدي للصحافة المكتوبة
31	- وسائل الإعلام السمعية البصرية والفضاء العام
31	- الراديو والتلفزيون كفاعلين مركزيين في بناء الفضاء العام
32	4- وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة الإلكترونية وتطور النقاش العام
32	- مفهوم الفضاء العام الافتراضي
33	- الفضاء العام والتحول الرقمي
35	- خصائص الفضاء العام
	ثالثاً: حرية تداول المعلومات

36	1- مفهوم التداول الحر للمعلومات (حق الوصول / الحصول / النفاذ/ والتداول)
38	2- الخلفية التاريخية للحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها
39	3- بدايات التطبيق الفعلي لقوانين حرية الحصول على المعلومات وتداولها
43	4- أهمية الحق في الحصول على المعلومات وتداولها
44	5- حق الحصول على المعلومات وتداولها كحق إنساني أساسي
46	6- الحق في الحصول على المعلومات وتداولها كحق معترف به دوليا
47	7- أهمية الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في وسائل الإعلام (التقليدية/ والرقمية)
47	- بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية (صحافة مكتوبة/ إذاعة/ تلفزيون)
48	- تطور مفهوم الحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها
48	- تأثير تشريعات حق الحصول على المعلومات على تداولها في البيئة الرقمية
	المحور الثاني: الاتجاهات الدولية في تنظيم تداول المعلومات في الفضاء العمومي
50	1- حرية تداول المعلومات في المواثيق الرسمية الدولية (الرئيسية)
50	- القوانين والاتفاقيات الدولية الداعمة لحق الحصول على المعلومات (أصل الالتزام الدولي)
50	- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
51	- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966
52	- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
53	- اتفاقية حقوق الطفل
54	- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات
55	- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول)
55	- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
56	- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
57	2- التجارب الدولية في مجال التنظيم القانوني لتداول المعلومات
57	- حرية الحصول على المعلومات وتداولها في دولة السويد
60	- حرية الحصول على المعلومات وتداولها في نظام الأمم المتحدة
77	- حرية الحصول على المعلومات وتداولها في التشريع الفرنسي
81	- حرية الحصول على المعلومات وتداولها في نظام المملكة المتحدة
	المحور الثالث: حرية تداول المعلومات في الدول العربية
86	- الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في ضوء قوانين وتشريعات الدول العربية
86	1- الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات الأردنية
88	2- الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات المغربية
90	3- الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات التونسية
93	4- الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات المصرية
96	5- الحق في الحصول على المعلومات في ضوء الدساتير والتشريعات الجزائرية
109	قائمة المراجع

مقدمة

يشهد العالم المعاصر طفرة معلوماتية غير مسبوقة، حيث لم تعد المعلومة مجرد وسيلة للمعرفة، بل أصبحت أداة للقوة، وعماداً للديمقراطية، وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية. وفي ظل انفتاح الفضاء العمومي الذي انتقل من الأطر التقليدية إلى الفضاءات السيبرانية العابرة للحدود برزت ضرورة ملحة لإيجاد إطار قانوني يضبط حركة هذه المعلومات.

و يعود تاريخ اعتماد أول قانون ينظم ولوج المواطنين والمواطنات إلى المعلومات إلى سنة 1766، حينما اعتمد البرلمان السويدي قانون حرية الطباعة والصحافة. وبعد قرنين تقريباً، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) ليكرس الحق في الحصول على المعلومات كحق أساسي من حقوق الإنسان، ممهداً الطريق أمام موجة أولى من القوانين التي تضمن حرية الولوج إلى المعلومات في كل من فنلندا (1951)، والولايات المتحدة الأمريكية (1966)، والدنمارك والنرويج (1970)، إلى جانب فرنسا وهولندا (1978)، وأستراليا ونيوزيلندا (1982)، ثم كندا (1983).

أما الموجة الثانية، فتشكّلت من 29 دولة اعتمدت قوانين الولوج إلى المعلومات بعد صياغة دساتير جديدة وانتقالها إلى الديمقراطية، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي. فيما تشكّلت الموجة الثالثة من 13 دولة ذات تقاليد ديمقراطية، اعتمدت هذه القوانين في إطار تحديثها الإداري. ومنذ مطلع الألفية الثالثة، ارتفع عدد الدول، خاصة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التي اعتمدت قوانين الولوج إلى المعلومات. وحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فقد بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت ضمانات دستورية أو قانونية أو سياسية للولوج العام إلى المعلومات 139 دولة في سنة 2025. حيث يعتبر الحق في الحصول على المعلومات وتداولها من أهم حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تنادت المواثيق الدولية والإقليمية لتأكيد وكفالاته في نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما دعت هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية الدول الأطراف إلى تكريس مثل هذا الحق في تشريعاتها الوطنية من خلال صياغة قوانين جديدة أو تعديل القائم منها بما يتناسب مع التأكيد على حق الفرد في الحصول من السلطات العامة على المعلومات التي يراها ضرورية.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه المطبوعة البيداغوجية لتفصل في القوانين والتشريعات الدولية (عالمية، عربية) التي أقرت حق الحصول على المعلومات وتداولها من خلال التطرق إلى مجموعة من المحاور: حيث تناول المحور الأول مدخل مفاهيمي مفصل لكل من المعلومات، الفضاء العمومي، حرية تداول المعلومات. المحور الثاني جاء ليفصل في: القوانين والاتفاقيات الدولية النازمة لحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها. أما المحور الثالث فتم التطرق فيه لحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها في بعض الدول العربية...

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: المعلومات / الفضاء العمومي / حرية تداول المعلومات

أولاً: المعلومات

تُعدّ المعلومات أساساً حيويًا في جميع مجالات النشاط الإنساني، فهي الوسيلة التي تعتمد عليها المؤسسات والأفراد لاتخاذ القرارات وتوجيه العمليات وتحقيق الأهداف بفعالية. يتفاوت مفهوم المعلومات بين ماهيته كمادة خام قابلة للتحليل، وتطبيقاتها المختلفة التي تتنوع من المعرفة النظرية إلى التطبيق العملي، مع تباين في جودتها ودقتها وملاءمتها لسياق المحدد. تتعدد أنواع المعلومات بحسب معايير كثيرة، ومنها نوعيتها ودقتها وكميتها، حيث تلعب هذه العوامل دورًا رئيسيًا في تحديد قيمتها العلمية أو التطبيقية. فالمعلومات الفعالة التي تدعم تحقيق الأهداف وتتمتع بالمصداقية تعتبر أكثر قيمة وتأثيرًا من المعلومات غير الفعالة أو غير الموثوقة، إذ أنها تساهم في الإنتاجية والتحليل الصحيح للمواقف.

كما أن دقة المعلومات تتحكم في مدى ملاءمتها للقرارات التي تعتمد عليها، فالمعلومات الدقيقة تعزز من الثقة والأمان في عمليات الاعتماد عليها، بينما المعلومات غير الدقيقة قد تؤدي إلى نتائج خاطئة وتوترات في التنفيذ. ومن ناحية أخرى، تنقسم المعلومات إلى نوعين رئيسيين: الكمية والنوعية، حيث تشتمل الكمية على البيانات التي يمكن قياسها وتكرارها، في حين توفر المعلومات النوعية سياقًا وتحليلًا أعمق يتعلق بالفهم والمعنى. الاختلافات بين هذه الأنواع تتطلب من الباحثين والمستخدمين أن ينتقوا ويعتمدوا على المعلومات التي تتناسب مع احتياجاتهم، مع مراعاة معايير الجودة والثقة.

في هذا الإطار، يتطلب تقييم المعلومات وتحليلها منهجية علمية دقيقة لضمان صحتها وموثوقيتها، خاصة عندما تتطلب البيانات دعمًا ماديًا ومعرفيًا لعمليات صنع القرار. فإلى جانب المصادر المختلفة التي تستمد منها، تبرز أهمية أدوات جمع البيانات وتقنيات البحث التي تضمن الحصول على معلومات موثوقة ومتجددة، مع التأكد من مصداقية مصادرها. من هنا، تأتي الحاجة إلى عمليات توثيق دقيق تضمن الحفاظ على سلامة البيانات وشفافيتها، فضلاً عن بناء نظام قوي يعزز الثقة ويشجع على الاعتماد المستمر. تتداخل هذه الجوانب مع قضايا أخلاقية وقانونية، تتعلق بالخصوصية وحقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات الشخصية، مما يحتم تبني معايير صارمة لضمان الحفاظ على حقوق الأفراد والمؤسسات. في النهاية، تبرز أهمية موازنة العناصر الجمالية والمعايير العلمية لتعزيز جودة المعلومات، وبالتالي تمكين المؤسسات من الاستفادة القصوى منها في عمليات اتخاذ القرار، مع مواكبة التطورات التكنولوجية التي أضافت أبعادًا جديدة كمجال البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، والتي تساهم في تعزيز الشفافية وتحسين إدارة البيانات عبر أنظمة متقدمة. وفي هذا المحور سنتعرف على: ماهية المعلومات من خلال تقديم تعريفات للمعلومات، والمفاهيم المتداخلة معها.

1. تعريف المعلومات:

من الصعوبة بما كان ضبط تعريف كامل وشامل لمصطلح المعلومات كونها مفهوم معقد ومتعدد المعاني، و كونها كلمة متداولة بين الكثير من الأوساط والتخصصات المختلفة، حيث لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في كل التخصصات، ولدلالاتها على أشياء عديدة. وعلى هذا الأساس قدمت لها العديد من التعاريف من قبل المتخصصين كل حسب مجاله وتخصصه العلمي. وهناك خطوطا مشتركة يمكن تلخيصها .

- المعلومات لغة:

المعلومات من مشتقات الفعل (علم) ولهذه المشتقات العديد من المعاني منها ما يتصل بالعلم أي إدراك طبيعة الأمور، والمعرفة أي القدرة على التمييز والتعليم والتعلم والدراسة والإحاطة واليقين والإتقان والإرشاد والتوعية، والإعلام والشهرة والتميز والتيسير.

ويقدم المنجد التعريف الآتي للمعلومات: "كل ما يعرفه الإنسان عن قضية أو حادث ". أما المعجم العربي الحديث فيقدم تعريف المعلومات بأنها " الأخبار والتحقيقات أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور". في تعريف آخر المعلومات هي "الحقائق عن أي موضوع أو الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن أو أي معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة".¹

- المعلومات في التعريفات الاصطلاحية:

تُعرف المعلومات بأنها البيانات المُعالجة، التي اكتسبت معنىً محدداً وهدفاً واضحاً. فهي بيانات مُرتبة ومنظمة، تُستخدم في اتخاذ القرارات، تُسهل عمليات التداول، والتسجيل، والنشر، والتوزيع، سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي، وبأي شكل من الأشكال. وهي في جوهرها، حقائق علمية ناتجة عن بحث دقيق، مبني على مناهج علمية سليمة، تتضمن مراحل متعددة من البحث والاستقصاء والتجريب.² و Information في اللغة الإنجليزية تقابل كلمة المعلومات والإعلام في اللغة العربية، وهذه الكلمة مشتقة أصلاً من اللاتينية والتي تعني عملية الاتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه. وقد اكتسبت الكلمة معانٍ متعددة منها إيصال المعرفة وما نتلقاه.³

¹: علي أحمد، "مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول (2012): 478.

²: مينا فايرال، فهم المعلومات: تعريفها، أنواعها، وخصائصها، متاح في الرابط:

<https://menaviral.com/%D9%81%D9%87%D9%85->

³: عبد الهادي مصطفى. المعلومات وتكنولوجيا المعلومات (مصر: مكتبة الدار العربية للنشر والتوزيع)، ص19.

وهناك من يعرفها بأنها "أخبار وتحقيقات أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق أو إيضاح الأمور."⁴ في سياق المعرفة والتواصل تعرف المعلومات بأنها: "معرفة مُبلّغة أو مُتواصل بها عن واقعة أو موضوع أو حدث، كما يمكن أن تكون «أفكارًا، حقائق، أعمالاً ذهنية، أو بيانات ذات قيمة لاتخاذ القرار والإجابة عن الأسئلة. وعُرفت أيضًا بأنها «معرفة يتم نقلها عبر أي وسيط، تشمل عبارات معقولة، حقائق، مبادئ، مفاهيم، آراء، تفسيرات وأفكار...»⁵

الدكتور عماد عبد الوهاب الصباغ في تعريفه للمعلومات أكد على ضرورة توضيح نوع العلاقة الموجودة بين البيانات والمعلومات، والمعرفة والتعلم من جهة. واعتبر المعلومات Information هي ما نحصل عليه نتيجة معالجة البيانات بطريقة تزيد من مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهي ذات قيمة وفائدة في صناعة القرارات". وعلى هذا الأساس أكد في كتابه نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها على أن نظام المعلومات هو "بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات."⁶

والتعريف يعني بصورة واضحة النظام المفتوح Open System الذي ينبغي أن تعمل به المجتمعات الحديثة وهو الانعكاس الفعلي لتطبيق مبدأ حق الحصول على المعلومات وحرية تداولها، أما النظام الذي لا يتفاعل مع بيئته فيسمى النظام المغلق Closed System. والهدف الأساسي لنظام المعلومات هو جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج وبث المعلومة.

تشير المعلومات إلى البيانات التي تم تطويرها وتشكيلها لتكون أكثر معنى للمستخدمين. تنشأ من تفسير البيانات في سياق معين. لذا، قد تنتج مادة واحدة من البيانات معلومات مختلفة إذا كانت الظروف مختلفة. تشير المعلومات إلى البيانات التي تم تجميعها للسماح بالمقارنة، والتجميع، والتصنيف، والتي تمت معالجتها لتكون مفيدة. ومن ثم، فإن المعلومات هي بيانات منظمة، وجدول، وعروض إحصائية في سياق. يمكننا تحويل البيانات إلى معلومات من خلال تجميع النظام والسياق.⁷

في تعريف آخر "يمكن تعريف المعلومات على أنها بيانات تمت معالجتها وتنظيمها بطريقة تضيف إليها معنى أو سياق. تتجاوز المعلومات مجرد البيانات الخام، التي تفتقر إلى الدلالة بمفردها. بالمقابل، المعلومات هادفة، ومنظمة، ويمكن استخدامها للتأثير على القرارات، وحل المشكلات، أو تحسين الفهم."⁸ وهذا ما يحيلنا إلى ضرورة تقديم رؤية حول مفاهيم مرتبطة ارتباط مباشر بمفهوم المعلومات وهي

⁴ البادي علي سالم علي، *تداول المعلومات بين التبيين والتثبت في القرآن الكريم*، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، جامعة قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2017، ص 05.

⁵ Thomas, C. (2021). Publications and the Library. , 199-225. https://doi.org/10.1007/978-3-030-64865-7_8.

⁶ الصباغ عماد، *نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها* (عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000) ص 11.

⁷ Haradhan Kumar Mohajan, « *Knowledge is an Essential Element at Present World* », International Journal of Publication and Social Studies, MPRA Paper No. 83041, (posted 01 Dec 2017), p.01

⁸ M.D.Ashikuzzaman, « *Information : Types of information* », Library & Information Science Academic Blog, /February 4, 2014, available at the link : <https://www.lisedunetwork.com/definition-and-types-of-information>

البيانات، والمعرفة على الرغم من صعوبة التمييز بين المعلومات Information أو البيانات Data والمعرفة Knowledge إلا أنه هناك ترابط بين المفاهيم الثلاثة.

2. المعلومات والمفاهيم المتداخلة معها: البيانات / والمعرفة

- البيانات:

هي مجموعة عناصر وقيم لا تعطي معنى واضح لأنها غير معالجة وغير مرتبة أو منظمة بطريقة تساعد على فهمها، البيانات هي المادة الخام المسجلة كأرقام رموز⁹، في تعريف آخر البيانات هي أجزاء مميزة من المعلومات تنسق وتُخزن بطريقة معينة لتحقيق غرض معين، وتوجد بأشكال مختلفة كالأرقام والنصوص المخزنة على الورق أو إلكترونياً. كما تعرف أيضاً على أنها مجموعة من الحقائق المهمة كالأوصاف والملاحظات التي تستخدم في صنع القرار، وهناك تعريف آخر للبيانات يصفها بأنها تمثيل للحقائق أو المفاهيم أو التعليمات بطريقة رسمية، والتي يجب أن تكون مناسبة للتواصل، والتحليل، والتخزين، والمعالجة، والنشر.¹⁰

البيانات ليست هي نفسها المعلومات، فهي غالباً غير منظمة وهي مجرد أرقام أو كلمات حتى تتم معالجتها وربطها عندها تصبح معلومات، وهي غالباً ما تتطلب سياق معين لتحويلها إلى معلومات وهذا يتطلب توفير الحواسيب والكودات الفنية البشرية لتحويل البيانات إلى معلومات واستنتاج المعرفة.¹¹

في التعريف يشير مفهوم البيانات إلى مجموعة من الحقائق التي تمثل مدخلات النظام، وهي حقائق في حالتها الأولية ليست لها معنى حيث لم يتم معالجتها. وتتخذ البيانات أشكال عديدة من العبارات أو الأرقام أو الرموز وتمثل المواد الخام للمعلومات، كما يشير المفهوم أيضاً إلى عدد من المشاهدات والقياسات التي تتخذ رموز وحروف وأرقام ويتطلب جمعها بالكامل من أجل معالجتها.

مصطلح "بيانات" هو مفهوم مركزي في مجالات الحوسبة، والعلوم، والإحصائيات، والعديد من القطاعات الحديثة الأخرى. تمثل البيانات عناصر أساسية تُبنى عليها المعلومات والمعرفة. عادةً ما تُجمع البيانات وتُنظم وتُحلل لاستنتاج استنتاجات مفيدة أو رؤى في مجالات مختلفة، مثل البحث العلمي، والتسويق، وإدارة الأعمال، أو حتى اتخاذ القرارات السياسية. على سبيل المثال، في مجال

⁹: مطر عبد اللطيف محمود، إدارة المعرفة والمعلومات (عمان، دار المعرفة العلمية 2007) ص25.

¹⁰: العرجان فيروز، تعريف البيانات والمعلومات والمعرفة. آخر تحديث: 08 أوت 2023 :

<https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1>

¹¹ : sanders john, « Defining Terms: Data, Information and Knowledge », SAI Computing Conference, 2016 July 13-15, 2016.p01.

العلوم، تعتبر البيانات هي النتائج الخام لتجربة، أو قياسات للظواهر الطبيعية، أو الملاحظات التي يقوم بها الباحث، والتي سيتم معالجتها لاحقاً لاستنتاج فرضيات أو نظريات. يلعب دور البيانات دوراً أساسياً في بناء معرفة موثوقة، حيث إنها تشكل أساساً لوضع نماذج وتفسير الظواهر الملاحظة. يمكن أن تكون البيانات بأشكال مختلفة: رقمية، نصية، صوتية، فيديو، أو حتى جغرافية، وتُجمع عبر مصادر متنوعة مثل المستشعرات، والاستطلاعات، والمعاملات عبر الإنترنت، أو الأبحاث على الإنترنت¹².

تشير البيانات إلى الحقائق الخام دون أي معالجة أو تنظيم أو تحليل، وبالتالي فإن لها معنى ضئيل وفوائد قليلة للمديرين وصناع القرار. البيانات هي مواد غير مفسرة يُبنى عليها قرار وتستند إلى حقائق قد تشمل أي شيء معروف بأنه صحيح أو موجود. البيانات هي أجزاء من المحتوى إما في شكل نصي أو رقمي (تسلسلات من الأرقام، والحروف، والصور، وما إلى ذلك). إنها بلا معنى في حد ذاتها. تُشير البيانات إلى مجموعة من "تفاصيل النية المنفصلة حول الأحداث"¹³.

بتعريف أدق للبيانات هي "عناصر المعلومات التي يتم جمعها وتخزينها لاستخدامها لاحقاً في إطار التحليل، واتخاذ القرار، وعمليات أخرى. وتتم عملية معالجة البيانات لتصبح معلومات بمراحل متداخلة نوجزها في:

تعتبر معالجة المعلومات وتفسيرها خطوات أساسية في تحويل البيانات الخام إلى رؤى ذات معنى. تتضمن العملية عدة مراحل، بدءاً من جمع البيانات الخام إلى اتخاذ القرارات أو تشكيل الاستنتاجات بناءً على المعلومات المتاحة. تشمل هذه المراحل:

- جمع البيانات Data Collection : الخطوة الأولى في معالجة المعلومات هي جمع البيانات، والتي تتضمن جمع البيانات الخام من مصادر متنوعة.
- تنظيم البيانات وتخزينها Data Organization and Storage: بمجرد جمع البيانات، يجب تنظيمها وتخزينها بسهولة الوصول والتحليل.
- تحليل البيانات Data Analysis: تحليل البيانات هو الخطوة التالية الحاسمة في معالجة المعلومات.
- تفسير المعلومات Interpretation of Information: بعد تحليل البيانات، يجب تفسيرها.
- اتخاذ القرارات أو استخلاص الاستنتاجات Making Decisions or Drawing Conclusions: بعد التفسير، تأتي الخطوة التالية وهي استخدام المعلومات لاتخاذ قرارات أو استخلاص استنتاجات.

¹²Dictionnaire de l'Académie française, «Définition data », Disponible au lien : <https://www.le-dictionnaire.com/definition/data>

¹³ Haradhan Kumar Mohajan, Ibid, 01.

- التواصل والعمل Communication and Action: الخطوة الأخيرة في عملية المعلومات هي التواصل والعمل.

تعتبر معالجة المعلومات وتفسيرها عملية ديناميكية متعددة الخطوات تحول البيانات الخام إلى رؤى قابلة للتنفيذ. تتضمن جمع البيانات، وتنظيمها، وتحليلها، يليها تفسير النتائج في سياق ذي صلة. الهدف النهائي هو اتخاذ قرارات مستنيرة أو استخلاص استنتاجات ذات مغزى توجه الإجراءات¹⁴ ..

- المعرفة:

المعرفة ليست موضوعا جديدا بقدر ما هي مصطلح قديم ارتبط بالعلم، ففي القرآن الكريم توجد 750 آية تحت المؤمنين على التأمل في كتاب الله وإعمال العقل والفكر والمنطق، وفيها دلائل إلهية واضحة على أن العلم والمعرفة قد وجدا منذ بدأ الخليقة، وجميعها المؤشرات إلهية على دوام المعرفة وعدم توقفها، ودعوة البشر وحثه على التفكير والسعي في طلب العلم والنهل من كنوز المعرفة، فلقد ارتبط مفهوم المعرفة في اللغة العربية بالعلم والإدراك، وأن معرفة الشيء من علمه، كما ويقوم العلم مقام المعرفة كما في قوله تعالى:

﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: 146).

من أبرز التعريفات تعريف هارس و هندرسون Henderson & Hariris "المعرفة تشكل أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارات وتندرج إلى البيانات ثم المعلومات ثم إلى المعرفة ثم إلى الحكمة التي تعد أساسا فاعلا للابتكار، ويتبين ان المعرفة الفاعلة والسليمة والكافية هي جوهر الحكمة والإبداع والابتكار..¹⁵

المعرفة هي اكتساب المعلومات من خلال التجارب والخبرات، وهي أيضا ذلك الرصيد الذي يتم تكوينه من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية¹⁶. في تعريف آخر "المعرفة هي الوعي، والتعريف، وتطبيقها من أجل تطوير البشرية. يتم إنشاؤها في العقول البشرية وتزداد عندما يشارك الناس في اكتسابها ونشرها. ومن ثم، تعزز المعرفة السابقة تكوين المعرفة المتطورة والمتقدمة..

تتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والمعرفة السابقة. المعرفة هي معلومات منظمة تغير شيئاً أو شخصاً؛ إما من خلال كونها أساساً للعمل، أو من خلال خلق فرد (أو مؤسسة) قادر على اتخاذ إجراءات ناجحة مختلفة..

¹⁴ M.D.Ashikuzzaman, «Information : Types of information », Ipid.

¹⁵: أسامة السيد محمد، إدارة المعرفة، (دار العلم واليمان للنشر والتوزيع، 2013) 31-36.

¹⁶: نجم عبود نجم، إدارة المعرفة والمفاهيم والاستراتيجيات والعمليات (مصر، الوراق للنشر والتوزيع، 2005) 30.

- طبيعة العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة

المعلومات غالبًا ما تكون جسرًا بين البيانات والمعرفة. بينما تشير البيانات إلى الحقائق والأرقام الخام غير المعالجة، فإن المعلومات هي تلك البيانات المنظمة بطريقة توفر رؤى أو حلول. والمعرفة هي الفهم المكتسب من المعلومات، وتتطور مع معالجة الأفراد وتفسيرهم وتطبيقهم لتلك المعلومات. يمكننا تحويل المعلومات إلى معرفة من خلال تراكم المعنى وتحديد ما يجب القيام به. المعرفة مشتقة من المعلومات لكنها أكثر معنى من المعلومات. المعرفة ضرورية لحل المشكلات واتخاذ القرارات، لأنها تحمل معنى أقوى من البيانات والمعلومات¹⁷.

ولكي يتضح الأمر أكثر ورد في مقال بعنوان "KNOWLEDGE MANAGEMENT AND COMPETITIVE ADVANTAGE FOR ORGANIZATIONS"، ذكر الفروقات الدقيقة بين البيانات/ المعلومات/ والمعرفة. الأرقام والكلمات غير المعالجة هي "بيانات". "البيانات" المعالجة والمنظمة هي المعلومات. التطبيق واستخدام المعلومات بناءً على خبرة الناس وحكمهم يُسمى المعرفة. تُنقل البيانات والمعلومات عبر تكنولوجيا المعلومات، لكن نقل المعرفة، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات، يتطلب المشاركة البشرية في عملية تطوير وتعديل المعرفة¹⁸.

نستنتج إذن أن البيانات تشير إلى الحقائق الخام، والمعلومات تشير إلى البيانات مع السياق، والمعرفة تشير إلى المعلومات مع المعنى. لذلك، المعرفة أغنى وأعمق من المعلومات على سبيل المثال، ارتفاعات الطلاب في فصل دراسي هي بيانات. إذا كان الارتفاع السكاني أعلى في المجتمعات الريفية والفقرية وغير الواعية وفي المناطق الريفية، أو في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، فإنها معلومات. يمكن لصناع القرار استخدام المعلومات حول زيادة السكان لتصميم استراتيجية لتقليل الزيادة السكانية في البلاد. يمكن تخزين هذه المعلومات ومشاركتها ونقلها من مستخدم إلى آخر لإنشاء منصة معرفة حول الزيادة السكانية في البلاد. على الرغم من أننا نلاحظ تمييزًا بين المعلومات والمعرفة، إلا أن العديد من الناس يستخدمون هذين المصطلحين بالتبادل..

3: أنواع المعلومات:

تعامل "المعلومات" بشكل مختلف من مجال لآخر، لذلك يميل الباحثون إلى الحديث عن أنواع المعلومات حسب مجال الوجود أو مجال النشاط (طبيعي، اجتماعي، إنساني، تقني...)، لا إلى قائمة واحدة ثابتة. هناك عدة محاولات نظرية تقسم المعلومات إلى مستويات أو مجالات وجود رئيسية هي:

¹⁷ Haradhan Kumar Mohajan, Ibid, 01.

¹⁸ Mohammad Hassan Nasimi, And others, « **KNOWLEDGE MANAGEMENT AND COMPETITIVE ADVANTAGE** », Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review, Vol. 2, No.5; Jan, (2013),p.57.

معلومات طبيعية (Natural information) : مرتبطة بالأنظمة الفيزيائية والحيوية كالمعلومات في الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، البيوفيزياء.¹⁹

معلومات اجتماعية (Social information) : متصلة بالوعي البشري، التواصل، المؤسسات، وتشمل المعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية والسياسية والقانونية وغيرها.²⁰

معلومات إنسانية / ثقافية (Human information) : تتعلق بالمعنى، الرموز، القيم، الفنون، والأديان، وتُدرّس في الإنسانيات وعلوم الثقافة..

وهناك تقسيمات أخرى عامة نوردتها في:

المعلومات المفاهيمية. Conceptual information : تشير المعلومات المفاهيمية إلى المعلومات التي تتعلق بالأفكار، أو المفاهيم المجردة أو النظرية. وغالبًا ما تُستخدم في السياقات الأكاديمية أو الفلسفية لمناقشة أفكار أوسع غير مرتبطة بأمثلة محددة. تشمل أمثلة المعلومات المفاهيمية نظريات علم النفس، ومفاهيم فلسفية مثل العدالة أو الأخلاق، أو مفاهيم رياضية مثل التفاضل أو نظرية الاحتمالات.

المعلومات التجريبية Empirical information : تشتق المعلومات التجريبية من الملاحظة أو التجريب أو الخبرة المباشرة. وهي تعتمد على بيانات يمكن قياسها أو التحقق منها من خلال طرق موضوعية. تُستخدم المعلومات التجريبية غالبًا في البحث العلمي، حيث يتم جمعها من خلال التجارب أو الاستطلاعات.²¹

المعلومات الإجرائية Procedural information : تشير المعلومات الإجرائية إلى المعلومات التي توفر تعليمات أو خطوات حول كيفية أداء مهمة أو إكمال عملية معينة. تُستخدم هذه المعلومات عادةً في الصناعات التي تتطلب إجراءات دقيقة ومتسقة.

المعلومات التحفيزية Stimulatory information : تُشير المعلومات التحفيزية إلى المعلومات التي تهدف إلى إثارة رد فعل أو استجابة من الجمهور. تُستخدم هذه المعلومات غالبًا في الحملات الإعلانية أو التسويقية.

¹⁹ Ivlev, V., Ivleva, M., & Sedyakin, V. (2018). « *Information Metaphors and Classification of Information Sciences* ». . <https://doi.org/10.2991/cesses-18.2018.193>.

²⁰ Zaveckienė, Ž. (2024). « *The Information of Public Sciences* »: Definitions. *Knygotyra*. <https://doi.org/10.15388/knygotyra.1988.36555>.

²¹ M.D.Ashikuzzaman, Ibid.

المعلومات السياسية **Policy information** : تتعلق المعلومات السياسية بالبيانات والأخبار المتعلقة بالسياسات الحكومية والقوانين واللوائح.

المعلومات التوجيهية **Descriptive information** : تشير المعلومات التوجيهية إلى المعلومات التي تساعد الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة أو توجيههم نحو مسارات معينة.²²

4: مصادر المعلومات

مصادر المعلومات هي كل البيانات التي يمكن الوصول إليها بسهولة. تُستخدم في البحث عن مواضيع مختلفة. توجد في أشكال كالكتب والمجلات والرسومات الإلكترونية، وتساعد في أي بحث. وتشير مصادر المعلومات إلى الأصول أو القنوات التي يحصل من خلالها الأفراد على البيانات والحقائق والمعرفة أو الرؤى. يمكن أن تكون هذه المصادر متنوعة وتشتمل على وسائط وأشكال مختلفة. وتعتبر مصادر المعلومات حاسمة في تشكيل فهمنا للعالم، وتساهم في تأسيس المعرفة وعمليات اتخاذ القرار.

كما تعتمد موثوقية ومصداقية المعلومات غالبًا على طبيعة مصدرها. تُعتبر المجلات الأكاديمية والمراجعة من قبل الأقران، على سبيل المثال، أكثر موثوقية بشكل عام في السياقات الأكاديمية، بينما قد تتطلب المعلومات من وسائل التواصل الاجتماعي تحققًا دقيقًا بسبب درجات الدقة المتفاوتة. تساهم المصادر غير المنشورة، مثل الاتصالات الشخصية أو التقارير الداخلية، أيضًا في مجموعة المعلومات المتاحة.

لذا فإن فهم مصادر المعلومات أمر حاسم للأفراد لتصفح بحر البيانات الواسع واتخاذ أحكام مستنيرة. التقييم النقدي لمصداقية المصادر، والتحيز، والملاءمة أمر أساسي لضمان أن المعلومات التي تم الحصول عليها موثوقة. مع تطور المشهد المعلوماتي، من المهم أن نكون واعين لمصادر المعلومات المتنوعة وتأثيراتها على دقة وموثوقية المعلومات التي نصادفها ونستخدمها.²³

ما معنى مصادر المعلومات؟

تشير مصادر المعلومات إلى الأصول أو القنوات التي يحصل من خلالها الأفراد على البيانات والحقائق والمعرفة أو الرؤى. يمكن أن تكون هذه المصادر متنوعة وتشمل وسائط وأشكال مختلفة. تعتبر مصادر

²² Md. Harun Ar Rashid, « *Types, Parameters, Nature, and Characteristics of Information* », *Library Science*, Jun 29, 2023, available at the link : <https://limbd.org/types-parameters-nature-and-characteristics-of-information/>

²³ MD. Ashikuzzaman, « *Sources of Information* », LIS Education Network, Last update, October 16, 2018, available at the link : <https://www.lisedunetwork.com/sources-of-information/>

المعلومات حاسمة في تشكيل فهمنا للعالم، وتساهم في بناء المعرفة وعمليات اتخاذ القرار. تقليدياً، تشمل مصادر المعلومات الكتب والمجلات والصحف ووسائل الإعلام المطبوعة الأخرى. ومع ذلك، مع ظهور العصر الرقمي، توسعت مصادر المعلومات لتشمل المنصات عبر الإنترنت وقواعد البيانات ووسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى السمي البصري والمزيد. وهذا ما سيتم التفصيل فيه:

- مصادر المعلومات وكيفية تطورها مع ظهور التكنولوجيا.

لطالما كانت المعلومات شريان الحياة للتقدم البشري، وعلى مر التاريخ، كانت المصادر التقليدية بمثابة أعمدة لنشر المعرفة. ومع ذلك، مع ظهور التكنولوجيا، شهدت هذه المصادر تطوراً تحويلياً، أعاد تشكيل كيفية وصولنا إلى المعلومات وتفاعلنا معها. إليك بعض المصادر التقليدية الرئيسية وكيف تطورت مع التقدم التكنولوجي:

الكتب Books : تقليدياً، كانت الكتب أشياء ملموسة تحمل وزن المعرفة داخل صفحاتها. وقد وسعت التقدمات التكنولوجية من تنسيق الكتب لتشمل النسخ الرقمية، والكتب الصوتية، وقارئات الكتب الإلكترونية. وقد اكتسبت الكتب الإلكترونية، على وجه الخصوص، شعبية بسبب قابليتها للحمل وسهولة الوصول إليها. يمكن للقراء الآن حمل مكتبة كاملة على جهاز واحد، مما يمكنهم من الوصول إلى مجموعة واسعة من الأدب من الروايات الكلاسيكية إلى الأوراق البحثية المعاصرة.

المجلات والدوريات Journals and Magazines : كانت المجلات الأكاديمية والدوريات تاريخياً محصورة في الطباعة، مما حد من وصولها إلى مناطق جغرافية معينة أو مؤسسات أكاديمية. لقد دفعت الثورة الرقمية هذه المصادر إلى منصات عبر الإنترنت، مما جعل المقالات والدوريات العلمية متاحة عالمياً. لقد كسرت قواعد البيانات عبر الإنترنت والاشتراكات الرقمية الحواجز، مما سمح للباحثين والطلاب والهواة بالوصول الفوري إلى أحدث الأبحاث والمقالات من جميع أنحاء العالم. وقد سهل ذلك تبادل الأفكار بشكل أسرع وسرّع وتيرة الحوار الأكاديمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن رقمنة هذه المصادر قد حسنت من إمكانية البحث وجعلت من السهل الرجوع إلى المعلومات، مما أغنى عملية البحث.²⁴

الصحف Newspapers : كانت الصحف المطبوعة في السابق المصدر الرئيسي للأخبار اليومية. ومع ذلك، فقد غير الإنترنت مشهد الأخبار بشكل جذري. توفر منصات الأخبار عبر الإنترنت تحديثات في الوقت الفعلي، ومحتوى وسائط متعددة، وميزات تفاعلية. تعزز منصات التواصل الاجتماعي وصول قصص الأخبار، مما يحول المستهلكين إلى مساهمين من خلال التعليقات والمشاركات والنقاشات.²⁵

²⁴ Kaye, D, « *Sources of information, formal and informal* » 1995, Library Management, 16, 16-19. <https://doi.org/10.1108/01435129510772292>.

²⁵ Janssen, A, « *Using a faceted taxonomy to investigate student selection of information sources in an 2020* », available at the lin : <https://doi.org/10.18260/1-2--35444>.

الموسوعات Encyclopedias: كانت الموسوعات التقليدية مجلدات ثابتة من المعرفة المجمعة، يتم تحديثها بشكل دوري. لقد حول ظهور ويكيبيديا وغيرها من المنصات التعاونية عبر الإنترنت هذا النموذج إلى مصدر ديناميكي وحي للمعلومات. تتيح ويكيبيديا للأفراد في جميع أنحاء العالم المساهمة وتحرير وتحديث المحتوى في الوقت الفعلي. وقد وسع هذا النهج التعاوني من نطاق وعمق المعلومات المتاحة، معبراً عن فهم جماعي ومتطور لمواضيع مختلفة. ومع ذلك، فإنه يقدم أيضاً تحديات تتعلق بالدقة والموثوقية، مما يبرز أهمية التقييم النقدي عند استخدام الموسوعات التعاونية عبر الإنترنت.

المكتبات Libraries : كانت المكتبات في السابق مراكز رئيسية للوصول إلى المعلومات، مما يتطلب من الأفراد أن يكونوا قريبين من المؤسسات التعليمية أو المكتبات العامة. لقد أحدث العصر الرقمي ثورة في هذا النموذج مع ظهور المكتبات وقواعد البيانات عبر الإنترنت. توفر هذه المنصات مجموعة هائلة من الموارد التي يمكن الوصول إليها عن بُعد، مما يقلل من قيود الموقع الفيزيائي. لقد جعلت رقمنة الكتب والمقالات والمواد الأرشيفية الوصول إلى المعلومات ديمقراطياً، مما يسمح للأفراد في جميع أنحاء العالم بالمشاركة في التعلم الذاتي والبحث. كما سهلت المكتبات عبر الإنترنت التعاون بين الباحثين والأكاديميين، متجاوزة الحدود الجغرافية.²⁶

التلفزيون والراديو Television and Radio: كانت وسائل الإعلام التقليدية، بما في ذلك التلفزيون والراديو، توفر مصدراً مركزياً للمعلومات والترفيه. شهد العصر الرقمي ظهور البودكاست، والندوات عبر الإنترنت، ومنصات الفيديو عبر الإنترنت. تقدم البودكاست، على وجه الخصوص، محتوى متنوعاً حول كل موضوع يمكن تخيله، مما يلبي الاهتمامات والتفضيلات المتخصصة. تتيح الطبيعة حسب الطلب لهذه المنصات للمستخدمين استهلاك المحتوى في الوقت الذي يناسبهم، مما يحول نموذج الاستهلاك السلبي لوسائل الإعلام التقليدية إلى تجربة تفاعلية وشخصية. لقد منح هذا التحول الأفراد القدرة على تنسيق نظام معلوماتهم، واختيار المحتوى الذي يتماشى مع اهتماماتهم وتفضيلاتهم التعليمية.

الاتصالات الشخصية Personal Communication: كانت التفاعلات وجهًا لوجه والرسائل المكتوبة حجر الزاوية في الاتصالات الشخصية. أدخل العصر الرقمي العديد من قنوات الاتصال، بما في ذلك البريد الإلكتروني، والرسائل الفورية، ومنصات التواصل الاجتماعي. لقد أحدثت هذه التقنيات ثورة في كيفية اتصال الأفراد، مما يمكّن المحادثات في الوقت الفعلي ومشاركة المعلومات الفورية. لقد قربت النطاق العالمي لمنصات اتصال الرقمية الناس، متجاوزة الحواجز الجغرافية.²⁷

²⁶ Kaye, D, « Sources of information, formal and informal », Ibid.

²⁷ Janssen, A, « Using a faceted taxonomy to investigate student selection of information sources in an engineering lab course », Ibid.

السجلات العامة **Public Records**: كان الوصول إلى الوثائق الرسمية والسجلات الحكومية يتطلب تقليدياً زيارات فعلية للأرشفات أو المكاتب العامة. لقد سهلت رقمنة السجلات العامة هذه العملية، مما جعل المعلومات أكثر سهولة. تقدم قواعد البيانات عبر الإنترنت ومواقع الحكومة الآن ثروة من المعلومات، تتراوح من السجلات التاريخية إلى مجموعات البيانات المعاصرة. لقد حسّن هذا التحول نحو الوصول الرقمي من الشفافية، مما يسمح للأفراد بتمحيص والتحقق من المعلومات الرسمية. ومع ذلك، فإنه يثير أيضاً مخاوف بشأن خصوصية البيانات وأمنها، مما يبرز الحاجة إلى تدابير قوية لحماية المعلومات الحساسة في المجال الرقمي.²⁸

5: دور المعلومات في تشكيل الفضاء العام

تشكل المعلومات جوهر الفضاء العام، لأنها تمكّن المواطنين من تكوين رأي عام، مراقبة السلطة، والمشاركة في النقاش الديمقراطي. فكيف تُسهم المعلومات في تشكيل الفضاء العام؟

يعرّف الفضاء العام بأنه مجال تُمارَس فيه الأصوات بحرية، والنقد، وتداول المعلومات حول الشأن العام، هذه الوظائف الثلاث تُعتبر اليوم من أهم أركان الديمقراطية، ويعدّ توفير المعلومات الموثوقة ذو أهمية في نظر المواطنين في كل العالم، تقريباً بقدر أهمية الانتخابات الحرة وسيادة القانون.²⁹ فعندما يحصل المواطنون على المعلومات العامة ذات الصلة يصبحون قادرين على:

- تكوين آراء مستنيرة، ومطالبة الحكومات بالتبرير العلني لقراراتها، ما يعزّز الشرعية ويُحسّن جودة القرارات العامة.
- اعتبار المعلومات خدمة/منفعة عامة يعني أن تنظيم الإعلام وبناء مؤسسات خدمة إعلامية عمومية يهدفان لخلق فضاء يستطيع فيه المواطنون فهم بيئتهم السياسية واتخاذ مواقف جماعية فعّالة. نوجز دور المعلومات في الفضاء العام في النقاط التالية:

²⁸ MD. Ashikuzzaman, « Sources of Information », Ibid.

Agustin ,Goenaga « *Who cares about the public sphere?* », European Journal of Political Research, 2021, available at the link ; <https://doi.org/10.1111/1475-6765.12451>.²⁹

أمثلة	أثر المعلومات	الدور
معلومات موثوقة تزيد شعور الأفراد بأن النقاش العام مهم للديمقراطية	تسهيل تكوين رأي عام والقدرة على التأثير	تمكين المشاركة
الشفافية وحق الوصول للمعلومات جزء من سياسة معلومات ديمقراطية	كشف قرارات السلطة وإجبارها على التبرير	الرقابة والمساءلة
بنية تحتية رقمية وفلتر ومصادقية المصادر تشكل "معمار" الفضاء المعلوماتي العام	المنصات الرقمية تنظم تدفق المعلومات وتحدد من يُسمع صوته	بناء فضاءات رقمية عامة
بيانات الأداء تؤثر إيجاباً في مواقف وسلوك الأطراف المعني	معلومات الأداء الحكومي تغير مواقف وسلوكيات المواطنين	جودة الديمقراطية

تعد المعلومات الشريان الحيوي الذي يغذي الفضاء العام؛ فهي ليست مجرد بيانات مجردة، بل هي المادة الخام التي يتشكل من خلالها الرأي العام وتُبنى عليها النقاشات المجتمعية الواعية. ففي الفضاء العام، تعمل المعلومات كأداة للتمكين تتيح للأفراد والمؤسسات المشاركة في صنع القرار ومراقبة الأداء الحكومي، مما يحول الفضاء العام من مجرد حيز مادي أو افتراضي إلى ساحة حقيقية للممارسة الديمقراطية والشفافية. ومع ذلك، تظل هذه العلاقة مرهونة بمدى "حرية التدفق"، فكلما كانت المعلومات متاحة وموثوقة، تعززت قدرة المجتمع على النقد والتحليل، بينما يؤدي حجبها أو تقييدها إلى انكماش الفضاء العام وتحوله إلى بيئة خصبة للإشاعات أو التضليل، مما يجعل الحق في الوصول إلى المعلومات شرطاً وجودياً لحيوية أي مجال عام معاصر.

المعلومات ليست مجرد محتوى في الفضاء العام، بل هي البنية التي تُقام عليها المشاركة، والمساءلة، وتكوين الرأي العام. كلما كانت المعلومات أكثر موثوقية، وإتاحة، وتنظيماً، كان الفضاء العام أكثر ديمقراطية وقدرة على خدمة الصالح العام، والعكس صحيح في حالات التضليل، والتجزئة، و"سرعة" التدفق غير المنظم..

ثانياً: الفضاء العام

الفضاء العام مفهوم متعدّد الأبعاد يجمع بين البعد المادي (الساحات والشوارع) والبعد الاجتماعي-التواصلي (مجال للنقاش والتعبير والتقاء الناس).

الفضاء العام (المجال العام) هو مفهوم تمت دراسته على نطاق واسع في العديد من التخصصات المختلفة مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال والإعلام، وقد مر المفهوم بالعديد من التغييرات منذ أن طرحه لأول مرة عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس. و الفضاء العام هو مفهوم يشير إلى المساحات والأماكن التي يتفاعل فيها الأفراد مع بعضهم البعض ومع المجتمع بشكل عام. يشمل هذا الفضاء الأماكن العامة مثل الحدائق، والساحات، والشوارع، والمراكز الثقافية، حيث يمكن للناس الاجتماع، والتواصل، والتعبير عن آرائهم ومشاعرهم.

. يعتبر الفضاء العام ضرورياً لتعزيز الحوار الاجتماعي، وخلق بيئة تفاعلية تشجع على المشاركة المدنية. كما يلعب دوراً محورياً في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات. من خلال الفضاءات العامة، يمكن للأفراد أن يشاركوا في الأنشطة الثقافية، والفنية، والسياسية، مما يساهم في تعزيز الديمقراطية والتنوع. تتأثر خصائص الفضاء العام بعدة عوامل، منها التصميم الحضاري، والسياسات الحكومية، والأنشطة الاجتماعية. لذا، فإن دراسة الفضاء العام وفهم ديناميكياته تعدان أمرين أساسيين لتحسين جودة الحياة في المجتمعات الحديثة.

1. مفهوم الفضاء العام (التأسيس لمفهوم الفضاء العام كظاهرة اجتماعية حديثة)

من الإشكالات الرئيسية لتعريف الفضاء العام (المجال العام) Public Sphere، أنه غالباً ما يتم التعريف به على نحو سلبي، أي بوضعه في مواجهة المجال الخاص، وكأن المجال العام لا يتضمن من عناصر التعريف الذاتي ما يمكن من التعريف به على نحو مستقل دون الحاجة إلى وصله بنقيضه. وعلى هذا ينظر إلى المجال العام باعتباره يتناقض مع المجال أو الفضاء الخاص، فهو ذلك الجزء من الحياة الذي يتفاعل فيه الأفراد مع الآخرين ومع المجتمع ككل. ويعرف هابرماس المجال العام بوصفه " شبكة لنقل المعلومات ووجهات النظر"، التي تتحول في نهاية المطاف إلى الرأي العام.³⁰

هو المجال الذي يتم فيه التفاعل بين الأفراد والجماعات في المجتمع، ويشمل الأماكن والمنصات التي يتم فيها تبادل الآراء والأفكار حول القضايا العامة. ويعتبر الفضاء العام مكاناً أساسياً لممارسة الديمقراطية حيث يمكن للمواطنين التعبير عن مواقفهم والتفاعل مع الآخرين والمشاركة في الحوار

³⁰ ممدوح مصطفى إسماعيل، " مفهوم المجال العام قراءة تحليلية في النشأة والتطور ". مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 41 عدد 04 (2013):

المجتمعي. ومع تطور التكنولوجيا أصبح الفضاء العام يتسع ليشمل وسائل الإعلام و مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية التي تتيح للفرد التواصل بشكل غير محدود.

ينص مفهوم الفضاء العام (المجال العام) على أنه: "المساحة التجريدية التي يتناقش من خلالها المواطنون والجماعات المجتمعية المتباينة، ويتجادلون حول مختلف القضايا والاهتمامات العامة. ووفقاً لهذه الرؤية فإن المجال العام يفترض وجود مناقشات مفتوحة لكل الاهتمامات العامة، التي يمكن من خلالها أن يوظف الجدل العقلاني المنطقي للتأكد من تحقيق المصالح العامة، فالمجال العام يحث على حرية التعبير والحوار والمناقشة، ويؤكد على حق المشاركة بحرية في صنع القرار السياسي في المجتمع، ويشجع المهتمين على الانخراط في الحوار العام حول مختلف القضايا والموضوعات.³¹

في تعريفها للمجال العام تقول الدكتورة سميرة عبد المحسن "المجال العام بعبارة بسيطة هو أي مساحة مادية أو افتراضية يمكن لأي فرد عادي أيا كان مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأيا كان انتماءه الفكري والأيدولوجي وأيا كان توجهه السياسي ... أن يعبر فيها عن رأيه بحرية منفرداً أو في جماعة دون قيود ودون تأثير من أي طرف أو جهة رسمية أو غير رسمية".³²

اتخذ مفهوم الفضاء العام أهمية معاصرة مع ظهوره في كتاب ليورغن هابرماس "التحول البنيوي للفضاء العمومي"، والذي اعتبر فيه أن الفضاء العام آلة حوارية للسياسة الديمقراطية، وسمّة أساسية للمجتمع المدني الفاعل والمؤثر. وقد عرّف هابرماس الفضاء العام بأنه "مجال نشاط داخل الحياة الاجتماعية لتشكيل الرأي العام، تكون فيه الفرصة متاحة للجميع فيصنعه". ما يعني أنه اجتماع أفراد لتكوين جسم عمومي، لا يتصرفون فيه بصفتهم رجال أعمال أو محترفين لتعميم وترويج مصالح خاصة، ولا بصفتهم أعضاء نظام دستوري يخضعون لقيود الدولة والبيروقراطية، إنما بصفتهم مواطنين يجتمعون ويتداولون ويناقشون مسائل ذات طابع عام، وهو المجال الوحيد الذي يعي المواطنون فيه مصالحهم الحقيقية من خلال التداول المنظم للمسائل العامة الذي يفسح المجال ليكون رأي الفرد مبين ومعلوم.³³ كما يقول ليورغن هابرماس " أن البحث في موضوع الفضاء العام يقتضي الاستشهاد بأكثر من مجال معرفي واحد. وقد اقتصر هابرماس على التاريخ والسوسيولوجيا معتبرا أن مفهوم الفضاء العام مفهوم تاريخي ومقولة تاريخية تستوجب البحث في

³¹ أماني المهدي، " المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الافتراضي : معايير التشكل والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي. آخر تحديث: 20 مارس 2018: <https://democraticac.de/?p=53184>

³² سميرة عبد المحسن، " حول مفهوم "المجال العام" وجزء من دراسته في مجتمعاتنا"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث. آخر تحديث: 09 ماي 2016: <https://hadaracenter.com/%D8%AD%D9%88/>

³³ وجيه قانصو، " الفضاء العام والفضاء الخاص"، ص 11، متاح في الرابط: <https://www.kas.de/documents/279984/280033/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf/e261aa77-6fa4-f662-f01a-079305eebb6f?version=1.0>

شروط قيامها وتطورها. وقد وصف هابرماس مفهوم "الأكولوجيا" في كتابه الشهير "الفضاء العام" لرصد دلالة مفهوم الفضاء العام من خلال:

- تكونه التاريخي.
- تحولاته المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- وظيفته الأساسية: الحوار، الحجاج، الإقناع؛ أي دوره تواصلية.³⁴

يؤكد هابرماس أنه إذا كان هناك شيء عام، فهو "مفتوح للجميع". تتمثل مهمة الفضاء العام في أن يتمكن المجتمع من الانخراط في "نقاش عام نقدي"، وبالتالي، يتطلب الفضاء العام وسائل الإعلام للمعلومات والتواصل والوصول من قبل جميع المواطنين. منطلق الفضاء العام مستقل عن القوة الاقتصادية والسياسية، "قوانين السوق. بذلك يبرز هابرماس أن الفضاء العام ليس مجرد مجال للتواصل السياسي العام، بل هو أيضاً مجال خالٍ من الرقابة الحكومية ومن الملكية الخاصة. إنه خالٍ من السيطرة الخاصة³⁵. وعلى هذا الأساس هناك من يقول "إن الفضاء العام يشكل الدعامة المركزية للديمقراطية؛ ذلك أن هذا النظام المنظور له بوصفه الأقل ضرراً في الزمن المعاصر، هو في أصله مبني على الحق في الحوار والنقاش العمومي والمشاركة السياسية، وعلى قدرة المواطنين في تدبير الشأن العام، من خلال الانطلاق من مسلمة الحق الفردي في تأسيس القرار الجماعي، واعتبار التواصل شرطاً محورياً للحديث عن هذا الفضاء، كما وضع ذلك هابرماس حين جعل الأول شرطاً للثاني، أو بمعانيه العامة والشاملة التي أشارت لها نانسي فرايزر في حديثها عن "المواطنة العابرة للحدود تجسيدا لواقعية الانفتاح الكوني"³⁶.

بعبارة بسيطة، يُعتبر الفضاء العام لدى هابرماس مساحة مفاهيمية، حيث يجتمع الأفراد الخاصون لتشكيل "جمهور". الفضاء العام مساحة عضوية طوعية وليس مؤسسة تديرها الحكومة. أشار هابرماس إلى المقاهي في لندن في القرن الثامن عشر والصالونات في باريس كأمثلة مثالية. كان بإمكان أشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية (معظمهم من الرجال من الطبقة الوسطى) الاجتماع، وقراءة الصحف التي تم اختراعها حديثاً، ومناقشة كل شيء من السياسة والفن إلى الفلسفة. لكن السؤال المطروح ما الذي جعل هذه المساحة مميزة؟ كانت موجهة بمجموعة خاصة من القواعد، وهي

³⁴ جمال بوطهراوي، "الفضاء العام: سيروية تشكل المفهوم"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العام السابع، العدد 67 (سبتمبر 2020)، ص 23.

³⁵ Jürgen Habermas, « The Structural Transformation of the Public Sphere », Canada : An Inquiry into a Category of Bourgeois Society. Cambridge, MA: MIT Press, 1991), 51,52.

³⁶ يسرى أحمد الهراق، "الفضاء العمومي الافتراضي وسؤال المواطنة"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، آخر تحديث: 6 نوفمبر 2024: <https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%2024>

مثالية أطلق عليها هابرماس "النقاش العقلاني النقدي" rational-critical debate. هذا هو محرك الفضاء العام. إنه ليس مجرد صراخ أو التعبير عن الآراء؛ إنه طريقة محددة للتواصل. في الفضاء العام المثالي:

- مفتوح للجميع: لكل شخص (نظريًا) الحق في المشاركة.
- تجاهل المكانة: لا يهم إذا كنت تاجرًا غنيًا أو طالبًا فقيرًا. الشيء الوحيد الذي يهم هو جودة حجتك.
- المواضيع تهم الجميع: الناس لا يتحدثون فقط عن مشاكلهم الشخصية؛ إنهم يناقشون قضايا تؤثر على الجميع في المجتمع.
- الهدف هو التوافق: النقاش ليس حول "الفوز" كما في فريق المناظرات. إنه يتعلق باستخدام المنطق والعقل (كونك "عقلانيًا") لفحص قضية من جميع الجوانب (كونك "نقديًا")، ومن الناحية المثالية، الوصول إلى الحل الأكثر منطقية والأفضل للصالح العام³⁷.
- الفضاء العام كحيز مادي اجتماعي

يعرّف الفضاء العام حضرياً كأماكن مشتركة للحياة اليومية (شوارع، ساحات، حدائق، مراكز ثقافية) تتيح التقاء الأفراد، وتشجع المشاركة الديمقراطية والاستدامة الاجتماعية. أبحاث حديثة ترى أن الفضاء العام اليوم مادي ورقمي معاً؛ أي يشمل الأماكن الفيزيائية ومنصات الإنترنت وشبكات التواصل كأماكن للنقاش والتعبير والتقاء الجماعات.³⁸

- الفضاء العام من زاوية "العمومية / العمومية السياسية"
- يقترح بعض الباحثين أن جوهر تعريف الفضاء العام هو درجة "العمومية: (Publicness)"

- الملكية (عامة/ خاصة)
- إمكانية الوصول،
- الإدارة/التحكم بالقواعد،
- الشمول وعدم الإقصاء³⁹

³⁷ Journalisme. University, «Jürgen Habermas and the Concept of the Public Sphere », Last updated on: July 26, 2025 : <https://journalism.university/media-and-communication-theories/jurgen-habermas-public-sphere-concept/>

³⁸ Eren, İ., Aktan, E., & Altanlar, A, « Redefining Public Space: The Evolution of Meaning in the Digital Era ». Proceedings of The International Conference on Research in Social Sciences Vol. 1, Issue. 1, 2024, pp. 1-13 , available at the link : <https://doi.org/10.33422/rsscconf.v1i1.204>.

³⁹ Li, J., Dang, A., & Song, Y , « Defining the ideal public space: A perspective from the publicness », Journal of Urban Management, (2022), available at the link : <https://doi.org/10.1016/j.jum.2022.08.005>.

بذلك يُعرّف الفضاء العام كحيز تكون فيه الملكية أو القواعد والانتفاع موجهة للصالح العام، مع إمكانية الوصول والرؤية للجميع تقريباً، ومن دون إقصاء لفئات معينة. إذن الفضاء العام ليس مجرد مكان مفتوح، بل هو حيّز تُمارس فيه الحياة المشتركة والتعبير والتواصل، تتحدد "عموميته" بدرجة الانفتاح، والوصول، والشمول، ووظيفته في تشكيل النقاش والرأي العام، سواء كان مادياً في المدينة أو رقمياً على الإنترنت.

2. الفضاء العام النشأة والتطور

يعتبر موضوع الفضاء العام (المجال العام) موضوعاً مشتركاً تتقاسمه العديد من العلوم، إذ يبدو واضحاً أن هناك اهتمام من مختلف التخصصات العلمية تجاه هذا الموضوع. وهذا ما يمكن ملاحظته مع الرواد الأوائل المؤسسين لعلم الاجتماع (ماركس، دوركايم، فيبر، زيمل...)، كذلك رواد مدرسة شيكاغو والذين يعود إليهم الفضل هم الآخرين في إنتاج تراكم نظري ومنهجي لا يستهان به حول حل المشكلات المتعلقة بالمجال العام.⁴⁰ كما أن ظهور المجال العام لم يحصل بنحو واضح في الحياة الاجتماعية إلا بعد حصول جملة من التحولات في العلاقات الاجتماعية، كان أهمها تفكك النظام الإقطاعي القائم على تراتبية حادة وظهور المدينة التي تقوم العلاقات فيها لا على أسس حميمية مثل علاقة الأقارب والأصدقاء، وإنما على قواعد تنظم العلاقة بين أفراد لا يشترط وجود قرابة أو علاقة مسبقة أو معرفة مسبقة بينهم، لكن يجمعهم مجال مشترك هو المجال العام في نقاش وتحديد وتقرير شؤون مسائله، أي علاقة بين الغرباء. إضافة إلى ظهور تصورات ورؤى جديدة لمعنى النشاط السياسي. في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بدأت التغيرات في العلاقات الاجتماعية، وبالتالي في العلاقات السياسية تظهر مع تحول المجتمعات الغربية من النظام الإقطاعي إلى النظام التجاري الحر الذي تطور لاحقاً إلى نظام رأسمالي واستدعى نشوء المدن خارج مجال هيمنة الإقطاع.⁴¹

وقبل هذا التاريخ وقبل أن يتبلور مفهوم الفضاء العام تشير الدراسات والأبحاث إلى الديناميات التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمفهوم الفضاء العام. حيث أصبح فهم كيفية تطور الفضاء العام في العملية التاريخية قضية مهمة وبارزة. يشير غوكغور (2017) Gökgür إلى الأكروبوليس the Acropolis، وهو مكان تجمع في العصور القديمة كأول فضاء عام. تأتي الأجورا Agora في المدن اليونانية بدورها إلى المقدمة كمكان لدمج المجتمع ومشاركة الأفكار. في العصور القديمة، كانت هذه المناطق يتم فيها تشكيل الديمقراطية والرأي العام. في هذه الفترة، تم تعريف الفضاء العام كملكية مشتركة للمجتمع، متاحة للجميع كجزء لا يتجزأ من حياة المدينة والتفاعل

⁴⁰ جمال بوطهر اوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴¹ وجيه قانصو، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الاجتماعي، ومنطقة تداول الأفكار⁴². كما أكد غوكغور أن الفضاءات العامة أصبحت أماكن للسلطة في القرنين السادس عشر والسابع عشر. خلال هذه الفترة أصبحت الحدود بين الفضاءات العامة والخاصة واضحة ضمن الهيكل الهرمي للنظام الإقطاعي. شهدت هذه الفترة فترة كان فيها الفضاء العام أكثر خضوعاً للسيطرة مع فهم محدود للحرية.

في العصور الوسطى و مع ظهور الثورة الصناعية، وتسارع التحضر والصناعة، شهد استخدام وظيفة الفضاء العام تحولاً كبيراً. ظهرت فضاءات عامة جديدة مثل الحدائق ومناطق الترفيه للطبقة العاملة. بينما تحولت الفضاءات العامة إلى مناطق للتفاعل الاجتماعي والترفيه، عملت أيضاً كأماكن تحدث فيها الأعمال الاجتماعية والسياسية. كما برزت الفضاءات العامة كالكنائس والساحات القروية والأسواق، حيث كانت الوظائف الاجتماعية والدينية لها الأولوية⁴³.

خلال عصر التنوير، أصبحت الفضاءات العامة مرة أخرى أماكن للتعبير والحرية. وفقاً لهابرماس (1991)، ظهر الفضاء العام خلال عصر التنوير كظاهرة تم فيها التساؤل عن الحريات الفردية، والعقلانية، والروح العامة، والسلطات التقليدية. خلال عصر النهضة، أصبح الفضاء العام مركزاً للفن والعلم وتبادل الأفكار. تم إعادة تعريف الفضاء العام كمكان يمكن للأفراد التعبير عن أنفسهم حيث تحدث الأنشطة الفنية والفكرية. وزادت أهميته في القرن التاسع عشر عندما توسعت المدن، و برز مفهوم الشارع الجديد الذي تطور بالتوازي مع سياسات النظافة. كما تم التأكيد على أن الفضاء العام الوظيفي والزخرفي لهذه الفترة تحول إلى مساحة مُنحت من قبل السلطة السياسية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن العناصر الأساسية للفضاء العمومي البرجوازي ظهرت ما بين القرنين السابع والثامن عشر بالموازاة مع ميلاد دولة حديثة، بحيث أصبح المجتمع الأوروبي ولأول مرة قائماً على مبدأ العمومية وعلى ثقافة الحوار والمداولات العمومية حول الشأن العام، أي مناقشة القضايا العامة في المقاهي وعلى صفحات الجرائد والمجلات والأماكن العمومية والمؤسسات البرلمانية. ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت التغيرات في العلاقات الاجتماعية وبالتالي في العلاقات السياسية خاصة مع تحول المجتمعات الغربية من النظام الإقطاعي إلى النظام التجاري الحر الذي تطور لاحقاً إلى النظام الرأس مالي واستدعى نشوء المدن خارج مجال هيمنة الإقطاع، الذي كان يتسم بعدم الفصل بين الحياة الخاصة والعامة⁴⁴. حيث أصبح الاستثمار في المدينة أكثر عقلنة، وأخذت الشبكات الاجتماعية تستقل خاصة بظهور المقاهي والفنادق والمنتزهات التي انتزعت وسائل الراحة من الحلقات النخبوية الصغيرة إلى مجال أوسع من المجتمع. ومع توفر أماكن عامة متاحة للجميع، بدأ ينمو نمط

⁴² Gökçür P « *Kentsel Mekânda Kamusal Alanın Yeri (The Place of Public Space in Urban Space)* », İstanbul, Bağlam, (2017), p.26, Available at the link : <https://www.simurgkitabevi.com/kentsel-mekanda-kamusal-alanin-yeri-2017>

⁴³ Gökçür P, Ibid, 3., 31.

⁴⁴ وجيه قانصو، مرجع سبق ذكره، ص 4، 05.

التفاعل بين أشخاص لا تجمعهم علاقات حميمية كالقربة أو الصداقة، بل حوت المدينة أفراد مختلفين في ميولاتهم وانتماءاتهم. وكان أكثر ساكنيها من ذوي الأعمال الحرة في التجارة والأعمال، وهو ما يسمى بالطبقة البرجوازية التي لم يعد معها وجود للأصل الاجتماعي والطبقي. ومن هنا نشأ فضاء عام تقوم فيه العلاقات على قاعدة كلية ذات طابع عام يلامس اهتمامات ومصالح الجميع.⁴⁵

وهنا ظهرت العناصر الأساسية للفضاء العمومي البرجوازي بالموازاة مع ميلاد الدولة الحديثة، بحيث أصبح المجتمع الأوروبي ولأول مرة قائما على مبدأ العمومية وعلى ثقافة الحوار والمداولات العمومية حول الشأن العام، أي مناقشة القضايا العامة في المقاهي وعلى صفحات الجرائد والمجلات والأماكن العمومية والمؤسسات البرلمانية⁴⁶. وبهذا انبثق الفضاء العام (المجال العام) في الفترة التاريخية التي عرفت بفترة التنوير، والتي قامت على قيم المساواة والحرية والعدالة، وأصبحت سلطة صناعة القرار بيد الشعب. والفضاء العام هو مفهوم فزيائي ونظري في ذات الوقت، فهو من جهة قطعة من الأرض (حيز مادي)، ونظريا وذهنيا هي مساحة لحرية التفكير والتعبير والاختلاف⁴⁷. وسميت هذه المرحلة بعصر الصناعة أو النهضة أو بالعصر البرجوازي كما سماه هابرماس حيث قضت أوروبا على الإقطاعية الأميرية واتجهت إلى الحرية في الملكية والعمل، واعتبر هابرماس الطبقة البرجوازية كفضاء عمومي أدى إلى تحول وتطور المجتمع الأوروبي إلى مجتمع رأسمالي كونها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج المادية والمعنوية، وبذلك المحددة لحركية ونظامية وفاعلية هذا المجتمع، فهي ومن خلال وسائل الإنتاج وبخاصة وسائل الإعلام تقوم بنشر الوعي السياسي المتمثل في المطالبة بالحقوق السياسية كالمشاركة في الانتخابات، المساواة بين الرجل والمرأة في التمثيل البرلماني، مناقشة قرارات وأحكام السلطة بطريقة علنية، حرة وعقلانية⁴⁸. وبهذا يكون يوغان هابرماس من الأوائل الذين طرحوا فكرة الفضاء العام، والتي نشأت في ضوء أفكار المدرسة النقدية (مدرسة فرانكفورت) الراديكالية لتغيير المجتمع، وكشف التفاعلات المحركة للأفراد في مجتمعاتهم واهتمام أعضائها بدراسة حرية الإنسان ومشاركته الحياة اليومية. أسست هذه الفكرة نظرية المجال العام ليورغن هابرماس وكانت الركيزة الأساسية التي انطلقت منها كافة مراحل المجال العام.⁴⁹

أخذ يورغن هابرماس Jürgen Habermas مفهوم الفضاء العام (espace public) عن كانط E.Kant الذي قال به وتم استعماله بكثرة في مجال التحليل السياسي منذ سبعينيات القرن الماضي. فهو الفضاء الواسطي الذي تكوّن تاريخيا في زمن الأنوار بين المجتمع المدني والدولة إنه أيضا المكان

⁴⁵ المرجع نفسه، ص 06.

⁴⁶ مهند مصطفى، "حول مفهوم وحدود المجال العمومي"، مجلة جدل، العدد التاسع والعشرون (كانون الأول 2016): 06.

⁴⁷ ممدوح مصطفى إسماعيل/ مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁴⁸ مصطفى ثابت، "الفضاء العمومي وديمقراطية الاتصال في الوطن العربي"، مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر (2018): 57.

⁴⁹ أحمد طلب محمد، "مفاهيم المشاركة وتطورها من المجال العام التقليدي حتى المجال العام الافتراضي- دراسة في تطور نظرية المجال العام عند هابرماس"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد التاسع والستون، الجزء الأول (يناير 2024): 169.

المتاح مبدئياً لجميع المواطنين حيث بإمكانهم الاجتماع لتكوين رأي عام⁵⁰. وهو المجال الذي يعتمد علي حرية الدخول والتحول إلى الطابع العالمي كلما أمكن، وكذلك درجات التحرر التي يتمتع بها المواطنون، ورفض الهرمية حيث يمكن لأي فرد المشاركة على قدم المساواة دون وجود ضرورة لمعرفة المشاركين في المجال العام لبعضهم البعض، ولكن لديهم إدراك مشترك حول قضية ما، أو الاهتمام بحدث معين، أو التعبير عن وجهة نظر محددة تجاه المجتمع أو العالم. كما يمكن لأي شخص أن يشارك بآرائه بعد أن ساهمت وسائل التواصل الرقمية في الخروج من النطاق الخاص إلى المجال العام الأوسع، والتحول من القضايا الفردية إلى قضايا ذات طابع عام. وكنتيجة لهذا التطور اتسع المجال السياسي ومجال النخبة وحتى مجال الاتصال، ليضم فاعلين آخرين لديهم القدرة على التأثير على الرأي العام.⁵¹ ولكن لم يشرع الفكر النقدي في الفلسفة في تناول موضوع الفضاء العام كمبحث إلا في القرن التاسع عشر، جاء ذلك في خضم الاتجاهات التي ظهرت وتهتم تحليل الهيمنة التي مارسها المؤسسات الرسمية في سعيها لبسط نفوذها عبر القول بمركزية سلطتها وشد الفرد إليها لأجل احتوائه.

نشأ إذن مفهوم "المجال العام" في الفكر الغربي الحديث، وانتشر باعتباره مصطلحاً محدداً في العلوم الاجتماعية بداية من ستينيات القرن العشرين بعد أن نشر المفكر الألماني هابرماس Jorgen Habermas كتاباً بعنوان "التحولات الهيكلية للمجال العام البرجوازي"، الذي كتب باللغة الألمانية 1961 تُرجم إلى الإنجليزية في التسعينيات مما زاد من انتشار المفهوم واستخدامه، وتوالت تحليلات المفكرين والباحثين وشروحهم ونقدتهم للمفهوم من مداخل ومجالات مختلفة مثل السياسة والتاريخ والاجتماع. وإن كان هابرماس قد طرح المفهوم بالأساس في إطار مجال العلوم السياسية، للبحث في أسباب تراجع الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمعات الغربية، متبعاً منهجاً تاريخياً في دراسة ظاهرة "المجال العام" في نماذج من دول أوروبا الغربية في العصر الحديث في القرنين السابع عشر والثامن عشر معتبراً إياها نموذجاً مثالياً لنشأة وتطور هذه الظاهرة، متجاهلاً نماذج وحالات أخرى سابقة لتطور المجال العام داخل وخارج أوروبا⁵². حدد هابرماس مفهوم الفضاء العام باعتباره كل حوار يجتمع فيه الأفراد دون اعتبار للفروق الاجتماعية بينهم، يتشاركون نفس الاهتمامات والقضايا ويسعون للوصول لأهداف مشتركة، كما تشير رؤية هابرماس للمجال العام باعتباره جزءاً من الحياة الاجتماعية اليومية يتشكل في إطارها الرأي العام. كما يتكون من أفراد يتشاركون اهتمامات واحتياجات واحدة تجمعهم العقلانية في التفكير ونقاش القضايا العامة.⁵³

⁵⁰ مولاي حيسون، "الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس"، أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان. أخر تحديث: 18 سبتمبر 2015.

⁵¹ <https://www.anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/6284->

⁵² ممدوح مصطفى إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

⁵³ سمية عبد المحسن، مرجع سبق ذكره.

⁵³ أحمد طلب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

إذن يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم الفضاء العام في:

- الأوروبوليس، وهو مكان تجمع في العصور القديمة كأول فضاء عام، يجذب الانتباه. كما تبرز الأجورا في المدن اليونانية بدورها كمكان لدمج المجتمع وتبادل الأفكار. في العصور القديمة، تم تعريف الفضاء العام كملكية مشتركة للمجتمع، متاحة للجميع، وهي جزء لا يتجزأ من حياة المدينة والتفاعل الاجتماعي، ومنطقة لتداول الأفكار.
- في العصور الوسطى، برزت الفضاءات العامة كالكنائس وساحات القرى والأسواق حيث كانت الوظائف الاجتماعية والدينية لها الأولوية. خلال هذه الفترة، أصبحت الحدود بين الفضاءات العامة والخاصة واضحة ضمن الهيكل الهرمي للنظام الإقطاعي. وقد تميزت هذه الفترة بكون الفضاء العام أكثر خضوعاً للسيطرة مع فهم محدود للحرية.
- خلال عصر التنوير، أصبحت الفضاءات العامة مرة أخرى أماكن للتعبير والحرية. وفقاً لهابرماس، ظهر الفضاء العام خلال عصر التنوير كظاهرة تم فيها التساؤل عن الحريات الفردية والعقلانية والروح العامة والسلطات التقليدية.
- خلال عصر النهضة، أصبح الفضاء العام مركزاً للفنون والعلوم وتبادل الأفكار. تم إعادة تعريف الفضاء العام كمكان يمكن للأفراد فيه التعبير عن أنفسهم حيث تحدث الأنشطة الفنية والفكرية، وزادت أهميته مع الثورة الصناعية، حيث شهد الفضاء العام تحولاً كبيراً. فمع تسارع التحضر والصناعة، ظهرت فضاءات عامة جديدة مثل الحدائق ومناطق الترفيه للطبقة العاملة. خلال هذه الفترة. بينما تحولت الفضاءات العامة إلى مناطق للتفاعل الاجتماعي والترفيه، كانت تعمل أيضاً كأماكن تحدث فيها الأعمال الاجتماعية والسياسية.

3. الفضاء العام: بين وسائل الإعلام التقليدية/ ووسائل الإعلام الرقمي

ركز يورغن هابرماس على تطور الآلة الإعلامية في تاريخ أوروبا، خصوصاً في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وعلى انعكاساتها في تشكيل الرؤية النقدية في المجتمع الأوروبي، وذلك برصد التحول البنيوي للفضاء العمومي البورجوازي. كما ركز على الأحداث التاريخية الكبرى، مثل الثورة الفرنسية والصناعية وتطور الطباعة، وانعكاس ذلك على تطور الوعي السياسي لدى المواطنين.⁵⁴ فالطبقة البروجوازية التي اعترف هابرماس بدورها الفعال في بروز الفضاء العام النقدي، بدأت تكتسب وعيها بذاتها وبخصوصيتها، وذلك عن طريق تأسيسها لقواعد الحوار والمناقشة العامة والحرّة، ثم انتقلت لممارسة فعل المناقشة وفق الطريقة النقدية بالتمركز في بداية الأمر في المقاهي والمنتديات الثقافية، حيث تدور النقاشات

⁵⁴ سميرة عبد المحسن، مرجع سبق ذكره.

النقدية حول أعمال الأدباء و كتابتهم. فالصالونات في ذلك الوقت كانت بمثابة الفضاء الأول للنشر قبل أي فضاء آخر.⁵⁵

فهذه المناقشات أسهمت في تطوير روح النقد في المجتمع الأوروبي، الشيء الذي جعل الفضاء العام البورجوازي فضاء نقدي تحرري وفضاء ضد السلطة السياسية في نفس الوقت، مما جعلها تشكل قوة اجتماعية تمارس المعارضة ضد مبدأ المراقبة، وذلك لتحويل هيمنة السلطة السياسية والحد منها. ومع ظهور مؤسسات ووسائل إعلامية أخرى تجذرت الروح النقدية في المجتمع الأوروبي، وكان ظهور الصحافة المكتوبة بمثابة عنصر ثان في التحول الذي عرفه المجتمع الأوروبي بعد العلاقات التجارية ما قبل الرأسمالية، وهي العلاقات التي كان لها تأثير وانعكاس على النظام السياسي والاجتماعي في أوروبا. وسنحاول أن نعرف درجة التقاطع بين الفضاء العام ووسائل الإعلام سواء التقليدية أو الرقمية منها في النقاط الآتي تفصيلها:

الصحافة المكتوبة وبناء الفضاء العام

يتقاطع مفهوم الفضاء العام مع الصحافة المكتوبة تاريخياً منذ نشأة الصحف الحديثة في أوروبا، حيث وقّرت الصحافة الورقية منصة للنقاش العقلاني والنقدي بين الأفراد، وأسهمت في تشكيل الرأي العام وفي مراقبة السلطة السياسية والاقتصادية. حيث تُعد الصحافة جزءاً مؤسساً للفضاء العمومي الديمقراطي، إذ تمكّن المواطنين من التعبير عن الآراء ومحاسبة السلطة، في امتداد للتصور الهبرماسي الكلاسيكي للفضاء العمومي.⁵⁶

تاريخياً، نشأت الصحافة الحديثة من لقاءات المقاهي والمنتديات التي تحولت إلى جرائد ونشرات تُعَمِّم النقاشات العامة وتفصل نسبياً بين الدولة والمجتمع.⁵⁷ تعود علاقة الصحافة بالخيال الاجتماعي للفضاء العام إلى أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما كانت الأماكن مثل المقاهي والأندية والمنازل الخاصة، ووسائل الإعلام مثل الصحف والنشرات تُستخدم من قبل مزيج من النبلاء والطبقات العليا وطبقة وسطى ناشئة من التجار والمفكرين المتعلمين لنشر المعلومات والتعبير عن الأفكار. كان الاقتناع بأن الصحافة هي الوسيلة الرئيسية لنقل المعلومات والأفكار ذات الأهمية العامة متأصلاً في أسس ممارسة الصحافة الحديثة وفي الشكل الذي تم تصديره من أوروبا الغربية عبر الاستعمار إلى بقية العالم. وبهذا، وُلِدَ دور الصحافة كمؤسسة رئيسية داخل الفضاء العام ووسيلة له. وكان مرتبطاً بذلك الاقتناع بأن الصحافة، من خلال هذا الدور في الفضاء العام وعملها لصالح المصلحة العامة (التي تُفهم بشكل عام على أنها توافق الآراء المتكونة في الفضاء العام)، يجب أن

⁵⁵ مولاي حبسون، مرجع سبق ذكره، 61.

⁵⁶ Renate Fischer and Otfried Jarren. "The platformization of the public sphere and its challenge to democracy." *Philosophy & Social Criticism*, 50 (2023): 200 - 215. <https://doi.org/10.1177/01914537231203535>.

⁵⁷ R. Kaplan. "Press, Paper, and the Public Sphere." *Media History*, 21 (2015): 42 - 54. <https://doi.org/10.1080/13688804.2014.955841>.

تحاسب القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، يفهم الصحفيون على أنهم وكلاء حاسمون لملايين الأشخاص في الديمقراطية الذين لا يستطيعون بسهولة ممارسة أصواتهم الجماعية التي يمكن أن تنتجها الصحافة مع قواعدها المؤسسية⁵⁸.

فمفهوم الفضاء العام يتعامل مع المجال الذي يتداول فيه المواطنون القضايا العامة ويُشكّلون الرأي العام، بينما تعدّ الصحافة المكتوبة أحد أهم أدوات تشكيل هذا الفضاء أو تقييده. يرتبط النقاش عادةً بنظرية هابرماس عن المجال العمومي العقلاني، لكن أبحاثاً حديثة توضح تعددية الفضاءات العمومية واختلاف أدوار الصحافة فيها عبر السياقات التاريخية والسياسية. فالصحافة المكتوبة (جرائد/مجلات) هي من المؤسسات المركزية في الفضاء العام الحديث؛ ظهرت تاريخياً كوسيط بين المواطنين والسلطة، تسمح بتداول الآراء حول القضايا العامة خارج قنوات الدولة الرسمية. تُوفر الصحف مجالا للنقاش العقلاني والحجج، وتشكل امتداداً تاريخياً لفكرة هابرماس عن الفضاء العام البرجوازي الذي يقوم على النقاش العام الحر حول الشأن السياسي والاجتماعي.⁵⁹

- الصحافة المكتوبة كفضاء عمومي بحد ذاتها

بعض الدراسات تصف الجريدة نفسها كفضاء عمومي (سياسي اجتماعي) كونها:

- تنشر التحقيقات، تنتج خطابات نقدية للحكومة، وتفتح تفاعلاً بين الدولة والمجتمع (ردود رسمية، رسائل قراء، حملات رأي عام)
- صفحات "رسائل القراء" والمقالات والركن الافتتاحي تمكّن فئات جديدة (نساء، طبقات شعبية، أقليات) من دخول النقاش العمومي والمطالبة بالحقوق.⁶⁰
- الصحف توسّع أجندة القضايا لدى القراء؛ فقراء الصحف الورقية يدركون عدداً أكبر من الموضوعات العامة والسياسية مقارنة بغيرهم، إذ تدفعهم بنية الصحيفة لقراءة موضوعات لم يكونوا يبنون البحث عنها مسبقاً. حتى مع صعود الإعلام الرقمي، ما زال هناك جزء من الجمهور يرى في الصحافة المطبوعة مصدراً موثقاً لتشكيل الرأي، خاصة في القضايا المحلية والثقافية. في المقابل، يشير هابرماس إلى أن التحول الرقمي أدى إلى تراجع الوزن النسبي

⁵⁸ Anthea Garman, « *The Public Sphere and Journalis* », Oxford Research Encyclopedias Communication, 20 September 2023, <https://oxfordre.com/communication/display/10.1093/acrefore/9780190228613.001.0001/acrefore-9780190228613-e-880>

⁵⁹ M. Hampton. "The fourth estate ideal in journalism history." (2009): 3-12. <https://doi.org/10.4324/9780203869468-7>.

⁶⁰ Elizabeth Andrews Bond. "The Writing Public." (2021). <https://doi.org/10.1515/9781501753589>.

للصحافة المطبوعة وتفتت الفضاء العام إلى فضاءات متعددة، لكن بقيت الصحافة المرجعية أحد أعمدة النقاش العام المنظم.⁶¹

- تلعب الصحافة المكتوبة دورًا مركزيًا في تأطير القضايا المطروحة للنقاش العام وتحديد أولوياتها (agenda setting)، ما يؤثر بشكل مباشر على اتجاهات الرأي العام وصناعة السياسات. كما تبرز قوة الافتتاحيات والمقالات التحليلية كأدوات لتوجيه النقاش السياسي والاجتماعي.

- افتتاحيات الصحف تمثل الصوت المؤسسي للجريدة وتستخدم لصياغة الأجندة السياسية ومحاولة التأثير في الرأي العام وصانعي القرار، خاصة في فترات الانتخابات والأزمات.

- ساهمت الصحف والمجلات تاريخيًا في إدخال فئات جديدة إلى الفضاء العام مثل النساء والأقليات والفئات الشعبية عبر صفحات الرسائل والمقالات والحوارات. كما لعبت دورًا مهمًا في الحركات التحررية والنضال الوطني في كثير من بلدان العالم (الجزائر، الهند، إفريقيا، أمريكا اللاتينية..) من خلال تعبئة الجماهير ونشر الأفكار الوطنية.⁶²

- التحول الرقمي وتراجع الدور التقليدي للصحافة المكتوبة

تشير دراسات نقدية إلى أن الفضاء العام الذي تنتجه الصحافة المكتوبة ليس دائمًا شاملاً؛ إذ قد تعكس بعض الصحف مصالح النخب أو السلطة وتستبعد أصوات الأقليات أو المعارضين. كما أن الملكية وتركيبية التحرير تؤثران على تنوع الآراء المنشورة. ومع صعود الإعلام الرقمي والشبكات الاجتماعية، تراجع الدور المركزي للصحافة الورقية التقليدية لصالح فضاءات رقمية أكثر تعددية وأقل مركزية. ومع ذلك، لا تزال بعض الشرائح المجتمعية ترى في الصحف مصدر ثقة ومصداقية خاصة للقضايا المحلية والتاريخية.⁶³

كما يشير التحول الرقمي (Digital Transformation) إلى الثورة التي أحدثتها التكنولوجيا في طرق إنتاج المعلومات واستهلاكها، مما أدى إلى زعزعة الأركان التقليدية للصحافة المكتوبة (الورقية). هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الوسيلة، بل كان تغييراً جذرياً في "النموذج الاقتصادي" و"العلاقة مع الجمهور".

⁶¹ J. Habermas. "on a Further Structural Transformation of the Political Public Sphere." ,Theory, Culture & Society, 39 (2022): 145 - 171. <https://doi.org/10.1177/02632764221112341>.

⁶² Dr. Girish Kumar Singh, Mr. Shailender Kumar and Dr. Khursheed Alam. "The Powerful Role of Print Media in India's Fight for Independence: A Study." International Journal for Research Publication and Seminar (2025). <https://doi.org/10.36676/jrps.v16.i2.258>.

⁶³ Svetlana Shilina, Elizaveta Laponikova, Maria Mazhaeva and Andrey Shilin. "THE INFLUENCE OF NEWSPAPERS AND MAGAZINES ON PUBLIC OPINION: A SOCIOLOGICAL STUDY." Economics. Sociology. Law. (2025). <https://doi.org/10.22281/2542-1697-2025-04-01-84-93>.

في الأخير يمكن القول بأن الصحافة المكتوبة ليست مجرد ناقل للمعلومات، بل فاعل بنيوي في تشكيل الفضاء العام: تحدد الأجندة، تُبلور الخطاب، تفتح منابر لفئات جديدة، وتربط الجمهور بالسلطة. تؤطّر النقاشات العامة، توسع المشاركة المجتمعية، وتوجه الرأي العام ورغم تحولات العصر الرقمي، ما تزال الجرائد والمجلات، خاصة الجادة والمحلية، مكوّنًا أساسيًا لأي تحليل للفضاء العمومي المعاصر.

وسائل الإعلام السمعية البصرية والفضاء العام

- الراديو والتلفزيون كفاعليّن مركزيّين في بناء الفضاء العام

تعلّب وسائل الإعلام السمعية البصرية، وبالأخص الراديو والتلفزيون، دورًا مهمًا في تشكيل الفضاء العام من خلال توفير منصات للنقاش العام، وتهيئة الجمهور سياسيًا، وتشكيل الرأي العام. الراديو يُستخدم كأداة للتربية السياسية عبر برامج تفاعلية تقدم معرفة بالسياسة المحلية، تنتقد السياسات العامة، وتحفز مشاركة المواطنين في القضايا العامة، مع استراتيجيات للبقاء في ظل المنافسة الرقمية.⁶⁴ التلفزيون، خاصة البرامج الحوارية والخدمية العامة، يخلق منصات للنقاش بين النخب والخبراء لكنه غالبًا ما يفتقر إلى إشراك المواطنين العاديين والفئات المهمشة مثل النساء، مما يحد من شمولية الفضاء العام. كما أن التلفزيون والراديو يسهمان في تحديد أجندة النقاش العام عبر اختيار الموضوعات التي تُعرض للجمهور، مما يؤثر على تشكيل الرأي العام. رغم ذلك، نجاحهما في بناء فضاء عمومي ديمقراطي يعتمد على استقلاليتهما وفتح المجال لتعدد الآراء وعدم هيمنة المصالح السياسية أو الاقتصادية عليهما. بالإضافة إلى ذلك، البث العمومي يُعتبر وسيلة لتعزيز المشاركة الديمقراطية والثقافة السياسية إذا ما تمتع بالاستقلالية والالتزام بالمصلحة العامة⁶⁵. نوجز هذه الوظائف في النقاط المركزة التالية:

1. فضاء للنقاش والتربية الاجتماعية والسياسية: البث العمومي الإذاعي والتلفزيوني يُنظر إليه كأداة لإنشاء وتعزيز «فضاء عمومي إعلامي» يتيح نقاش القضايا المشتركة، ويشجع مشاركة المواطنين والفعل التحويلي، استنادًا إلى تصور هابرماس للفضاء العمومي. محطات الراديو تنظم برامج حوارية تفاعلية تقدم معرفة بالسياسة المحلية، وتنتقد السياسات العامة، وتُشرك المواطنين في قضايا الشأن العام، ما يجعلها فضاءً للتربية السياسية والمشاركة.⁶⁶

⁶⁴ Anang Sujoko, D. Rahmiati and Fathur Rahman. "The role of radio as the public sphere for public political education in the digital era: Challenges and pitfalls." *Cogent Social Sciences*, 9 (2023). <https://doi.org/10.1080/23311886.2023.2239627>.

⁶⁵ Martha Kropf. "The Race Card: Campaign Strategy, Implicit Messages, and the Norm of Equality." *The Journal of Politics*, 65 (2003): 942 - 944. <https://doi.org/10.1111/1468-2508.00219> 18

⁶⁶ Anang Sujoko, D. Rahmiati and Fathur Rahman, *Ibid*, p 24.

2. تشكيل الرأي العام وتحديد الأجندة: التلفزيون والراديو، عبر اختيار الموضوعات وترتيب النشرات والبرامج، يضطلعون بدور واضح في وضع الأجندة وتحديد ما يراه الجمهور أهم القضايا، وبالتالي في تشكيل الرأي العام.

3. شروط لتحقيق فضاء عمومي ديمقراطي: لكي يعمل البث العمومي (إذاعة / تلفزيون) كفضاء عمومي، يجب أن يكون مفتوحاً لكل الآراء والفئات، يسمح بالنقد، وألا يخضع لهيمنة المصالح الاقتصادية والسياسية. كما أن الأبحاث تحذر من أن الهيمنة التجارية أو الخطاب الأيديولوجي الرسمي في الإذاعة والتلفزيون يمكن أن يحول الفضاء العام إلى «فقاعات معلومات» أو منصة دعائية بدل أن يكون مجالاً لتعددية الآراء.⁶⁷

وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة الإلكترونية وتطوير النقاش العام (التطور الدلالي للفضاءات العامة وتأثيرات العصر الرقمي)

- مفهوم الفضاء العام الافتراضي:

الفضاء العام الافتراضي هو بيئة رقمية تتيح التفاعل والنقاش بين الأفراد حول القضايا العامة، مشابهاً للفضاء العام التقليدي لكنه يتميز بغياب الحدود المكانية والزمنية. يُنظر إلى الفضاء العام الافتراضي كمنصة للنقاش السياسي والاجتماعي حيث يمكن تحقيق التواصل والمشاركة بين مستخدمين من خلفيات مختلفة، مع إمكانية تجاوز الحواجز الجغرافية.⁶⁸ في تعريف آخر " الفضاء العام الافتراضي هو مساحة رقمية تنشأ عبر تقنيات المعلومات والاتصالات، تتيح للأفراد التواصل والنقاش حول القضايا العامة دون قيود المكان أو الزمن، مما يحول نمط التفاعل الاجتماعي من الفضاء المادي إلى فضاء رقمي جديد، باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي.⁶⁹

تقنيات الواقع الافتراضي (VR) تُستخدم لتعزيز تصميم وتقييم الفضاءات العامة الافتراضية، مما يسمح للمستخدمين بالمشاركة التفاعلية في تخطيط هذه المساحات وتحسين جودتها قبل تنفيذها فعلياً. كما أن الفضاءات العامة الافتراضية يمكن أن تؤثر إيجابياً على الشعور بالانتماء والرفاهية النفسية من خلال تصميم بيئات تحتوي على عناصر طبيعية واجتماعية تحفز التفاعل الإنساني.

⁶⁷ Candan Koçak. "The Public Discourse on The Russia-Ukraine War: Impartiality or Ideology?." *Imgelem* (2025). <https://doi.org/10.53791/imgelem.1597497>.

⁶⁸ Bouchenafat Altaalia, Mezzi Khadija and Maaziz Abdelkader. "THE VIRTUAL PUBLIC SPHERE: QUESTIONING THE STANDARDS OF FORMATION ACCORDING TO THE TRILOGY OF RECOGNITION BY AXEL HONNETH." *International Journal of Innovative Technologies in Social Science* (2025). [https://doi.org/10.31435/ijitss.2\(46\).2025.3296](https://doi.org/10.31435/ijitss.2(46).2025.3296).

⁶⁹ Nurazizah Firman. "Communicative Action and Post-Public Sphere Phenomenon." *Palakka : Media and Islamic Communication* (2021). <https://doi.org/10.30863/palakka.v2i1.1459>.

أخيرًا، يشمل مفهوم الفضاء العام الافتراضي أيضًا تحويل الفن العام إلى أشكال رقمية تفاعلية تعزز تجربة الجمهور وتوسع نطاق الوصول إليه عبر تقنيات الواقع المعزز والافتراضي.⁷⁰

- الفضاء العام والتحول الرقمي

في القرن الحادي والعشرين أدى صعود التكنولوجيا الرقمية والعملة إلى تحول كبير في استخدام والوصول إلى الفضاءات العامة. بجانب البيئات المادية، ظهرت الفضاءات الافتراضية كأراضي جديدة للتفاعل الاجتماعي و حرية التعبير. تشير هذه التحولات إلى أن الفضاء العام قد توسع ليشمل حدودًا تتجاوز الفضاءات المادية لتشمل المنتديات عبر الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي والمجتمعات الرقمية. إن صعود المجتمع الشبكي له أهمية ملحوظة في هذا التحول. يؤكد كاستيلز (2009) أن توسع الشبكات الرقمية يعيد تعريف حدود الفضاء العام من خلال تسهيل التفاعلات عن بُعد بين الأفراد والمجتمعات.⁷¹ شدد مانويل كاستيلز على حداثة هذا الفضاء ويقول في هذا الشأن "تتمثل عملية بناء الفضاء العام الجديد في المجتمع الشبكي في إنشاء بروتوكولات التواصل بين عمليات التواصل المختلفة". وفي هذا الصدد أشار (Lincoln Dahlberg 2005) إلى أن ظهور الإنترنت سهل عملية إنتاج خطاب قائم على المناقشة العقلانية النقدية بطرق متعددة تقترب من متطلبات المجال العام، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن الإنترنت أتاح مجالاً عاماً لما يقدمه من مزايا كالردشة و البريد الإلكتروني وغيرها من البروتوكولات التي مكنت الأفراد من المناقشة والتشاور خلاله. وأضاف " بظهور الإنترنت. يرى العديد من المعلقين في الاتصال عبر الإنترنت إمكانية التوسع الجذري للفضاء العام. حيث يُنظر إلى الاتصال الثنائي الاتجاه، اللامركزي، والذي يتجاوز الزمان/المسافة في الفضاء الإلكتروني كوسيلة لتمكين الأصوات المهمشة من أن تُسمع ولتحدي الخطابات السائدة وعلاقات القوة. في الواقع، كما أن فحصاً سريعاً للفضاء الإلكتروني يشير إلى التوسع على نطاق عالمي للشبكات الفضفاضة من الخطاب الهامشي والنقدي التي توجد بالفعل خارج الإنترنت. من خلال فضاءات النقاش، ومواقع النشر، والبث عبر الويب، يشارك عدد كبير من الفاعلين في التعبير والتنافس على المواقف بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المحلية والوطنية والدولية.⁷²

ومن أهم الدراسات التي تناولت ثنائية الفضاء العام ووسائل الاتصال الرقمية دراسة كريستيات فوكوز، من خلال تحليل التأثير الثنائي لوسائل التواصل الاجتماعي على الفضاء العام بواسطة "

⁷⁰ Aleksandra Lukaszewicz. "The Process of Virtualizing Public Art: QR Graffiti, Art in Augmented Reality in Public Space, and Graffiti Created in VR." *Acta Universitatis Lodzensis. Folia Philosophica. Ethica-Aesthetica-Practica* (2025). <https://doi.org/10.18778/0208-6107.2024.11>.

⁷¹ Manuel Castells, « *The Rise of the Network Society* », (Second edition, A John Wiley & Sons, Ltd., Publication, 2009), 59.

⁷² Lincoln Dahlberg, « *The Internet as public sphere or culture industry? From pessimism to hope and back* », *International Journal of Media and Cultural Politics* Volume 1 Number 1 (2005) :93.

كريستيان فوكز Christian Fuchs، في دراسة بعنوان "Social Media and the Public Sphere"⁷³ سائل التواصل الاجتماعي والفضاء العام"، الذي درس الفضاء العام ضمن سياقات الفرص والتحديات.. ناقشت الدراسة دور الفضاء العام في فهم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل نقدي. وجادلت في التفسير المثالي لهابرماس. ودعت إلى فهم ثقافي-مادي لمفهوم الفضاء العام يستند إلى الاقتصاد السياسي. و يوضح صاحب الدراسة أن الفكرة الأصلية لهابرماس يجب أن تُفهم بشكل أفضل كطريقة للنقد المتأصل الذي يفحص بشكل نقدي حدود الإعلام والثقافة المستندة إلى علاقات القوة والاقتصاد السياسي. كما قدمت الدراسة نموذجًا نظريًا لوسائل الإعلام الخدمية العامة التي يستخدمها كأساس لتحديد ثلاثة تناقضات في فضاء وسائل التواصل الاجتماعي المعاصر في مجالات الاقتصاد والدولة والمجتمع المدني. ويخلص إلى أن هذه الحدود لا يمكن تجاوزها إلا إذا تمت مواجهة سيطرة وسائل التواصل الاجتماعي سياسيًا بحيث تصبح وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت وسائل إعلام خدمية عامة ومبنية على المشاعات.

في دراسة بعنوان «Redefining Public Space: The Evolution of Meaning in the Digital Era»، " إعادة تعريف الفضاء العام: تطور المعنى في العصر الرقمي". حاولت الدراسة استكشاف التعريف المتطور للفضاء العام، مع التركيز على دور الرقمنة في هذا التحول. كما سعت إلى التعمق في المعنى الحالي للفضاء العام، مستندة إلى وجهات نظر خبراء التصميم المكاني بصفة عامة وسكان إسطنبول بصفة خاصة. أظهرت التحليلات أن الفضاء العام يتجاوز تعريفه التقليدي. حيث بدأ المشاركون في تمثيل الفضاءات العامة ليس فقط كأماكن مادية ولكن أيضًا كمنصات رقمية وشبكات اجتماعية، ودعمت هذه النتائج فكرة أن المعنى وحدود الفضاء العام تتزايد وتتغير مع الرقمنة. أكدت الدراسة على أن تعريف الفضاء العام لا يمكن أن يقتصر فقط على الفضاءات المادية، بل يشمل أيضًا المنصات الرقمية كعناصر أساسية في هذا المجال. إن الحصول على فهم حول الهيكل المتغير والديناميكي للفضاءات العامة أمر ضروري لفهم الديناميات الاجتماعية والمكانية في المجتمعات المعاصرة. كشفت هذه الدراسة عن تطور مفهوم الفضاء العام وتأثيرات الرقمنة على هذا التطور.

ومن الدراسات الحديثة لمنظمة اليونسكو العالمية دراسة بعنوان "Keystones to foster inclusive Knowledge Societies : Access to information and knowledge, Freedom of Expression, Privacy, and Ethics on a Global Internet". والتي جاءت استجابة لقرار المؤتمر العام في عام 2013 لمعالجة " القضايا الرئيسية المتعلقة بالإنترنت من أجل مجتمعات المعرفة key issues concerning the Internet for Knowledge Societies". وجاء في الملخص التنفيذي للدراسة " تستند رؤية اليونسكو لمجتمعات المعرفة العالمية إلى إنترنت حر ومفتوح وموثوق يمكن الناس من ليس فقط الوصول إلى موارد

⁷³ Christian Fuchs, « *Social Media and the Public Sphere* », University of Westminster, Communication and Media Research Institute, Vol. 12 No. 1 (2014):57.

المعلومات من جميع أنحاء العالم، ولكن أيضًا المساهمة بالمعلومات والمعرفة في المجتمعات المحلية والعالمية." وكانت تحت شعار: (حرية التعبير /Free expression / الخصوصية/ Privacy / أخلاقيات /Ethics / الوصول Access).⁷⁴

- خصائص الفضاء العام الافتراضي

يعتبر الفضاء العام الافتراضي فضاءً تواصلياً متعدد الأبعاد يتجاوز المفهوم التقليدي الموحد ليشمل شبكة من الفضاءات العامة المتداخلة على الإنترنت وفي الواقع، حيث تلعب هذه الفضاءات دوراً في تشكيل التواصل العام ووظائفه المتنوعة. يتسم الفضاء العام بكونه مفتوحاً لمختلف الفاعلين الاجتماعيين الذين يستخدمونه كمنصة للتفاعل والمشاركة. ويتميز الفضاء العام بخصائص تميزه عن الفضاءات العامة المادية، حيث يعتمد بشكل كبير على التفاعل الرقمي والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية والمنصات الإلكترونية التي تشكل طبقة تمثيلية جديدة للفضاء العام. من أهم خصائصه:

- القدرة على استضافة مجتمعات افتراضية تتفاعل وتشارك المعلومات والأفكار، مما يعزز الشعور بالانتماء والواقع الاجتماعي رغم غياب الاتصال الجسدي المباشر.

- كما أن الفضاء الافتراضي يسمح بتجارب حسية ومرئية متعددة الأبعاد من خلال تقنيات الواقع الافتراضي، التي تتيح تقييم جودة الفضاءات العامة قبل إنشائها فعلياً، مما يساهم في تحسين التصميم الحضري.

يمثل الفضاء العام الافتراضي (Virtual Public Sphere) تطوراً رقمياً للمفهوم التقليدي الذي وضعه هابرماس، حيث انتقل النقاش من الأماكن المادية إلى المنصات الرقمية، مما أضفى عليه خصائص تقنية واجتماعية جديدة.⁷⁵

⁷⁴ United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, (UNESCO 2015),

⁷⁵ باهر غالي، الرأي العام الرقمي: الفضاء العام والسياسة في عصر الشبكات (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021)، 45-48.

ثالثاً: حرية تداول المعلومات

يتوقف المراد من فهم حرية تداول المعلومات على فهم التداول، والمعلومات، وبما أن مصطلح المعلومات تم التطرق إليه في المحور الأول، سنركز على توضيح مفهوم تداول المعلومات "لتبيان معنى الحق في الحصول على المعلومات وتداولها.

يمثل حق تداول المعلومات أداة أساسية لتمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات الضرورية المتعلقة بالشؤون العامة، بما في ذلك قرارات الحكومات والسياسات المعمول بها. كما يعزز هذا الحق من قدرة الأفراد على المناقشة والمشاركة في الحياة العامة، مما يساهم في تعزيز المسائلة والديمقراطية.

1. مفهوم التداول الحر للمعلومات. (حق الوصول/ الحصول (النفاذ)/ والتداول)

تعددت التعريفات القانونية والفكرية للحق في الحصول على المعلومات وتداولها، حيث يُنظر إليه كحق أساسي من حقوق الإنسان، وركيزة للديمقراطية والشفافية والمساءلة. يعرف هذا الحق بأنه قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة أو الجهات ذات الصلة، وحرية طلبها واستلامها ونقلها واستخدامها دون عوائق غير مبررة. كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية التعبير والرأي، ويُعتبر أداة لتعزيز المشاركة المجتمعية ومحاربة الفساد.⁷⁶

كما تختلف التعريفات باختلاف السياق القانوني والثقافي، فبعضها يركز على الجانب السلبي (منع التدخل في الحصول على المعلومات)، وبعضها الآخر يبرز الجانب الإيجابي (التزام الدولة بتوفير المعلومات)، كما توسعت المفاهيم الحديثة لتشمل تداول وإعادة استخدام المعلومات الرقمية مع مراعاة حماية الخصوصية والبيانات الشخصية.

من أبرز التعريفات القانونية والدولية تعرف الميثاق الدولية (كالمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الحق بأنه "القدرة على طلب وتلقي ونقل المعلومات والأفكار بأي وسيلة ودون اعتبار للحدود" بعض التشريعات الوطنية تركز على إلزام السلطات بنشر معلومات عن أنشطتها وسياساتها والاستجابة لطلبات الجمهور.⁷⁷

تعرف منظمة اليونسكو العالمية UNESCO حق الوصول إلى المعلومات وتداولها، " بأنه الحق في السعي للحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة واستلامها ونقلها . وهو جزء لا يتجزأ من الحق الأساسي في حرية التعبير، كما هو معترف به في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

⁷⁶ Didier Yangonzela Liambomba. "The Right of Access to Public Information: Human Rights Issues, Transparency and Good Governance." *Constitutionale* (2023). <https://doi.org/10.25041/constitutionale.v4i1.2601>.

⁷⁷ H. Blanke and R. Perlingeiro. "The Right of Access to Public Information: An International Comparative Legal Survey." (2018).

(1948)، التي تنص على أن الحق الأساسي في حرية التعبير يشمل الحرية في "السعي للحصول على المعلومات والأفكار واستلامها ونقلها عبر أي وسيلة ودون اعتبار للحدود".⁷⁸

في تعرف آخر، هو حق الفرد في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة، ويهدف إلى ربط الجمهور بالقضايا العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة. يشمل هذا الحق قدرة الأفراد على طلب واستقبال ونقل وتداول المعلومات بحرية، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الرأي والتعبير، ويُعتبر أساساً لمجتمع ديمقراطي شفاف يتيح مشاركة المواطنين في الحياة العامة.⁷⁹ يتضمن هذا الحق أيضاً التزام الجهات الحكومية بنشر معلومات عن أنشطتها وسياساتها وميزانياتها، والرد على طلبات المعلومات من الجمهور، مما يعزز فهم كيفية عمل المؤسسات الحكومية وتقييم فعاليتها.⁸⁰

في العصر الرقمي، توسع هذا الحق ليشمل البحث والإنتاج والتوزيع الرقمي للمعلومات مع مراعاة حماية البيانات الشخصية وحقوق الأفراد الأخرى، مع وجود قيود قانونية لحماية الأمن القومي والمصالح العامة. كما تركز ضمانات هذا الحق على آليات قانونية وإدارية تضمن تنفيذ وحماية الحق في الوصول إلى المعلومات، مثل إجراءات تقديم الطلبات والطعون القضائية والتدريب المؤسسي للموظفين المختصين. ويُعد الحق في الوصول إلى المعلومات جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية ويُعتبر أداة فعالة لمحاربة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية.⁸¹

في حقيقة الأمر هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات والمسميات لحرية تداول المعلومات أبرزها "حرية تداول المعلومات"، "حق الوصول إلى المعلومات"، "حق النفاذ إلى المعلومات"، "حق الحصول على المعلومات" .. وهي جميعها تعني شيئاً واحداً وهو حق الفرد الذي يعيش في مجتمع ما أن يحصل على معلومات كافية من الهيئات الإدارية العليا في المجتمع الذي يعيش فيه، ويشمل ذلك تلبية طلبه في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات والهيئات العامة. وتسهيل الوصول إليها ما لم يكن هناك سبب لعدم كشفها".⁸² ويمكن شرح هذا الأمر من خلال معرفة أبعاد هذا الحق. فهناك تمييز بين "الحق في الوصول إلى المعلومات (Access to Information)" الذي يعني الاطلاع والحصول، و"الحق في تداول/نشر/إعادة استخدام المعلومات" الذي يشمل نقل البيانات ونشرها وإعادة استخدامها بحرية.

⁷⁸ UNESCO, « Access to Information Laws », : <https://www.unesco.org/en/access-information-laws>

⁷⁹ N. Zaiats, Nataliia Lazniuk, O. Gorova and L. Khoynatska. "THE RIGHT TO INFORMATION AS A CONSTITUTIONAL RIGHT OF A CITIZEN." , 7 (2020): 433-435. <https://doi.org/10.31838/jcr.07.13.77>.

⁸⁰ Omosede A Osawe. "A comparative analysis of the right of access to information under the Nigerian Freedom of Information Act 2011 and the South African Promotion of Access to Information Act 2001." African Human Rights Law Journal (2023). <https://doi.org/10.17159/1996-2096/2022/v22n2a7>.

⁸¹ Osmel Bell Aguila and Amed Ramirez Sánchez. "Right to public information. Theoretical-legal presuppositions for its implementation in Cuba." Management (Montevideo) (2025). <https://doi.org/10.62486/agma2025133>.

⁸² جبريل عوض موسى جبريل، " الحق في الحصول على المعلومات وأهمية تداولها "، مجلة دالات، العدد الثالث (2021): 286.

بعض التعريفات تعتبر التداول جزءاً لا يتجزأ من الحق الأصلي، بينما تفصل أخرى بينهما لأغراض تنظيمية وقانونية.⁸³ وفي حقيقة الأمر كلاهما يكمل الثاني.

2. الخلفية التاريخية للحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها

و يعود مفهوم حق تداول المعلومات إلى الأبعاد التاريخية والاجتماعية التي شهدتها البشرية على مر العصور فقد ارتبط تطور هذا المفهوم بالصراعات من أجل الحرية وحقوق الإنسان، حيث كانت هناك الحاجة المتزايدة لوضع أسس قانونية تضمن حق الأفراد في معرفة المعلومات التي تمس حياتهم ومصالحهم. استمد هذا حق قوته من التطلعات نحو الشفافية والمساءلة، وهو حق معترف به الآن على نطاق واسع. وهو الحق الذي يمنح الأفراد الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة. وهو من الحقوق المعترف بها دولياً وفقاً لمعايير حقوق الإنسان.

كما يعتبر من الحقوق الأساسية التي تعكس الالتزام بالشفافية والديمقراطية في المجتمعات الحديثة، هذا الحق يتيح للأفراد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة والقرارات الحكومية، مما يساهم في تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية.⁸⁴ و يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومة حقاً أساسياً للتمتع بمجموعة من الحقوق الأخرى، خاصة الحق في حرية التعبير وحق المشاركة في الحياة العامة. وتكمن أهمية هذا المبدأ في كونه يقيد شرعية الإدارة بمدى التزامها باحترام القانون والحريات الفردية، ويساهم في ديمقراطية المجتمع وضمان مساواة المواطنين أمام القانون، ويرفع من مستوى المواطنة إلى المفهوم الحدائي المتعارف عليه عالمياً، وهو أيضاً قرينة لمدى النضج السياسي لأية دولة في العالم المتحضر. كما يساهم الحق في الحصول على المعلومة في إرساء ثقافة جديدة مبنية على علاقة تسودها الشفافية والوضوح والمسؤولية.⁸⁵ ولقد مر هذا الحق بعدة مراحل تاريخية نوجزها في:

تعود الخلفية التاريخية لحق الحصول على المعلومات وتداولها إلى عدة مراحل مهمة في تطور الفكر القانوني والسياسي، حيث يُعتبر هذا الحق جزءاً أساسياً من حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية. تشمل المعالم المبكرة " قانون حرية الصحافة السويدي لعام 1766 "، الذي كان أول قانون لحرية المعلومات. وإدراج حريات التعبير والصحافة.

⁸³ Atavan Pashmina. "CONTROVERSIAL ASPECTS OF THE DEFINITION OF THE TERM «RIGHT TO INFORMATION»," 17 (2017): 98-105. <https://doi.org/10.14529/law170219>.

⁸⁴ توبي منجلي، " تاريخ الحق في الوصول إلى المعلومات "، مركز القانون والديمقراطية. آخر تحديث: 10 جانفي 2022. <https://advocacyassembly.org/ar/news/221>

⁸⁵ عبد القادر دحماني، " الحق في الحصول على المعلومات والمجتمع المدني: أية علاقة؟ "، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، متاح في الرابط:

<https://revuealmanara.com/category/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa>

وبدأ التأسيس القانوني لهذا الحق في القرن الثامن عشر مع الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789) الذي أكد على حق المجتمع في طلب الحساب من المسؤولين العموميين، وكذلك في الدستور الأمريكي لعام 1791 الذي ضمن حرية التعبير والصحافة، مما يفترض الوصول إلى المعلومات العامة تطور هذا الحق لاحقاً ليصبح جزءاً من المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يكفلان حق كل فرد في طلب وتلقي ونقل المعلومات والأفكار. كما تم تعزيز هذا الحق عبر اتفاقيات دولية مثل اتفاقية آرهوس (1998) التي ركزت على حق الوصول إلى المعلومات البيئية وحق المشاركة العامة في صنع القرار، مع آليات تنفيذ واضحة. شهدت القوانين الوطنية تطورات مهمة مثل قانون حرية الوصول إلى المعلومات في الولايات المتحدة عام 1966، والذي شكل نموذجاً للعديد من الدول الأخرى التي اعتمدت تشريعات مماثلة لتعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية. بشكل عام، يُنظر إلى حق الحصول على المعلومات كركيزة أساسية للديمقراطية والحوكمة الرشيدة، حيث يساهم في مكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.⁸⁶

3. بدايات التطبيق الفعلي لقوانين حرية الحصول على المعلومات وتداولها

خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الحركة العالمية لإقرار حق تداول المعلومات، حيث أدركت الدول المتقدمة أن الشفافية والمساءلة هما عنصران أساسيان في إدارة الحكم الرشيد، وقد أسهمت هذه الفترة بالتحديد في نشر مفهوم حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية.

اعترفت الأمم المتحدة في وقت مبكر بمبدأ (حرية المعلومات) كحق أساسي. ففي عام 1946 أثناء انعقاد جلستها الأولى، تبنت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة القرار (1/59) الذي نص على: (أن حرية الوصول إلى المعلومات حق إنساني أساسي و... معيار كافة الحريات التي من أجلها تم تكريس الأمم المتحدة). ولكن مع ذلك لم يتم وضع حرية المعلومات بشكل منفصل، بل، ظلت جزءاً من الحق الأساسي لحرية التعبير الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، الذي يتضمن حق البحث وتلقي ونقل المعلومات.

يُعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العمومية في الأمم المتحدة عام 1948، البيان الأكثر أهمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الدولية المتصلة بحق حرية الحصول على المعلومات. فالمادة (19) منه، تكفل حق حرية التعبير والحصول على المعلومات، إذ تنص: يتمتع الجميع بحق

⁸⁶ Irène Bouhadana. "The right of Access to Public Information: An Analysis of International Conventions." , 2 (2016): 1-10.

حرية الرأي والتعبير؛ ويشتمل هذا الحق على حرية الاحتفاظ بالآراء دون أي تدخل وبحث وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة إعلام وبغض النظر عن الحدود..⁸⁷

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) هو معاهدة دولية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ودخلت حيز التنفيذ في 23 مارس 1976، ويهدف إلى حماية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد. يشمل العهد مجموعة واسعة من الحقوق مثل الحق في الحياة، حرية التعبير، الحق في محاكمة عادلة، وحرية الدين، ويُعتبر جزءاً من "الميثاق الدولي للحقوق" إلى جانب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يضم العهد بروتوكولين اختياريين يسمحان للأفراد بتقديم شكاوى ضد انتهاكات حقوقهم أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي تراقب تنفيذ الدول الموقعة على العهد. حتى الآن، صدقت عليه أكثر من 140 دولة، مما يعكس قبوله الواسع كإطار قانوني دولي لحماية الحقوق الأساسية. يُعد العهد أداة مهمة لتعزيز المساءلة والشفافية الحكومية وحماية الأفراد من الانتهاكات، مع تركيز خاص على ضمان تطبيق هذه الحقوق على المستوى الوطني. كما يتضمن العهد آليات لمتابعة التقارير الدورية للدول الأطراف وتقديم التوصيات لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها..⁸⁸

ومن أهم المبادرات والجهود الدولية في هذا المجال جهود منظمة اليونسكو، التي بادرت ب دورات تعليمية (ذاتية التعليم عبر الإنترنت) تحت عنوان " Self-paced Online Course on Access to Information Laws and Policies and their Implementation " دورة تعليمية عبر الإنترنت ذاتية التعلم حول قوانين وسياسات الوصول إلى المعلومات وتنفيذها". وهي مبادرة لبناء القدرات التابعة لليونسكو حول الوصول إلى المعلومات: لتمكين الباحثين عن المعلومات ومقدمي المعلومات لفهم فوائد وأنظمة عمل تشريعات الوصول إلى المعلومات بشكل أفضل.

طورت اليونسكو دورة تعليمية عبر الإنترنت ذاتية التعلم حول الوصول إلى المعلومات بالتعاون مع مركز القانون والديمقراطية (CLD) تقدم الدورة تشريعات الحق في الوصول إلى المعلومات وتنفيذها. وهي موجهة لكل من طالبي المعلومات (الجانب الطلب) ومقدمي المعلومات (الجانب العرض) وتغطي مجموعة واسعة من القضايا المفاهيمية والعملية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات. تم تطويرها استجابةً للتغيرات المستمرة في مجال الوصول إلى المعلومات وتوفر رؤى حول كيفية عمل قواعد الوصول إلى المعلومات وأفضل الممارسات في مجالات مختلفة، مع تقديم نصائح عملية لموظفي

⁸⁷ جميل عودة، " الحق في الحصول على المعلومات من السلطة العامة"، آخر تحديث: 2015-08-03: <https://www.ademrights.org/arabic/3sxujtE>

⁸⁸ P. Thornberry. "The International Covenant on Civil and Political Rights I." (2013): 116-150. <https://doi.org/10.7228/manchester/9780719037931.003.0006>.

المعلومات، والعاملين في هيئات الرقابة، وطالبي المعلومات. التدريب باللغة الإنجليزية ويتكون من ثمانية وحدات: (تمت ترجمة هذه الوحدات وسيتم نقلها كما وردت في الوثيقة الرسمية):

الوحدة 1: المعايير الدولية International Standards

في عام 1766، أصبحت السويد أول دولة تعتمد قانونًا للوصول إلى المعلومات. تصف الوحدة الأولى التقدم الذي تم إحرازه منذ ذلك التاريخ في الاعتراف واعتماد قوانين الوصول إلى المعلومات، والضمانات الدستورية وحقوق الإنسان

الوحدة 2: الوصول إلى المعلومات، التنمية – بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة – والفوائد الأخرى ATI, Development – Including the SDGs – and Other Benefits

تركز الوحدة الثانية على الفوائد المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، والتي تم الاعتراف بها عالميًا في جدول الأعمال التنموي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. تشمل هذه الفوائد استخدام الوصول إلى المعلومات لمكافحة الفساد، وإشراك السكان في الحكم التشاركي وتمكين المساءلة الحكومية من خلال منح الناس المعلومات التي يحتاجونها.

الوحدة 3: مبادئ تشريعات الوصول إلى المعلومات الجيدة Principles of Good ATI Legislation

تقدم الوحدة الثالثة المبادئ الرئيسية التي تدعم إطارًا قانونيًا قويًا لحق الوصول إلى المعلومات. تسلط الضوء على المعايير المهمة التي يجب أن تنعكس في قوانين الحق في المعلومات، بدءًا من الافتراض لصالح الوصول. كما تشرح الخطوات التي يجب على الحكومات اتباعها لضمان حق الجميع في الوصول إلى المعلومات.

الوحدة 4: الإفصاح الاستباقي Proactive Disclosure

تتطلب أنظمة الوصول إلى المعلومات القوية، أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل استباقي بصيغة سهلة الوصول والفهم. تقدم الوحدة الرابعة تفاصيل حول أنظمة الإفصاح الاستباقي عن المعلومات، حيث تقوم السلطات العامة، دون أن يتم تحفيزها أو تلقي طلب، بإصدار المعلومات من تلقاء نفسها.

الوحدة 5: الإفصاح التفاعلي Reactive Disclosure

تسعى الوحدة الخامسة إلى مساعدة المشاركين على فهم أفضل لعملية الإفصاح عن المعلومات استجابةً للطلبات. تغطي من يمكنه تقديم طلب، وما نوع المعلومات التي يمكن طلبها، وما هي أنواع الهيئات التي يمكن تقديم الطلبات إليها، والإجراءات الخاصة بتقديم ومعالجة الطلبات.

الوحدة 6: الاستثناءات Exceptions

ليس كل المعلومات قابلة للإفصاح. تناقش الوحدة السادسة استثناءات مختلفة، مثل الأمن الوطني، والسرية التجارية، والخصوصية. كما تبحث في كيفية تحقيق التوازن بين الحق في الوصول إلى المعلومات وهذه الحقوق والمصالح الأخرى.

الوحدة 7: الرقابة Oversight

في الوحدة السابعة، يتم تقديم أنظمة الطعن في القرارات. تسمح هذه الأنظمة لأولئك الذين تم رفض طلباتهم للحصول على المعلومات أو لم تتم معالجتها بشكل صحيح باللجوء إلى مراجعات مستقلة لهذه القرارات، بما في ذلك أمام أنظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والإقليمية.

الوحدة 8: التنفيذ: الخطوات والتحديات Implementation: Steps and Challenges

تعتبر مرحلة التنفيذ حاسمة لتحقيق فعالية الوصول إلى المعلومات. تشرح الوحدة الأخيرة ما يجب على المسؤولين، والمجتمع المدني، وفاعلي وسائل الإعلام القيام به لضمان التنفيذ السليم ل ضمانات الوصول إلى المعلومات⁸⁹.

في عام 1993 قامت لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، بتأسيس مكتب مقرر اللجنة الخاص التابع للأمم المتحدة والمتعلق بحرية الرأي والتعبير. وبناء عليه، وفي تقريره السنوي عام 1998، صرح مقرر اللجنة الخاص بوضوح أن حق حرية التعبير يتضمن الحق بالحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة، حيث جاء فيه (يفرض حق البحث والتسلم ونقل المعلومات يفرض التزاماً إيجابياً على الدول لضمان الوصول إلى المعلومات، بخاصة فيما يتعلق بالمعلومات التي تحتفظ بها الحكومة بكافة أشكال أنظمة الحفظ والاسترجاع..).

لم يكتف مقرر اللجنة الخاص في الأمم المتحدة، بل، توسع - بشكل كبير- في شرحه حول حرية المعلومات في تقريره السنوي إلى اللجنة عام 2002، حيث أشار إلى أهميتها الأساسية ليس بالنسبة إلى الديمقراطية والحرية فحسب، بل، للحق بالمشاركة وتحقيق حق التنمية. كما أكد قلقه بشأن توجه الحكومات والمؤسسات الحكومية نحو منع الناس من الحصول على المعلومات التي من حقهم الحصول عليها⁹⁰.

أما فيما يخص تحديثات قانون حرية الحصول على المعلومات وتداولها في عصر الوسائط الرقمية فقد شهد تحديثات مهمة، أبرزها تعديلات قانون حرية المعلومات الإلكتروني لعام 1996 في الولايات

⁸⁹ UNISCO, « Self-paced Online Course on Access to Information Laws and Policies and their Implementation », Last update: 19 January 2026 : <https://www.unesco.org/en/access-information-laws/course-ati-laws?hub=776>

⁹⁰ جميل عودة، "الحق في الحصول على المعلومات من السلطة العامة"، مرجع سبق ذكره.

المتحدة، التي اعترفت بأن معظم أعمال الحكومة أصبحت تُنتج إلكترونياً، مما استدعى توفير وصول فوري وسهل للسجلات الإلكترونية عبر الإنترنت بدلاً من النظام التقليدي "طلب وانتظار" الذي كان يعيق المستخدمين. رغم هذه التحديات، تواجه القوانين الحالية تحديات كبيرة مثل بطء الاستجابة، عدم تنظيم الأنظمة، وتفسيرات متباينة لاستثناءات القانون، مما دفع الباحثين إلى الدعوة لإصلاحات جذرية تتجاوز مجرد تعديلات طفيفة على النموذج القديم.

كما أدى التطور الرقمي إلى تعقيد العلاقة بين حق الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية، خاصة مع زيادة قدرات المراقبة الحكومية وجمع البيانات الشخصية من قبل شركات التكنولوجيا، مما يطرح تحديات قانونية وأخلاقية جديدة⁹¹. في بعض الدول مثل هولندا، تم العمل على توحيد وتنسيق نشر وثائق حرية المعلومات بشكل رقمي لتحسين جودة البيانات وسهولة الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت منصات رقمية وسيطة تدعم تفاعل المواطنين مع الحكومة عبر تسهيل طلبات المعلومات ونشرها علناً، مما يعزز الشفافية ويزيد من فرص استجابة الجهات الحكومية. مع ذلك، لا تزال هناك فجوات في التطبيق العملي لهذه القوانين الرقمية تتطلب مراجعة مستمرة لضمان التوازن بين الشفافية وحماية الحقوق الأخرى⁹².

4. أهمية الحق في الحصول على المعلومات وتداولها

الحق في الحصول على المعلومات وتداولها يعد آلية أساسية لتعزيز ودعم ممارسة الحقوق الأخرى، إذ يبرئ بيئة تحترم الحقوق الفردية والجماعية من خلال:

- ضمان الشفافية والمساءلة في عمل المؤسسات الحكومية.
- يساهم هذا الحق في تعزيز حرية التعبير والرأي، ويشكل ضماناً لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يدعم الديمقراطية وسيادة الشعب.
- كما يُمكن الأفراد من تقييم فعالية أداء الحكومات والمؤسسات، وبالتالي تعزيز المساءلة ومحاربة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يلعب دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في بيئة صحية من خلال توفير المعلومات اللازمة للمراقبة والمطالبة بحقوقهم⁹³.

⁹¹ Martin E. Halstuk and B. Chamberlin. "Open Government in the Digital Age: The Legislative History of How Congress Established a Right of Public Access to Electronic Information Held by Federal Agencies." *Journalism & Mass Communication Quarterly*, 78 (2001): 45 - 64. <https://doi.org/10.1177/107769900107800104>.

⁹² Kevin Walby and Alex Luscombe. "Freedom of Information and Social Science Research Design." (2019). <https://doi.org/10.4324/9780429437717>.

⁹³ Didier Yangonzela Liambomba. "The Right of Access to Public Information: Human Rights Issues, Transparency and Good Governance." *Constitutionale* (2023). <https://doi.org/10.25041/constitutionale.v4i1.2601>

- يتيح تداول المعلومات بناء حوار اجتماعي واسع وفرصًا أكبر للمشاركة المجتمعية، مما يعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. مع ذلك، يجب موازنة هذا الحق مع حماية الخصوصية والأمن الوطني لتجنب تعارض المصالح وحماية الحقوق الأخرى.
- تمكين الأفراد من خلال قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات في حياتهم اليومية ولكل ما يرتبط بها من (تعليم، صحة، عمل، خدمات..)
- تعزيز التفكير النقدي حيث تتيح حرية الوصول إلى المعلومات للأفراد التفكير النقدي وتطوير آرائهم بشكل مستقل، مما يجعلهم أكثر قدرة على تحليل الأحداث.⁹⁴
- المشاركة الفعالة للأفراد في الحياة السياسية والاجتماعية لما لديهم من وعي كاف بالقضايا المثارة والمطروحة.
- الحفاظ على حقوق الأفراد حيث يتم تعريفهم بالحقوق مما يمنحهم القدرة على الدفاع عنها ومواجهة أية انتهاكات قد تحدث.
- تعزيز الشفافية داخل المؤسسات الحكومية والأعمال مما يقلل من الفساد ويساعد في تحسين الحكم الرشيد.
- التفاعل المتوازن والمتعدد على المستوى الثقافي بما يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية.⁹⁵
- تفعيل المساءلة دراية الأفراد بالمعلومات الكافية يمكنهم من محاسبة المسؤولين وبناء قنوات فعالة لمحاسبتهم.

5. الحق في الحصول على المعلومات وتداولها كحق إنساني أساسي

المعلومات هي أكثر من مجرد قوة؛ إنها الأساس الحقيقي للمساءلة وركيزة الديمقراطية. يُعترف عالميًا بحق الوصول إلى المعلومات (RAI) كحق إنساني أساسي، وهو محوري في تمكين المواطنين من المشاركة الكاملة والفعالة في مجتمعاتهم. يتيح هذا الحق، المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، للأفراد السعي للحصول على المعلومات واستلامها ونقلها بحرية. إنه عنصر حاسم في الديمقراطية التشاركية، حيث يمكن المواطنين من مراقبة أفعال الحكومة، والدعوة إلى تحسين الحوكمة، وتعزيز

⁹⁴ Ruth Da Paz Camargo, João Francisco Barreto and Marco Aurélio Batista de Sousa. "O DIREITO À INFORMAÇÃO FRENTE À PROTEÇÃO INTERNACIONAL DE DIREITOS HUMANOS." , 7 (2021): 152. <https://doi.org/10.24325/issn.2446-5763.v7i19p152-167>.

⁹⁵ Ruth Da Paz Camargo, João Francisco Barreto and Marco Aurélio Batista de Sousa. "O DIREITO À INFORMAÇÃO FRENTE À PROTEÇÃO INTERNACIONAL DE DIREITOS HUMANOS." , 7 (2021): 152. <https://doi.org/10.24325/issn.2446-5763.v7i19p152-167>

بيئة تزدهر فيها العدالة والمساءلة. يُعتبر حق الوصول إلى المعلومات حاجة إنسانية أساسية وحقًا إنسانيًا لعدة أسباب رئيسية:

ضمان الشفافية والمساءلة : يتعلق حق الوصول إلى المعلومات بإلقاء الضوء على أنشطة الحكومات والمؤسسات العامة. من خلال فرض الشفافية، يعمل حق الوصول إلى المعلومات كوسيلة ردع ضد الفساد وسوء الإدارة. تتيح هذه الشفافية للمواطنين رؤية كيفية إنفاق الأموال، والمشاريع ذات الأولوية، ونتائج السياسات العامة.

تعزيز الحوكمة الديمقراطية: تزدهر الديمقراطية من خلال المشاركة المستنيرة. يضمن حق الوصول إلى المعلومات أن يتمكن المواطنون من اتخاذ خيارات مستنيرة حول من يمثلهم وكيف يتم تمثيلهم. كما يمكنهم من المساهمة بشكل فعال في العملية التشريعية من خلال الاستشارات العامة وآليات التغذية الراجعة.

تسهيل المشاركة العامة : يعد الوصول إلى المعلومات أمرًا حيويًا للمشاركة العامة الفعالة. مع البيانات المناسبة، يمكن للأفراد الانخراط في مناقشات أكثر عمقًا، والمساهمة في صنع السياسات، والتأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم.

تعزيز اتخاذ قرارات أفضل : المعلومات هي شرط أساسي لاتخاذ قرارات سليمة. عندما يكون لدى المواطنين وصول إلى بيانات ذات صلة، يمكنهم الدفع نحو سياسات تلبي احتياجاتهم وتساعد في خلق حلول مستدامة وفعالة. وبالمثل، يمكن للحكومات اتخاذ قرارات أفضل عندما تكون استجابتها لجمهور مطلع، مما يؤدي إلى سياسات عامة من المرجح أن تحقق النتائج المرغوبة.⁹⁶

حماية حقوق أخرى : يعتبر حق الوصول إلى المعلومات أيضًا مُمكنًا رئيسيًا لحقوق الإنسان الأخرى. على سبيل المثال، يتطلب الحق في الصحة الوصول إلى المعلومات حول خدمات الصحة، والمخاطر البيئية، وغيرها من قضايا الصحة العامة. تعتمد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في التعليم، على الشفافية بشأن السياسات الحكومية والإنفاق. بدون حق الوصول إلى المعلومات، لا يمكن تحقيق هذه الحقوق بشكل كامل، حيث ستكون المعلومات الضرورية لتطبيقها غير متاحة.

تلبية المعايير الدولية : على الصعيد الدولي، يُعترف بحق الوصول إلى المعلومات في وثائق مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. يؤكد هذا الاعتراف العالمي على الدور الأساسي للوصول إلى المعلومات في تعزيز العدالة والحرية والمساواة في جميع أنحاء

⁹⁶ MD.Shikuzzaman, «What is the Right of Access to Information? », Library & Information Science Community, Last update : June 5, 2024 : <https://www.lisedunetwork.com/what-is-the-right-of-access-to-information/>

العالم. إن اعتماد قوانين حق الوصول إلى المعلومات في العديد من البلدان يبرز أهميتها كمعيار معياري لدعم القيم الديمقراطية.⁹⁷

حق الوصول إلى المعلومات ليس مجرد أداة إدارية، بل هو حق إنساني أساسي يدعم جوهر الديمقراطية. يضمن أن تبقى السلطة في أيدي الناس، مما يمكنهم من المشاركة الكاملة في حكومتهم، ومحاسبة قادتهم، والدعوة إلى مجتمع عادل. مع تقدمنا، سيكون ضمان الوصول القوي إلى المعلومات أمرًا حاسمًا في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، من مكافحة الفساد والظلم إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان.

6. الحق في الحصول على المعلومات وتداولها كحق قانوني معترف به دوليًا

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات وتداولها حقًا قانونيًا دوليًا معترفًا به، ويستند إلى مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 19) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حرية طلب وتلقي ونقل المعلومات والأفكار. هذا الحق يُعد جزءًا أساسيًا من حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية، ويُعزز الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمعات الديمقراطية.⁹⁸ كما أن الممارسة القضائية الدولية، مثل قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تؤكد أهمية حماية هذا الحق وتفرض على الدول التزامات إيجابية لضمان تمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات العامة. هناك توجهات دولية نحو تطوير أطر قانونية أكثر تحديدًا، منها مقترحات لاتفاقية أممية تعترف بحق الوصول إلى المعلومات القانونية كحق إنساني عالمي.

رغم ذلك، يواجه تطبيق هذا الحق تحديات تتعلق بحماية الأسرار الرسمية والبيانات الشخصية، مما يستدعي موازنة دقيقة بين حق الوصول وخصوصية الأفراد. بشكل عام، يتفق الباحثون على أن الحق في الحصول على المعلومات هو ركيزة أساسية للديمقراطية والشفافية وهو معترف به دوليًا لكنه يحتاج إلى تعزيز آليات تطبيقه وتحسين التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة.

⁹⁷ MD.Shikuzzaman, «What is the Right of Access to Information?», Ipid.

⁹⁸ V. Fedorov, Tetiana Fedorova and Vladyslav Dronov. "The right to information from the point of view of legal theory, international law and international relations." *Revista Amazonia Investiga* (2023). <https://doi.org/10.34069/ai/2023.68.08.30>.

7. أهمية الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في وسائل الإعلام: (التقليدية/ الرقمية) - بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية: صحافة مكتوبة/ إذاعة / تلفزيون

تعدّ وسائل الإعلام من أهم القنوات التي تتيح الحصول على المعلومات وتداولها، حيث تلعب دورًا حيويًا في نقل الأخبار والحقائق إلى الجمهور بشكل سريع وواسع الانتشار، مما يعزز الوعي العام ويسهم في تشكيل الرأي العام . تساعد وسائل الإعلام في توفير معلومات دقيقة وموثوقة، خاصة في أوقات الأزمات والكوارث، حيث تساهم في توعية الناس بالمخاطر وتقديم الحلول والإرشادات اللازمة لإدارة الأزمات⁹⁹. كما تقوم وسائل الإعلام بدور الوسيط الذي يربط بين المؤسسات والمجتمع، من خلال إنتاج وتحليل ونشر المعلومات التي تُمكن الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة ومتابعة الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹⁰⁰ ونوجز ذلك في العناصر التالية:

- الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في وسائل الإعلام التقليدية يُعد أساسًا حيويًا للديمقراطية والشفافية، حيث تُمكن هذه الوسائل الجمهور من الاطلاع على الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تسمح بمراقبة عمل الحكومات ومساءلتها.
- تلعب وسائل الإعلام دور "السلطة الرابعة" من خلال توفير المعلومات التي تعزز المشاركة المدنية وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة.
- كما أن حرية الصحافة تُعتبر مؤشرًا هامًا على احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، وتؤثر بشكل مباشر على مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الديمقراطي.¹⁰¹

رغم التحديات التي تواجه الإعلام التقليدي مثل التغيرات الاقتصادية وتهديدات السلامة للصحفيين، يبقى دوره في نشر المعلومات الموثوقة لا غنى عنه للحفاظ على تماسك المجتمع وثقة الجمهور. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم وسائل الإعلام التقليدية في بعض المجتمعات المحلية كأداة للحفاظ على التقاليد وبناء الانسجام الاجتماعي، مما يعكس أهمية هذه الوسائل في نقل المعلومات بما يتناسب مع السياقات الثقافية المختلفة. أخيرًا، يُبرز البحث الحاجة إلى دعم وتشجيع بيئة إعلامية مستقلة ومتنوعة لضمان وصول المعلومات بشكل عادل وفعال لجميع فئات المجتمع .

⁹⁹ Naris Dyah Prasetyawati, Sigid Sudaryanto and Desif Upix Usmaningrum. "PERAN MEDIA DALAM UPAYA MENINGKATKAN PENGETAHUAN DAN TINDAKAN PENCEGAHAN CORONAVIRUS DISEASE (COVID 19)." , 1 (2021): 1609-1618. <https://doi.org/10.47492/jip.v1i8.323>.

¹⁰⁰ Fabiano Couto Corrêa da Silva. "The value of information in the face of new global disorder." AWARI (2022). <https://doi.org/10.47909/awari.165>.

¹⁰¹ مسار، " حرية تداول المعلومات وأثرها على حرية الإعلام والصحافة"، آخر تحديث: أكتوبر 2, 2023. <https://masaar.net/ar>

- تطور مفهوم الحق في الحصول على المعلومات في البيئة الرقمية

الحق في الحصول على المعلومات في البيئة الرقمية يعد من الحقوق الأساسية المرتبطة بحرية التعبير، ويشمل حق الأفراد في البحث عن المعلومات واستخدامها وتوزيعها وحمايتها من الاعتداءات غير القانونية، مع ضرورة التوازن بين هذا الحق وحقوق الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. فمع التحول الرقمي المتسارع، أصبح الوصول إلى المعلومات الرقمية ضروريًا وذلك ل:

- لتفعيل المشاركة الديمقراطية، وتحقيق الشفافية والمساءلة في عمل الحكومات، حيث يساهم في تعزيز الحوار الاجتماعي وفهم أفضل لكيفية عمل المؤسسات العامة.

- كما أن التشريعات الحديثة تسعى إلى ضمان نشر المعلومات المتعلقة بسياسات وأداء الجهات الحكومية والاستجابة لطلبات المواطنين، مما يعزز ثقة الجمهور ويقوي الرقابة الشعبية. رغم ذلك، تواجه حقوق الوصول إلى المعلومات تحديات تتعلق بحماية البيانات السرية والتجارية والشخصية، بالإضافة إلى الحاجة لتحديث الأطر القانونية لمواكبة التطورات التقنية وتأثيرها على العلاقات القانونية والاجتماعية. كما أن الاعتراف بالحقوق الرقمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان يعزز من أهمية ضمان وصول عادل ومتساو للمعلومات الرقمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في تعريف الهوية الرقمية وظهور ملفات رقمية وشهادات إلكترونية..¹⁰²

- تأثير تشريعات حق الحصول على المعلومات على تداولها في البيئة الرقمية

تشريعات حرية المعلومات تلعب دورًا مهمًا في تعزيز تداول البيانات والمعلومات في المجتمعات الحديثة من خلال ضمان حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العامة، مما يعزز الشفافية والمساءلة الديمقراطية ويحد من الفساد. ومع ذلك، تواجه هذه التشريعات تحديات متزايدة في العصر الرقمي، حيث تتداخل حماية الملكية الفكرية وحقوق الخصوصية مع حرية تداول البيانات، مما يخلق صراعات قانونية بين حق الوصول إلى البيانات وحماية الحقوق الحصرية.¹⁰³ كما أن التطور السريع للبيانات الرقمية وحجمها الكبير يتطلب تحديث الأطر القانونية لتتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، حيث أن القوانين الحالية غالبًا ما تكون غير كافية أو غير ملائمة للتعامل مع تدفق البيانات المفتوحة وإعادة استخدامها.

¹⁰² A. A. Vasiliev and A. Kanakova. "The Right to Information as a Basis for Individual Access to the Internet." *Courier of Kutafin Moscow State Law University (MSAL)* (2025). <https://doi.org/10.17803/2311-5998.2025.127.3s.167-174>.

¹⁰³ P. Birkinshaw. "13. Information: Public Access, Protecting Privacy and Surveillance." *The Changing Constitution* (2019). <https://doi.org/10.1093/he/9780198806363.003.0013>.

وعلى الأساس شهدت التشريعات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات تحولاً جذرياً في السنوات الأخيرة (2024-2026)، حيث لم يعد المفهوم مقتصرًا على مجرد "طلب وثيقة ورقية"، بل انتقل إلى "النفاذ الرقمي الشامل" وحوكمة البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

نوجز أبرز ملامح واتجاهات هذه التشريعات الحديثة في :

1. التحول من "حق الاطلاع" إلى "الإتاحة الاستباقية": التشريعات الحديثة (مثل القوانين المحدثة في دبي وأبوظبي لعام 2025/2026) لم تعد تنتظر طلب المواطن للمعلومة، بل تفرض على الجهات الحكومية النشر الاستباقي (Proactive Disclosure) عبر المنصات الرقمية.

- المنصات المركزية: إنشاء بوابات بيانات مفتوحة (Open Data) تتيح الوصول الفوري للمعلومات الاقتصادية، البيئية، والخدمية دون الحاجة لتقديم طلبات رسمية.

- المعايير التقنية: تشترط القوانين أن تكون المعلومات بصيغ قابلة للقراءة آلياً (Machine-Readable) لتمكين المطورين والباحثين من معالجتها.

2. حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي: مع دخول عام 2026، بدأت دول مثل المملكة المتحدة (عبر "قانون استخدام البيانات والنفاذ إليها)، والاتحاد الأوروبي في ربط حق الوصول بالذكاء الاصطناعي:

- الحق في التفسير: يحق للأفراد الحصول على معلومات حول "المنطق الخوارزمي" الذي اتخذت بموجبه قرارات آلية تؤثر عليهم (مثل التوظيف أو التقييم الائتماني).

- شفافية البيانات الضخمة: إلزام المؤسسات بالكشف عن كيفية جمع واستخدام البيانات الضخمة لضمان عدم وجود تمييز رقمي.

3. التوازن بين الشفافية والخصوصية الرقمية: هذا هو التحدي الأكبر في البيئة الرقمية؛ حيث تسعى القوانين الحديثة للموازنة بين:

- الحق في الوصول: لضمان المساءلة والنزاهة.

- الحق في النسيان والحماية: مثل GDPR في أوروبا وقوانين حماية البيانات الشخصية العربية الحديثة) التي تمنع نشر معلومات رقمية قد تنتهك خصوصية الأفراد تحت ستار "الحصول على المعلومات"¹⁰⁴.

¹⁰⁴ للمزيد أنظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، " منصة تشريعات الإمارات"، <https://uaelegislation.gov.ae>

المحور الثاني: الاتجاهات الدولية في تنظيم تداول المعلومات في الفضاء العمومي

1. حرية تداول المعلومات في المواثيق الدولية الرئيسية

حق الوصول إلى المعلومات وتداولها The Right of Access to Information ، المعروف غالبًا باسم "حرية المعلومات" "freedom of information"، هو حق إنساني أساسي يمكن الأفراد من الحصول على المعلومات من حكوماتهم والوكالات العامة. يعتبر هذا الحق ضروريًا لضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في الحكم. يسمح للمواطنين بأن يكونوا على دراية بعمليات وقرارات حكومتهم، مما يعزز الانخراط الديمقراطي ويمكن الجمهور من محاسبة المسؤولين عن أفعالهم.

معترف به دوليًا في مجموعة من الأدوات القانونية مثل "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، يؤكد هذا الحق على المبدأ القائل بأن المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة هي، في جوهرها، من أجل الأفراد. قامت الدول في جميع أنحاء العالم بتنفيذ هذا الحق من خلال قوانين حرية المعلومات، التي تحدد عادةً آليات الوصول، ونطاق المعلومات المشمولة، واستثناءات الإفصاح، مما يضمن حماية المعلومات الحساسة بشكل كافٍ بينما يعزز ثقافة الحكومة المنفتحة. إن التنفيذ الفعال لحق الوصول إلى المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تحسينات كبيرة في الحكومات، بما في ذلك اتخاذ قرارات أفضل، وزيادة الثقة العامة، ومواطنين أكثر اطلاعًا، وهي أمور لا غنى عنها لصحة أي نظام ديمقراطي.

- القوانين والاتفاقيات الدولية الداعمة لحق الوصول إلى المعلومات وتداولها. (أصل الالتزام الدولي)

يُعترف بحق الوصول إلى المعلومات (RAI) عالميًا كركيزة للحكم الديمقراطي، مما يمكن الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. تُكرّس العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية هذا الحق، مما يبرز أهميته عبر مختلف الأنظمة القضائية والثقافات. تؤكد هذه الأدوات على الحق في الوصول إلى المعلومات وتلزم الدول الأعضاء بالتشريع والتنظيم لصالح الوصول العام إلى المعلومات. إليك نظرة مفصلة على بعض الأطر الدولية الرئيسية التي تدعم حق الوصول إلى المعلومات:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) 1948. (احتوى ديباجة Preamble / 30 مادة)

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights على حق كل فرد في حرية التعبير، والذي يشمل حرية اعتناق الآراء دون تدخل، وحرية البحث عن المعلومات والأفكار ونشرها بأي وسيلة كانت، سواء كانت شفوية أو كتابية أو فنية. تعتبر هذه المادة أساسية لضمان الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة، حيث تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم وانتقاداتهم، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمعات.

تحمي المادة 19 حرية الصحافة وحق الأفراد في الوصول إلى المعلومات، مما يساعد على تشكيل وعي جماهيري حول القضايا المهمة. ومع ذلك، يجب أن يتم ممارسة هذه الحرية مع مراعاة حقوق الآخرين وسمعتهم، مما يخلق توازنًا بين حرية التعبير والمسؤولية. وأهم ما ميز المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لم تقيد ممارسة هذا الحق بأية قيود وهو ما تجاوزته المواثيق الدولية التي تلته على النحو التالي: نص المادة 19 " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".¹⁰⁵

- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) 1966.

نصت المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل فرد في حرية التعبير. تشمل هذه الحرية الحق في الاحتفاظ بآرائه دون تدخل، والحق في البحث عن المعلومات والأفكار، وتلقيها ونشرها بأي وسيلة كانت، سواء كانت شفوية أو مكتوبة أو فنية. تعتبر هذه المادة حجر الزاوية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرية، مما يساهم في خلق مجتمعات أكثر انفتاحًا وتنوعًا. ومع ذلك، تؤكد المادة أيضًا على ضرورة احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، مما يفرض قيودًا معقولة على حرية التعبير في حالات معينة مثل التحريض على الكراهية أو العنف.

بالتالي، تسعى المادة 19 إلى تحقيق توازن بين حرية التعبير والحفاظ على النظام العام وحقوق الأفراد، مما يعكس أهمية هذه الحقوق في بناء مجتمعات عادلة ومستدامة.

نص المادة 19:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص

¹⁰⁵ الأمم المتحدة، " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، اعتمد في 10 ديسمبر 1948، متاح في الرابط: <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>

القانون وأن تكون ضرورية:

- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم/ ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.¹⁰⁶

- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels

تنص المادة 15 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على حق كل فرد في الاستفادة من الفنون والمشاركة في الحياة الثقافية. تؤكد هذه المادة على أهمية الثقافة كعنصر أساسي في التنمية البشرية وتعزيز الهوية الجماعية. تشمل حقوق الأفراد في هذه المادة الحق في المشاركة في الأنشطة الثقافية، والحق في الوصول إلى الفنون، وحق الاستفادة من الفوائد الناتجة عن التقدم العلمي. كما تركز المادة على ضرورة حماية حقوق المبدعين والمبتكرين، مما يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار في المجتمع.

تعتبر هذه الحقوق ضرورية لتعزيز التنوع الثقافي والاعتراف بقيمة الثقافات المختلفة، مما يعزز التفاهم المتبادل والتسامح بين الشعوب. وبالتالي، تسلط المادة 15 الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه الثقافة والفنون في تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

نص المادة: 15.

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد

أ. أن يشارك في الحياة الثقافية،

ب. أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته،

ج. أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنع.

2. تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة

لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما

3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

¹⁰⁶ الأمم المتحدة، حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، " العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "، اعتمد في 16 ديسمبر 1966، متاح في الرابط: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

4. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة.

- اتفاقية حقوق الطفل (Convention on the Rights of the Child (CRC): (دخول حيز التنفيذ: 2 سبتمبر 1990، وفقاً للمادة 49)¹⁰⁷

التي تم اعتمادها في عام 1989، بالاحتياجات الخاصة للأطفال، وتشمل المادة 13 التي تؤكد أن للأطفال الحق في الحصول على المعلومات المناسبة لاحتياجاتهم الاجتماعية والتعليمية. تدعم هذه المادة فكرة أن الوصول إلى المعلومات أمر حيوي للتنمية والتعليم، مما يمكن الأجيال القادمة من المشاركة بشكل كامل وفعال في المجتمع.

تنص المادة 13 من اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في حرية التعبير. تضمن هذه المادة أن يتمتع الأطفال بحرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم، سواء شفهيًا أو كتابيًا أو من خلال أي وسيلة أخرى، بما في ذلك الفنون. كما تؤكد على أهمية أن تؤخذ آراء الأطفال بعين الاعتبار في جميع الأمور التي تؤثر عليهم، وفقاً لسنهم ومستوى نضجهم. تعتبر هذه المادة أساسية في تعزيز مشاركة الأطفال في المجتمع، حيث تعزز من قدرتهم على التعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم. تشجع المادة 13 الدول على توفير بيئة آمنة تتيح للأطفال التعبير عن أنفسهم بحرية، مما يساهم في تطوير ثقتهم بأنفسهم ومهاراتهم الاجتماعية من خلال ضمان حق الأطفال في التعبير، تسعى الاتفاقية إلى تعزيز حقوقهم وحمايتهم، مما يعكس التزام المجتمع الدولي برعاية الأطفال وتطويرهم كأفراد فاعلين في مجتمعاتهم..

نص المادة 13

1. يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.

2. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي:

(أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم، أو،

(ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة¹⁰⁸.

¹⁰⁷ دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ

دخلت اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ في 2 سبتمبر 1990، وفقاً للمادة 49 من الاتفاقية. يمثل هذه التاريخ علامة بارزة في الاعتراف الدولي بحقوق الأطفال، حيث أسست إطاراً شاملاً يهدف إلى ضمان حماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال على مستوى العالم. كان دخول الاتفاقية حيز التنفيذ نتيجة لدعم واسع النطاق وتصديق من قبل العديد من الدول، مما يعكس التزاماً جماعياً بالتمسك بالمبادئ المنصوص عليها في الوثيقة. تؤكد الاتفاقية على أهمية حماية حقوق الأطفال في البقاء، والتنمية، والحماية، والمشاركة، مما يضع الأساس لعالم أكثر عدلاً وإنصافاً للأجيال القادمة.

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة Convention on the Rights of Persons with Disabilities

(CRPD Disabilities) (دخول حيز التنفيذ: 3 مايو 2008، وفقاً للمادة 45(1))

بدايتها 06 ديسمبر 2006، دخلت حيز التنفيذ 2008، والتي سلطت الضوء على أهمية ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات. تلزم المادة 21 بأن تكون جميع المعلومات العامة متاحة بصيغ يسهل الوصول إليها حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من ممارسة حقهم في حرية التعبير والرأي على قدم المساواة مع الآخرين، مما يبرز جانب الشمولية في حق الوصول إلى المعلومات. وقد جاء في هذه المادة مايلي:

المادة 21 - حرية التعبير والرأي، والوصول إلى المعلومات

يتعين على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من ممارسة حقهم في حرية التعبير والرأي، بما في ذلك حرية البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها على أساس المساواة مع الآخرين ومن خلال جميع أشكال الاتصال التي يختارونها، كما هو معرف في المادة 2 من هذه الاتفاقية، بما في ذلك:

- (أ) تقديم المعلومات الموجهة إلى الجمهور العام للأشخاص ذوي الإعاقة بصيغ وتقنيات ملائمة لأنواع الإعاقة المختلفة بشكل مناسب وفي الوقت المناسب وبدون تكلفة إضافية؛
- (ب) قبول وتسهيل استخدام لغات الإشارة، والكتابة بطريقة بريل، والتواصل المعزز والبديل، وجميع وسائل وأنماط وصيغ الاتصال الأخرى التي يختارها الأشخاص ذوو الإعاقة في التفاعلات الرسمية؛
- (ج) حث الكيانات الخاصة التي تقدم خدمات للجمهور العام، بما في ذلك عبر الإنترنت، على تقديم المعلومات والخدمات بصيغ ملائمة وقابلة للاستخدام للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (د) تشجيع وسائل الإعلام الجماهيرية، بما في ذلك مقدمي المعلومات عبر الإنترنت، على جعل خدماتهم متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (هـ) الاعتراف وتعزيز استخدام لغات الإشارة¹⁰⁹.

¹⁰⁸ الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، "اتفاقية حقوق الطفل"، أعتد في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، متاح في الرابط: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>

¹⁰⁹ الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، أعتد في 12 ديسمبر 2006، متاح في الرابط: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities>

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول) African Charter on Human and Peoples' Rights (Banjul Charter)

يؤكد هذا الميثاق الإقليمي على واجبات الفرد تجاه المجتمع وحقوقهم، بما في ذلك الحق في تلقي المعلومات والحق في التعبير ونشر الرأي. يبرز هذا التركيز المزدوج أهمية حق الوصول إلى المعلومات في تعزيز التنمية المجتمعية والنمو الفردي داخل الدول الأفريقية. تمت صياغته في 27 يونيو 1981 في نيروبي (كينيا) بمناسبة الدورة الثامنة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية. دخل الميثاق حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986، بعد أن صادق عليه 25 دولة من الدول الإفريقية. يعتمد الميثاق أساساً على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.¹¹⁰ وقد أقر هذا الميثاق في المادة 09 مايلى

نص المادة 9

يحق لكل فرد تلقي المعلومات.

يحق لكل فرد التعبير عن آرائه ونشرها وفقاً للقانون¹¹¹.

- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان Convention américaine relative aux droits de l'homme : « Pacte de San José de Costa Rica ». Signée à San José (Costa Rica) le

22 novembre 1969

تم اعتماد هذه الاتفاقية في عام 1969، وتفصل الحقوق في حرية الفكر والتعبير بشكل أوسع. تشمل صراحة الحق في السعي للحصول على المعلومات والأفكار من جميع الأنواع، مما يؤكد دور حق الوصول إلى المعلومات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأمريكتين. وهذا ما حددته المادة 13 منه والتي جاء فيها ما يلي:

نص مادة 13: حرية الفكر والتعبير

1. لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حرته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء شفاهاً أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها.
2. لا يجوز أن تخضع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة لرقابة مسبقة، بل يمكن أن

¹¹⁰ Wikipedia, « African Charter on Human and Peoples' Rights », available at the link : https://en.wikipedia.org/wiki/African_Charter_on_Human_and_Peoples%27_Rights

¹¹¹ اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، " الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، اعتمد في يونيو 27، 1981، متاح في الرابط: <https://achpr.au.int/ar/node/689>

تكون موضوعاً لفرض مسئولية لاحقة يحددها القانون صراحة وتكون ضرورية من أجل ضمان:

- أ- احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
- ب- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة.

3. لا يجوز تقييد حق التعبير بأساليب أو وسائل غير مباشرة، كالتعسف في استعمال الإشراف الحكومي أو غير الرسمي على ورق الصحف، أو تردد موجات الإرسال الإذاعية أو التلفزيونية، أو الآلات أو الأجهزة المستعملة في نشر المعلومات، أو بأية وسيلة أخرى من شأنها أن تعرقل نقل الأفكار والآراء وتداولها وانتشارها.

4. على الرغم من أحكام الفقرة 2 السابقة، يمكن إخضاع وسائل التسلية العامة لرقابة مسبقة ينص عليها القانون، ولكن لغاية وحيدة هي تنظيم الحصول عليها من أجل الحماية الأخلاقية للأطفال والمراهقين.

5. وإن أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، واللذين يشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ومشابهة ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان سببه، بما في ذلك سبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون¹¹².

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) European Convention on Human Rights

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هي أول اتفاقية لمجلس أوروبا وركيزة جميع أنشطته. تم اعتمادها في عام 1950 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1953. تعتبر مصادقتها شرطاً أساسياً للانضمام إلى المنظمة. تشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء الـ 46 في مجلس أوروبا. يمكن للأفراد تقديم شكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحكمة في ستراسبورغ بمجرد استنفاد جميع سبل الطعن في الدولة العضو المعنية. يستعد الاتحاد الأوروبي لتوقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مما يخلق فضاءاً قانونياً أوروبياً مشتركاً لأكثر من 700 مليون مواطن.¹¹³

تحمي المادة 10 من هذه الاتفاقية حرية التعبير، بما في ذلك حرية تلقي المعلومات ونقلها دون تدخل من السلطات العامة. لقد طورت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مجموعة كبيرة من السوابق القانونية التي تفسر هذا الحق، مما يعزز التزام الدول بضمان الوصول العام إلى المعلومات. نورد نص المادة 10 من الوثيقة الرسمية:

¹¹² مكتب حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان"، اعتمد في 22 نوفمبر 1969، متاح في الرابط: <https://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html>

¹¹³ Council Of Europe 2026, « A Convention to protect your rights and liberties », available at the link : <https://www.coe.int/en/web/human-rights-convention/home>

نص المادة 10: حرية التعبير

"لكل إنسان الحق في حرية التعبير. يشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، وتلقي ونقل المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطات العامة وبغض النظر عن الحدود. لا تحول هذه المادة دون قيام الدول بطلب ترخيص نشاط مؤسسات الإذاعة أو السينما أو التلفزيون..."

إن تضمين حق الوصول إلى المعلومات في هذه القوانين والاتفاقيات الدولية يؤكد مكانته كحق إنساني أساسي. ويتحدى الدول لتنفيذ تدابير فعالة تضمن الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة. تخلق هذه الأدوات إطاراً قوياً للدعوة وتحقيق حق الوصول إلى المعلومات في جميع أنحاء العالم، مما يشكل كيفية تفاعل الحكومات مع مواطنيها وكيفية انخراط المواطنين مع حكوماتهم. من خلال هذه القوانين، تعترف المجتمع الدولي بأن المواطن المطلع هو أساس الديمقراطية الصحية.

2. التجارب الدولية في مجال التنظيم القانوني لتداول المعلومات.

اعترفت العديد من بلدان العالم خلال العشر سنوات الماضية بحرية تداول المعلومات وحق الحصول على المعلومات العامة فضلاً عن تبني عدد من قوانين في جميع أنحاء العالم، ويتضمن ذلك الدول النامية. وقد طُبّق قانون حرية تداول المعلومات عام 1990 في ثلاثة عشر دولة فقط، أما اليوم فتُطبّق 100 من هذه القوانين عبر العالم صوّت مؤتمر يونسكو المنعقد عام 2015 على تسمية يوم 28 سبتمبر «اليوم العالمي لحق المعرفة»، أو كما هو معروف للعامة (يوم الوصول إلى المعلومات). وقد سبق الاحتفال بهذا اليوم باسم (يوم الحق في المعرفة).

الحق في الوصول إلى المعلومات والدفاع عن حقوق الإنسان الحق المعترف به الآن على نطاق واسع ، والذي يمنح الأفراد الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة. من حيث العمر الافتراضي ، فإن الحق في الحصول على المعلومات هو حق محترم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان ، حيث تم اعتماد القانون الأول في السويد منذ 255 عامًا ، في عام 1766. وعلى النقيض من ذلك ، تم اعتماد اتفاقية جنيف الأولى بشأن قوانين الحرب في عام 1864 ، بعد 100 عام ، تم اعتماد أول صك رئيسي لحقوق الإنسان ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، في عام 1948 ، بعد أكثر من 180 عامًا.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في النقاط الآتي ذكرها:

- حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها في دولة السويد

تعتبر السويد أول دولة تعتمد إعلاناً يكرس حرية الصحافة في العالم، حيث تم الاعتراف بأهمية حرية التعبير بموجب المرسوم السويدي (2 ديسمبر 1766). بشأن حرية الصحافة. ويعتبر أول تشريع في

العالم يضمن حرية التواصل والإعلام وكذلك نطاقها وحدودها، في القانون الدستوري¹¹⁴. تحكم الدستور السويدي أربعة قوانين أساسية، ومن بينها: قانون الصحافة لعام 1766. ينص الدستور على أن جميع المواطنين لهم الحق في البحث عن المعلومات بحرية، وتنظيم المظاهرات، وتشكيل الأحزاب السياسية، وممارسة دينهم¹¹⁵ ..

ويعتبر هذا التشريع أول قانون في العالم يدعم حرية الصحافة وحرية المعلومات. تم تمريره من قبل "ريكستاغ Riksdag" السويد (البرلمان) تحت عنوان "مرسوم جلاله الملك المتعلق بحرية الكتابة والصحافة" في 2 ديسمبر 1766، حيث ألغى قانون حرية الصحافة الرقابة على جميع المنشورات المطبوعة، بما في ذلك تلك المستوردة من الخارج، لكنه استثنى المنشورات الأكاديمية واللاهوتية. علاوة على ذلك، ضمن القانون الوصول العام إلى الوثائق التي أعدتها الوكالات الحكومية. ومع ذلك، تم الاحتفاظ بالعقوبات القاسية للكتابة ضد الدولة أو الملك، على الرغم من أن السيطرة انتقلت من الرقابة العامة إلى الناشرين.

بعد وفاة الملك "تشارلز الثاني عشر Charles XII" في عام 1718، انتقل العرش السويدي إلى سلسلة من الملوك الضعفاء. أدى تراجع الملكية إلى زيادة أهمية ريكستاغ (البرلمان). على الرغم من احتفاظ ريكستاغ بأربعة غرف - للنبل، ورجال الدين، والبلدات، والمزارعين - فقد تطورت إلى حزبين قويين يعرفان باسم "القبعات Hats" و"قبعات الليل Nightcaps". خلال فترة حكم الملك "أدولف فريدريك Adolf Frederick"، سعت قبعات الليل إلى تحرير المجتمع السويدي وأثارت نقاشات سياسية مكثفة، مما أدى إلى ظهور عدد من المنشورات السياسية المطبوعة. نظرًا لمشاركة الرقابة العامة نفسها في تلك النقاشات، أصبحت عملية الرقابة معيبة بطبيعتها. تأثرًا "بأندرس تشيدينيوس Anders Chydenius"، القس الليبرالي وعضو قبعات الليل، أقر ريكستاغ قانون حرية الصحافة، الذي ألغى الرقابة على معظم المنشورات ومنح المواطنين حق الوصول إلى الوثائق الرسمية لتشجيع تبادل الأفكار بحرية¹¹⁶.

¹¹⁴ UNESCO, « *The Swedish Freedom of the Press Ordinance of 1766: The world's first legislation guaranteeing free communication of information* », Last updated 2023, available at the link : <https://www.unesco.org/en/memory-world/swedish-freedom-press-ordinance-1766-worlds-first-legislation-guaranteeing-free-communication>

¹¹⁵ Government Offices Of Sweden, « *The Swedish Press Act: 250 years of freedom of the press* », Published 02 June 2016, available at the link : <https://www.government.se/articles/2016/06/the-swedish-press-act-250-years-of-freedom-of-the-press2/>

¹¹⁶ Swedish National Data (SND), « *Public access and secrecy* », Page updated: 2025-06-05 13:32, available at the link : <https://snd.se/en/research-data-support/introduction-legal-aspects-research/public-access-and-secrecy>

مبدأ الوصول العام إلى المعلومات في دولة السويد:

يعني مبدأ الوصول العام إلى المعلومات في السويد " أن للجمهور ووسائل الإعلام الحق في الشفافية في أنشطة الدولة والسلطات المحلية. ويُعتبر هذا المبدأ مصطلحًا جماعيًا لعدة حقوق، جميعها محمية بموجب الدستور السويدي الذي يمنحها حماية قانونية قوية ويجعل من الصعب تقييدها.

يتضمن مبدأ الوصول العام إلى المعلومات الحقوق والحريات التالية:

- الوصول العام إلى الوثائق الرسمية **Public access to official documents**: يحق لأي شخص قراءة الوثائق الرسمية المحتفظ بها من قبل السلطات العامة، ما لم تكن الوثائق خاضعة للسرية.
- حرية التعبير والحق في التواصل بالمعلومات **Freedom of expression and the right to communicate information**: يحق للموظفين العموميين عمومًا تقديم المعلومات لوسائل الإعلام (مثل الصحف والراديو والتلفزيون) للنشر، أو جعل المعلومات عامة بأنفسهم.
- الوصول العام إلى جلسات المحاكم **Public access to court hearings**: للجمهور ووسائل الإعلام الحق في حضور المحاكمات.
- الوصول العام إلى اجتماعات الهيئات صانعة القرار **Public access to meetings of decision-making assemblies**: للجمهور ووسائل الإعلام الحق في الحضور عندما يجتمع، على سبيل المثال، البرلمان السويدي (الريكسداج Riksdagen)، والجمعيات البلدية، والجمعيات الإقليمية¹¹⁷.

يعزز مبدأ الوصول العام إلى المعلومات النقاش العام المفتوح ويمنح المواطنين السويديين نظرة على أنشطة السلطات العامة. كما أن الشفافية التي يوفرها تسهل أيضًا الرقابة الإعلامية على المؤسسات العامة، مما يسهم بدوره في إدارة أكثر كفاءة، وتقليل التأثير من المصالح غير المناسبة، وانخفاض مستويات الفساد.

أصدرت حكومة السويد مجموعة من الوثائق الرسمية في شكل تشريعات بشأن الوصول العام إلى المعلومات منها: " **Public Access to Information and Secrecy with Swedish Authorities** : Information concerning secrecy legislation, etc"، الوصول العام إلى المعلومات والسرية مع

¹¹⁷ Swedish National Data (SND), « **Public access and secrecy** », Ibid.

السلطات السويدية : معلومات تتعلق بتشريعات السرية، إلخ. وردت فيه مجموعة من المحددات للوصول إلى المعلومات ونطاق السرية جاء فيه ما يلي:

- مبدأ الوصول العام إلى المعلومات/ الأشكال المختلفة لمبدأ الوصول العام إلى المعلومات/ الوصول العام إلى الوثائق الرسمية/ حرية التعبير للموظفين العموميين، إلخ/ حرية التواصل للموظفين العموميين، إلخ/ الوصول العام إلى جلسات المحاكم / الوصول العام إلى اجتماعات الهيئات صانعة القرار.
- الوثائق الرسمية/ ما هي الوثيقة الرسمية؟/ ما هي الوثائق الرسمية التي يمكن أن تبقى سرية/ كيف يمكن للجمهور الوصول إلى الوثائق الرسمية؟ .
- قانون السرية/ نظرة عامة على محتويات القانون/ بعض الميزات الأساسية للقانون – الأحكام العامة للفصل 1 / ما هي القضايا التي يحكمها القانون / من يجب أن يلتزم بالسرية؟ / ماذا تعني السرية؟/ نطاق السرية والنشر – أحكام السرية الحقيقية (الفصول 2-10) / نطاق السرية / السرية المطلقة والشرطية/ الحدود الزمنية للسرية.
- أحكام سرية خاصة لسلطات معينة (الفصول 11-13) / السرية للحكومة، الريكسداغ والآخرين (الفصل 11) / السرية للمحاكم/ نقل السرية إلى سلطات معينة / حدود خاصة على السرية. التحفظات/ السرية بين السلطات / حدود خاصة على السرية بالنسبة للأفراد.
- واجب السلطات في توفير المعلومات / من ينظر في ما إذا كانت الوثيقة الرسمية يمكن أن تُكشف؟ الاستثناء/ قواعد خاصة تتعلق بتسجيلات / واجبات السرية التي تسود على حرية التواصل/ جلسات المحاكم خلف الأبواب المغلقة.¹¹⁸

حرية الوصول إلى المعلومات في نظام الأمم المتحدة : تسلسل زمني للتاريخ التشريعي

في 4 جويلية 1966، وقع الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson على مضمض قانون حرية المعلومات. وقد أقر هذا التشريع التاريخي حق الجمهور في الوصول إلى سجلات الحكومة الفيدرالية. وكان مشروع هذا القانون نتيجة جهود عدة مشرعين، من بينهم النائب الأمريكي جون موس (ديمقراطي-كاليفورنيا)، المدافع البارز عن المستهلكين، الذي بدأ حملته من التحقيقات والتقارير والجلسات حول سياسة المعلومات الحكومية في عام 1955 بشكل رسمي. وهو ما شكل قانون حرية المعلومات (FOIA) المتعلق بتنظيم المعلومات الحكومية.

¹¹⁸ the Ministry of Justice, Stockholm Sweden, « **Public Access to Information and Secrecy with Swedish Authorities , Information concerning secrecy legislation, etc** », available at the link : <http://freedominfo.org/wp-content/uploads/documents/Sweden%20public%20access%20to%20info%202004.pdf>

قانون حرية المعلومات (FOIA) Freedom of Information Act : نظرة عامة
تم سن قانون حرية المعلومات (FOIA) في عام 1966، ودخل حيز التنفيذ في عام 1967. وتم تعديله بشكل كبير عدة مرات، وآخر تعديل له كان بموجب قانون الحكومة المفتوحة OPEN Government Act. لعام 2007. يسمح القانون لأي مواطن أمريكي بطلب السجلات المحتفظ بها من قبل الوكالات الحكومية الفيدرالية. تشمل الوكالات الوزارات التنفيذية والعسكرية، والشركات الحكومية والكيانات الأخرى، التي تؤدي وظائف حكومية باستثناء الكونغرس والمحاكم أو موظفي الرئيس المباشرين في البيت الأبيض، بما في ذلك مجلس الأمن القومي. وفقًا للقانون، يجب على الوكالات الحكومية الرد في غضون 20 يوم عمل.¹¹⁹

يتطلب قانون (FOIA) أيضًا أن تنشر الوكالات الحكومية مواد تتعلق بهيكلها ووظائفها، والقواعد، والقرارات، والإجراءات، والسياسات، والدلائل. وقد تطلبت التعديلات التي أُدخلت على قانون (E-FOIA) في عام 1996 أن تنشئ الوكالات "غرف قراءة إلكترونية" وتوفر المعلومات التي يجب نشرها بالإضافة إلى الوثائق الشائعة المطلوبة بشكل إلكتروني. وقد أصدرت وزارة العدل إرشادات تفيد بأن الوثائق التي تم طلبها ثلاث مرات يجب أن تكون متاحة إلكترونيًا في غرفة القراءة. كما يتطلب القانون أن يكون لكل وكالة منسق (FOIA)، وهو مسؤول عن التعامل مع الجمهور بشأن سياسة (FOIA) والشكاوى.

فيما يلي النص الكامل لقانون حرية المعلومات (FOIA Update: The Freedom of Information Act, 5 U.S.C. sect. 552, As Amended By Public Law No. 104-231, 110 Stat. 3048) بشكل يظهر جميع التعديلات التي أُدخلت على القانون بموجب "تعديلات قانون حرية المعلومات الإلكترونية لعام 1996". جميع الأحكام الجديدة التي تم سنها مكتوبة بخط عريض.

(أ) يجب على كل وكالة أن تجعل المعلومات متاحة للجمهور على النحو التالي:

(1) يجب على كل وكالة أن تذكر بشكل منفصل وتنشر حاليًا في السجل الفيدرالي لإرشاد الجمهور.

- أوصاف هيكلها المركزي والميداني والأماكن المحددة التي يمكن للموظفين (وفي حالة الخدمة النظامية، الأعضاء) الحصول منها على المعلومات، وتقديم الطلبات، أو الحصول على القرارات؛

¹¹⁹ Freedominfo. Org, the global net work of freedom of information advocates, « **United States freedom of information: overview** », available at the link : <https://freedominfo.org/regions/north-america/united-states/united-states/>

- بيانات عن المسار العام والطريقة التي يتم بها توجيه وتحديد وظائفها، بما في ذلك طبيعة ومتطلبات جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتاحة؛

- قواعد الإجراءات، أوصاف النماذج المتاحة أو الأماكن التي يمكن الحصول فيها على النماذج، وتعليمات بشأن نطاق ومحتويات جميع الأوراق أو التقارير أو الفحوصات..¹²⁰

ولقد تم تفويض قانون (FOIA) بسبب نقص الإشراف المركزي في العديد من الوكالات، التأخيرات الطويلة في معالجة الطلبات. في بعض الحالات، يتم الإفراج عن المعلومات فقط بعد سنوات أو عقود. أفاد تقرير عام 2009 أعد لمبادرة الشفافية في الحكومة أنه بين عامي 1998 و 2008، تضاعفت تراكمات FOIA وأوقات الانتظار أكثر من الضعف. في تدقيقها لعام 2008 لممارسات الوكالات، وجدت مراجعة الأرشيف الوطني للأمن القومي عددًا من المشاكل:

- الطلبات المفقودة.
- تراكمات مفرطة.
- لامركزية كاملة لعمليات FOIA في الوكالات مما يؤدي إلى التأخير ونقص الإشراف.
- مواقع الويب غير متوافقة مع القانون.
- ممارسات غير متسقة بشأن قبول الطعون الإدارية.
- قد يؤدي الطعن في قرارات FOIA إلى تأخير المعالجة، ولكنه قد يجذب أيضًا انتباه الوكالة.
- خلط في تصنيف الرسوم ومعايير الإعفاء من الرسوم¹²¹.

قانون حرية المعلومات (FOIA) هو القانون الفيدرالي الأمريكي الذي يضمن حرية المعلومات، والذي يتطلب الكشف الكامل أو الجزئي عن المعلومات والوثائق التي لم يتم إصدارها أو تداولها سابقًا والتي تسيطر عليها الحكومة الأمريكية عند الطلب. يعرف القانون سجلات الوكالات الخاضعة للكشف، ويحدد إجراءات الكشف الإلزامي، ويشمل تسع استثناءات تحدد فئات المعلومات غير الخاضعة للكشف. كان الهدف من القانون هو جعل وظائف الوكالات الحكومية الأمريكية أكثر شفافية حتى يتمكن الجمهور الأمريكي من تحديد المشكلات في عمل الحكومة بسهولة أكبر وممارسة الضغط على الكونغرس ومسؤولي الوكالات والرئيس لمعالجتها. لقد تم تعديل قانون حرية المعلومات من قبل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، والتي كانت كالتالي:

¹²⁰ Archives U.S Department Of Justice, « *The Freedom of Information Act 5 U.S.C. § 552, As Amended By Public Law No. 104-231, 110 Stat. 3048* », Monday, January 1, 1996, FOIA Update, Vol. XVII, No. 41996, available at the link : <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-freedom-information-act-5-usc-sect-552-amended-public-law-no-104-231-110-stat>

¹²¹ Freedominfo. Org, the global net work of freedom of information advocates, « *United States freedom of information: overview* », Ibid.

التعديلات والإجراءات التنفيذية لقانون حرية المعلومات (على مدى مراحل الحكم في الو.م.أ)

تعديلات قانون الخصوصية Privacy Act Amendments لعام 1974.

في سنة 1974 عندما تولى الرئيس جيرالد ر. فورد Gerald R. Ford منصبه في 9 أغسطس (أوت) 1974 بعد فضيحة ووترغيت Watergate scandal واستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon، كان هناك تشكيك كبير من الجمهور تجاه الحكومة، ورغبة كبيرة في الوصول إلى المعلومات الحكومية، أراد الرئيس جيرالد ر. فورد توقيع تعديلات تعزز قانون حرية المعلومات في قانون الخصوصية لعام 1974، لكن كبير موظفي البيت الأبيض دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld ونائبه ديك تشيني Dick Cheney كانا قلقين بشأن التسريبات. نصح المدعي العام المساعد لمكتب المستشار القانوني أنطونين سكاليا Antonin Scalia بأن مشروع القانون غير دستوري، وحتى أنه اتصل بوكالة الاستخبارات المركزية طالبًا منهم الضغط على موظف معين في البيت الأبيض. تم إقناع الرئيس فورد باستخدام حق النقض ضد مشروع القانون في 17 أكتوبر 1974، وفقًا للوثائق التي تم كشف سريتها في عام 2004. ومع ذلك، في 21 نوفمبر، تجاوز الكونغرس "العاجز" حق النقض الذي استخدمه الرئيس فورد، مما منح الولايات المتحدة جوهر قانون حرية المعلومات الذي لا يزال ساريًا حتى اليوم، مع مراجعة قضائية لمطالبات السرية التنفيذية¹²².

ينص قانون الخصوصية لعام 1974، على كيفية تخزين سجلات الوكالات الفيدرالية التي تحتوي على معلومات تعريفية فردية، ومن يمكنه الوصول إلى هذه المعلومات، ومتى يمكن للحكومة استخدامها أو الكشف عنها. يمثل القانون توسعًا لمفهوم الخصوصية يتجاوز المفهوم الضيق القائم على الملكية، ويعتبر بداية لفهم الخصوصية استنادًا إلى محتوى المعلومات نفسها بدلاً من تنسيقها الورقي أو الإلكتروني.

باختصار، ينظم قانون الخصوصية وصول الوكالات الفيدرالية واستخدامها وكشفها عن المعلومات المتعلقة بالأفراد. تُعرف هذه المعلومات أحيانًا باسم المعلومات الشخصية القابلة للتحديد personally identifiable information، أو (PII) مع وجود 12 استثناءً، لا يجوز الكشف عن معلومات الأفراد دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الفرد. يوفر القانون أيضًا 10 استثناءات لفئات السجلات التي تقع خارج نطاق حماية قانون الخصوصية¹²³.

¹²² Freedominfo. Org, the global net work of freedom of information advocates, « *United States freedom of information: overview* », Ibid.

¹²³ للاطلاع على التفاصيل راجع:

Congress.GOV, « *The Privacy Act of 1974: Overview and Issues for Congress* », Federal Government Management & Organization, Publication Date:12/07/2023 , available at the link : <https://www.congress.gov/crs-product/R47863>

تعديلات قانون الحكومة في ضوء الشمس Government in the Sunshine Act amendments لعام 1976 (H.R.11656)

في عام 1976، كجزء من قانون الحكومة في ضوء الشمس، تم تعديل الاستثناء من قانون 3 حرية المعلومات بحيث تم تحديد عدة استثناءات:

- المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني،
- المتعلقة فقط بالقواعد والممارسات الداخلية للموظفين،
- المتعلقة باتهام شخص بارتكاب جريمة،
- المتعلقة بالمعلومات التي قد يشكل الكشف عنها انتهاكاً للخصوصية،
- المتعلقة بالسجلات التحقيقية حيث قد تضر المعلومات بالإجراءات،
- المتعلقة بالمعلومات التي قد تؤدي إلى مضاربات مالية أو تعرض استقرار أي مؤسسة مالية للخطر.
- المتعلقة بمشاركة الوكالة في الإجراءات القانونية¹²⁴.

الأمر التنفيذي لعام 1982 الذي حدّ من قانون حرية المعلومات

بين عامي 1982 و1995، سمح أمر الرئيس رونالد ريغان التنفيذي (12356) للوكالات الفيدرالية بحجب كميات هائلة من المعلومات بموجب الاستثناء 1 (المتعلق بمعلومات الأمن القومي)، بحجة أن ذلك سيوفر حماية أفضل للبلاد ويعزز الأمن القومي.

لكن الصيحات الناتجة عن تأثير أمر ريغان على طلبات قانون حرية المعلومات كانت عاملاً أساسياً في دفع الرئيس كلينتون لتغيير المعايير بشكل جذري في عام 1995¹²⁵.

¹²⁴ Congress. GOV, « *H.R.11656 - Government in the Sunshine Act* », 94th Congress (1975-1976), available at the link : <https://fr.search.yahoo.com/search?fr=mcafee&type=E210FR91105G0&p=1976+Government+in+the+Sunshine+Act+amendments>

¹²⁵ للاطلاع على الوثيقة الرسمية وما جاء فيها انظر : Archives U.S Department Of Justice, « *FOIA Update: Congress Enacts FOIA Amendments* », Monday, January 1, 1996, available at the link : <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-congress-enacts-foia-amendments>

تحديث قانون حرية المعلومات : نظرة عامة على الأمر التنفيذي 12356

تضمن الأمر التنفيذي الجديد لمعلومات الأمن القومي، الذي أصدره الرئيس ريغان في 2 أبريل، E.O. 12356، عددًا من التغييرات على الأمر التنفيذي 12065، الذي حل محله، بناءً على الخبرة القانونية والإدارية تحت ذلك الأمر السابق. تهدف هذه التغييرات إلى تعزيز قدرة السلطة التنفيذية على حماية معلومات الأمن القومي من الكشف غير المصرح به أو المبكر دون زيادة كمية المعلومات المصنفة. يصبح الأمر الجديد، ساري المفعول اعتبارًا من 1 أغسطس 1982.

لكي يتم تصنيف المعلومات بموجب الأمر الجديد، يجب تلبية ثلاثة متطلبات. أولاً، يجب أن يكون الشخص الذي يصنف الوثيقة مخولًا للقيام بذلك. ثانيًا، يجب أن تقع المعلومات ضمن واحدة أو أكثر من الفئات المحددة للمعلومات. ثالثًا، يجب على المسؤول الذي يقوم بالتصنيف أن يحدد أن الكشف غير المصرح به عن المعلومات قد يتسبب بشكل معقول في أضرار للأمن القومي. بينما كانت هذه المتطلبات العامة موجودة في الأمر السابق، تم إجراء تغييرين لتحسين قدرة الحكومة على حماية المعلومات الحساسة.

أولاً، تم تعديل المعيار الحدي لتصنيف المعلومات على أنها "سرية" من "ضرر يمكن تحديده" إلى "ضرر". كان هذا هو المعيار المستخدم بموجب الأمر التنفيذي 11652، الذي سبق الأمر E.O. 12065. السبب وراء هذا التغيير هو القضاء على عدم اليقين بشأن نية مصطلح "يمكن تحديده". كانت لغة الأمر الصادر في عام 1978 تهدف إلى تذكير المصنفين بأن عليهم إجراء تحليل واعٍ للضرر الذي قد ينتج عن الكشف غير المصرح به على الأمن القومي. ومع ذلك، جادل بعض المدعين بأن هذه اللغة تتطلب أن يكون الضرر من نوع أو درجة معينة لتبرير التصنيف. في واحدة من الدعاوى، على سبيل المثال، جادل المدعي أن الكشف عن معلومات تحدد بعض مصادر الاستخبارات لن يؤدي إلى "ضرر يمكن تحديده" لأن الضرر المتوقع لهذه المصادر كان مجرد تخمين. لم يكن هناك أي تطبيق لمفهوم "الضرر القابل للتحديد" مقصود، ومع ذلك، تطلب كل ادعاء من هذا القبيل في المحكمة شرحًا كاملاً واستجابة، مما زاد من عبء الحكومة القانوني. سيتم القضاء على هذا العبء غير المقصود بموجب الأمر الجديد¹²⁶.

تعديلات قانون مكافحة إساءة استخدام المخدرات لعام 1986 على قانون حرية المعلومات كانت تعديلات قانون حرية المعلومات جزءًا صغيرًا من قانون مكافحة إساءة استخدام المخدرات

¹²⁶ Archives U.S., « FOIA Update: Guest Article: An Overview of Executive Order 12356 », Friday, January 1, 1982, Updated December 19, 2024, available at the the link : <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-guest-article-overview-executive-order-12356>

الثنائي الحزبي لعام 1986. عدل الكونغرس قانون حرية المعلومات لمعالجة الرسوم المفروضة من قبل فئات مختلفة من مقدمي الطلبات ونطاق الوصول إلى سجلات إنفاذ القانون والأمن القومي.

بيان من الرئيس ريغان عند توقيع القانون العام رقم 570-99 في 27 أكتوبر 1986. (كما جاء على لسان الرئيس ريغان)

كما ذكرت في ملاحظاتي خلال مراسم توقيع هذا القانون، يسعدني أن أوقع على قانون مكافحة إساءة استخدام المخدرات لعام 1986.

هناك مسألة أخرى تتعلق بالقانون تستحق الذكر. يحتوي هذا القانون على عدة أحكام هامة لإصلاح قانون حرية المعلومات (FOIA) التي ستعزز بشكل كبير قدرة الوكالات الفيدرالية لإنفاذ القانون مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي وإدارة مكافحة المخدرات، على مكافحة مروجي المخدرات وغيرهم من المجرمين. لقد كانت إدارتي تسعى إلى مثل هذه الإصلاحات منذ عام 1981.

توسع إصلاحات قانون حرية المعلومات بشكل كبير الاستثناءات المتعلقة بإنفاذ القانون في ذلك القانون، مما يزيد بشكل كبير من سلطة الوكالات الفيدرالية لحجب الوثائق الحساسة المتعلقة بإنفاذ القانون في ملفاتها. توضح التغييرات في اللغة القانونية، على سبيل المثال، أن أي معلومات تتعلق بإنفاذ القانون الفيدرالي تتعلق بالتحقيقات المعلقة أو المصادر السرية قد يتم حجها إذا كان من المحتمل أن يؤدي الكشف عنها إلى ضرر محدد. يتضمن القانون أيضًا، للمرة الأولى، استثناءات خاصة بحيث لن تخضع بعض سجلات إنفاذ القانون لمتطلبات قانون حرية المعلومات في ظروف حساسة معينة.

بالإضافة إلى ذلك، يجري القانون عدة تغييرات فيما يتعلق بفرض الرسوم بموجب قانون حرية المعلومات. ستمكن الوكالات الآن من فرض واسترداد التكاليف الكاملة لمعالجة الطلبات للحصول على معلومات بموجب قانون حرية المعلومات، بما يتماشى مع مفهوم رسوم المستخدم الفيدرالية، في عدد كبير من الحالات التي يتم فيها تقديم طلبات قانون حرية المعلومات لأغراض "تجارية"، وهو مصطلح تم تفسيره بشكل واسع في سياقات أخرى من قانون حرية المعلومات. في الوقت نفسه، سيقوم القانون بتقييد الرسوم المطبقة على المؤسسات التعليمية أو العلمية غير التجارية وعلى الممثلين الشرعيين لوسائل الإعلام المعروفة. من المهم ألا يتم منح أي معاملة خاصة لمثل هذه المنظمات التي تعمل في مجال إعادة بيع السجلات أو المعلومات الحكومية.

أخيرًا، يحسن مشروع القانون المعيار الذي يحكم التنازل العام عن رسوم قانون حرية المعلومات، من خلال إلزام منح مثل هذه التنازلات فقط حيث يتم إثبات أن الكشف هو في "المصلحة العامة" لأنه من المحتمل أن "يساهم بشكل كبير في فهم الجمهور" لعمليات الحكومة أو أنشطتها. يهدف هذا المعيار إلى

التركيز على الفوائد للجمهور بشكل عام، بدلاً من التركيز على مصلحة شريحة معينة من الجمهور، وبالتالي يوضح نوع المصلحة العامة التي يجب تعزيزها¹²⁷.

التوسع في قانون حرية من 1995 إلى 1999

بين عامي 1995 و1999، أصدر الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton توجيهات تنفيذية (وتعديلات على التوجيهات) سمحت بإطلاق سراح الوثائق المتعلقة بالأمن القومي التي كانت مصنفة سابقاً والتي مضى عليها أكثر من 25 عامًا وتعتبر ذات أهمية تاريخية، كجزء من قانون حرية المعلومات. سمح هذا الإفراج عن المعلومات بمناقشة العديد من التفاصيل التي كانت غير معروفة للجمهور سابقاً حول الحرب الباردة وغيرها من الأحداث التاريخية بشكل مفتوح.

تعديلات قانون حرية المعلومات الإلكترونية لعام 1996

في إجراء يختتم عدة سنوات من الاعتبارات التشريعية والإدارية لقضايا السجلات الإلكترونية المتعلقة بقانون حرية المعلومات، أقر الكونغرس تعديلات على قانون حرية المعلومات تعالج تلك القضايا وغيرها من الجوانب الإجرائية لإدارة القانون.

في 17 و18 سبتمبر، على التوالي، أقر مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشروع القانون H.R. 3802 ، وهو نسخة معدلة قليلاً من مشروع قانون تم تطويره من قبل اللجنة الفرعية لمجلس النواب المعنية بإدارة الحكومة والمعلومات والتكنولوجيا، برئاسة النائب ستيفن هورن Stephen Horn (جمهوري من كاليفورنيا). حصل مشروع القانون على دعم ثنائي الحزب في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث كان راعيه الرئيسي هو السيناتور باتريك ليهي Patrick Leahy (ديمقراطي من فيرمونت)

بعنوان "تعديلات قانون حرية المعلومات الإلكترونية لعام 1996"، تم توقيع مشروع القانون ليصبح قانوناً من قبل الرئيس كلينتون في 2 أكتوبر، مع ملاحظة أنه "يعيد تشكيل رابط مهم بين حكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي." (انظر الصفحة 9 من هذا العدد من تحديث قانون حرية المعلومات لنص بيان توقيع الرئيس كلينتون).

¹²⁷ UNITED STATES DEPARTMENT OF JUSTICE, Edwin Meese III, Attorney General, « ATTORNEY GENERAL'S MEMORANDUM ON THE 1986 AMENDMENTS TO THE FREEDOM OF INFORMATION ACT », December 1987, available at the link : <https://www.justice.gov/archive/oip/86agmemo.htm>

تناولت التعديلات التي أدخلت على القانون موضوع السجلات الإلكترونية للمرة الأولى في نص القانون. كما تناولت موضوع حدود الوقت والطلبات المتراكمة لدى الوكالات المتعلقة بقانون حرية المعلومات، من بين أحكام إجرائية أخرى.

أدخلت التعديلات حيز التنفيذ بعد فترة 180 يومًا، لكن أحكام حدود الوقت والتراكمات المتعلقة بها دخلت حيز التنفيذ بعد عام واحد، وبعض الأحكام الأخرى لها تواريخ سريان محددة أخرى للتنفيذ...¹²⁸

الأمر التنفيذي لعام 2001 الذي يحد من قانون حرية المعلومات

الأمر التنفيذي 13233، الذي صاغه ألبرتور. غونزاليس Alberto R. Gonzales وأصدره الرئيس جورج بوش George W. Bush في 1 نوفمبر 2001، قيد الوصول إلى سجلات الرؤساء السابقين.

تم إلغاء هذا الأمر في 21 يناير 2009، كجزء من الأمر التنفيذي 13489 للرئيس باراك أوباما Barack Obama. تم استعادة الوصول العام إلى سجلات الرئاسة إلى الحد الأصلي الذي يبلغ خمس سنوات.

قانون تفويض الاستخبارات لعام 2002 المعدل لقانون حرية المعلومات

في عام 2002، أقر الكونغرس قانون تفويض الاستخبارات للسنة المالية 2003، القانون العام 107-306 ضمن هذه التشريعات الشاملة كانت هناك تعديلات على قانون حرية المعلومات (تتعلق بشكل رئيسي بالوكالات الاستخباراتية) بعنوان "حظر الامتثال لطلبات المعلومات المقدمة من حكومات أجنبية".¹²⁹

قانون الحكومة المفتوحة لعام 2007 / القانون العام رقم 110-175 (2007/12/31)

قانون الانفتاح الذي وقعته الرئيس جورج بوش George W. Bush الذي عزز الفعالية في الحكومة الوطنية لعام 2007، أو قانون الحكومة المفتوحة لعام 2007 - عدل قانون حرية المعلومات (FOIA) لتعديل متطلبات الإفصاح عن المعلومات من قبل الوكالات الفيدرالية المطلوبة بموجب هذا القانون (احتوى 12 قسمًا) أهم قسم فيه القسم الثالث الذي جاء فيه: "القسم 3 يوفر تعريفات لـ "ممثل وسائل الإعلام" و"الأخبار" لأغراض رسوم معالجة الطلبات. يعتبر الصحفي المستقل يعمل لصالح كيان إعلامي إذا كان بإمكانه إثبات أساس قوي لتوقع النشر من خلال ذلك الكيان".¹³⁰

¹²⁸ Archives U.S., « **FOIA Update: Congress Enacts FOIA Amendments** », Monday, January 1, 1996, available at the link : <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-congress-enacts-foia-amendments>

¹²⁹ Freedominfo. Org, the global net work of freedom of information advocates, « **United States freedom of information: overview** », Ibid.

¹³⁰ للاطلاع على أقسام هذا القانون انظر : 110th « **S.2488 - OPEN Government Act of 2007** », Congress.GOV ? Congress (2007-2008), available at the link : <https://www.congress.gov/bill/110th-congress/senate-bill/2488>

الأمر التنفيذي 2009 الذي يسمح بتصنيف المعلومات بأثر رجعي

أصدر الرئيس باراك أوباما Barack Obama الأمر التنفيذي 13526 بشأن "معلومات الأمن القومي المصنفة" في 29 ديسمبر 2009، وصدّق الكونغرس على القانون العام 258-111، قانون تقليل التصنيف المفرط، الذي وقعه الرئيس أوباما ليصبح قانوناً في 9 أكتوبر 2010. يوفر هذا التقرير معلومات حول سياسة المعلومات المصنفة، والتي تُعرف أيضاً بـ سياسة تصنيف الأمن وسياسة معلومات تصنيف الأمن القومي. يناقش التقرير التاريخ والتكاليف والوكالات المعينة لأدوار في سياسة المعلومات المصنفة. يركز التقرير على الأمر التنفيذي 13526، الذي يحدد جزءاً كبيراً من السياسة الحالية، ويحدد التقرير القضايا المحتملة للرقابة من قبل الكونغرس. بشكل عام، تهدف سياسة المعلومات المصنفة إلى تقليل احتمالية وصول الأشخاص أو الدول الأجنبية إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة دون تفويض واستخدامها للإضرار بالأمن القومي للولايات المتحدة.

لتحقيق هذا الهدف، تحدد العديد من السلطات والسياسات الوصول إلى المعلومات المحتفظ بها من قبل الحكومة الفيدرالية. يعرف القانون الفيدرالي "المعلومات المصنفة" بأنها "المعلومات أو المواد المعينة والتي تم وسمها بوضوح أو تم تمثيلها بوضوح، وفقاً لأحكام قانون أو أمر تنفيذي (أو لائحة أو أمر صادر بموجب قانون أو أمر تنفيذي)، على أنها تتطلب درجة معينة من الحماية ضد الإفصاح غير المصرح به لأسباب تتعلق بالأمن القومي وفقاً لمكتب الرقابة على أمن المعلومات، كانت تكاليف تصنيف الأمن الحكومي 8.8 مليار دولار في السنة المالية 2009، على الرغم من أن هذا الرقم لا يشمل نفقات وكالات الاستخبارات. لقد سن الكونغرس قوانين لتحديد جوانب سياسة المعلومات المصنفة. بشكل أكثر انتظاماً، أصدر الرؤساء أوامر تنفيذية لتأسيس سياسات وإجراءات المعلومات المصنفة. عادةً ما تحدد هذه التوجيهات (1) من في الحكومة الفيدرالية يمكنه تصنيف المعلومات؛ (2) ما هي مستويات التصنيف وعلامات التصنيف (مثل "سري للغاية") التي يمكن استخدامها؛ (3) من يمكنه الوصول إلى المعلومات المصنفة؛ و(4) كيف ومتى يجب الإفراج عن المعلومات المصنفة. عدل الأمر التنفيذي 13526 السياسات السابقة بشأن هذه الأمور وأسس مركزاً وطنياً لإلغاء التصنيف. يُعهد إلى هذا المركز، الواقع في إدارة الأرشفات والسجلات الوطنية، بإزالة تراكم يزيد عن 400 مليون صفحة من السجلات المصنفة التي تبلغ من العمر 25 عاماً أو أكثر. قد يختار الكونغرس فحص تنفيذ الأمر التنفيذي 13526، بما في ذلك قضايا مثل تفويضه للوكالات لمراجعة أدلة تصنيف الأمن الخاصة بها للامتثال للسياسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المقرر فحص ممارسة السماح للسلطة التنفيذية بتحديد الكثير من سياسة المعلومات المصنفة. وبالمثل، جاء سن قانون تقليل التصنيف المفرط بعد أقل من عام من إصدار الأمر التنفيذي 13526.

قد يختار الكونغرس فحص مدى تنفيذ الوكالات المصنفة للقانون الجديد والأمر التنفيذي بشكل متسق¹³¹.

إلغاء تعديلات قانون حرية المعلومات في قانون إصلاح وول ستريت لعام 2010

تضمن قانون إصلاح وول ستريت Wall Street وحماية المستهلك، الذي تم التوقيع عليه ليصبح قانوناً في يوليو 2010، أحكاماً في القسم 929 اتحي لجنة الأوراق المالية والبورصات من الطلبات بموجب قانون حرية المعلومات. كانت الدوافع وراء هذه الأحكام تتعلق بالقلق من أن قانون حرية المعلومات قد يعيق تحقيقات لجنة الأوراق المالية والبورصات التي تتعلق بأسرار تجارية للشركات المالية، بما في ذلك "قوائم المراقبة" التي تجمعها عن شركات أخرى، وسجلات تداول مديري الاستثمارات، و"الخوارزميات التجارية" التي تستخدمها شركات الاستثمار.

في سبتمبر 2010، أقر الكونغرس الحادي عشر قانوناً يلغي تلك الأحكام. تم تقديم القانون في مجلس الشيوخ في 5 أغسطس 2010 كـ S.3717 وأُطلق عليه اسم "مشروع قانون لتعديل قانون تبادل الأوراق المالية لعام 1934، وقانون شركات الاستثمار لعام 1940، وقانون المستشارين الاستثماريين لعام 1940 لتوفير بعض الإفصاحات بموجب القسم 552 من العنوان 5، قانون الولايات المتحدة، (المعروف عمومًا بقانون حرية المعلومات)، ولأغراض أخرى.¹³²

طلبات قانون حرية المعلومات عالية الحجم (206-2024)

لجنة استشارية لقانون حرية المعلومات

الغرض: تُكلف لجنة حجم وتكرار الطلبات بفحص التحديات التي تنشأ من زيادة حجم وتعقيد طلبات قانون حرية المعلومات (FOIA) مع تزايد الطلب على الشفافية الحكومية، تتلقى الوكالات كميات متزايدة من الطلبات التي غالباً ما تتضمن مجموعات بيانات واسعة ومتنوعة. وهذا يضع ضغطاً كبيراً على قدرات معالجة واستجابة قانون حرية المعلومات (FOIA).

الهدف: تهدف اللجنة إلى تحديد استراتيجيات وأفضل الممارسات لمساعدة الوكالات على إدارة حجم وتكرار طلبات FOIA بشكل أكثر كفاءة. يشمل ذلك استكشاف الحلول التكنولوجية، وتحسين الإجراءات، والتغييرات التنظيمية/القانونية، واستراتيجيات تخصيص الموارد لتبسيط عمليات FOIA

¹³¹ Congressional Research Service, « *Classified Information Policy and Executive Order 13526* », December 10, 2010, available at the link : https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R41528/R41528.7.pdf

¹³² Congress GOV, « *H.R.4173 - Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act* », Introduced 12/02/2009, available at the link : <https://www.congress.gov/bill/111th-congress/house-bill/4173>

وتقليل التراكمات. يتضمن الهدف في النهاية الحفاظ على معايير عالية من الشفافية والمساءلة في إدارة
FOIA.¹³³

مبادئ وإرشادات تنفيذ قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعبر قانون حرية المعلومات عن سياسات مهمة فيما يتعلق بتوافر سجلات الوكالات الفيدرالية للجمهور. لتحقيق الوصول الحر والإنتاج السريع للسجلات الحكومية القابلة للتحديد وفقًا لشروط وسياسات القانون، يجب على كل وكالة الالتزام بالسياسة القانونية التي تشجع على الإفصاح، واعتماد اللوائح الإجرائية لمعالجة طلبات المعلومات بشكل سريع، ومراجعة الرسوم المفروضة لتقديم المعلومات.

أ. المبادئ العامة

يجب على الوكالات الالتزام بالمبادئ التالية عند التعامل مع طلبات المعلومات:

1. يجب على كل وكالة حل الأسئلة بموجب قانون حرية المعلومات بهدف تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات. يجب تفسير الاستثناءات التي تتيح عدم الإفصاح بشكل محدود.
2. يجب على كل وكالة التأكد من أن قواعدها توفر أقصى مساعدة للمستفسرين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمكان تقديم الطلبات. يجب أن تقدم الوكالة أسرع إجراء ممكن على طلبات المعلومات.
3. عندما تكون المعلومات المطلوبة معفاة جزئيًا من الإفصاح، يجب على الوكالة، إلى أقصى حد ممكن، تزويد الجزء من المعلومات الذي لا يشمل الاستثناء.
4. إذا كان من الضروري أن تنكر الوكالة طلبًا، يجب أن يتم الإنكار على الفور ويجب على الوكالة تحديد سبب الإنكار. يجب تحديد إجراءات مراجعة الإنكارات داخل الوكالة ويجب أن تتم أي مراجعة من هذا القبيل بسرعة.
5. يجب أن تكون الرسوم المفروضة لتقديم المعلومات في الحد الأدنى المتوافق مع تعويض تكلفة تقديم المعلومات. يجب توفير إمكانية التنازل عن الرسوم عندما يكون ذلك في مصلحة العامة.

¹³³ Freedom of Information Act Advisory Committee, « *High-volume FOIA requests* », March 6, 2025, available at the link : <https://www.archives.gov/files/ogis/documents/volume-frequency-progress-report-6-march-2025.pdf>

الرسوم لتقديم المعلومات

يجب على كل وكالة وضع جدول رسوم عادل ومنصف يتعلق بتقديم المعلومات. لمساعدة الوكالات في هذا المسعى، يجب أن تشكل لجنة مكونة من ممثلين من مكتب الإدارة والميزانية، ووزارة العدل، وإدارة الخدمات العامة، لوضع معايير موحدة لتحديد جدول رسوم عادل ومنصف يتعلق بطلبات السجلات، تأخذ في الاعتبار، وفقًا للتكاليف التي تتحملها الوكالة، والقيمة التي يحصل عليها طالب الطلب، والمصلحة العامة في جعل المعلومات متاحة بحرية وبشكل عام. يجب على اللجنة أيضًا مراجعة رسوم الوكالات لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع المعايير المعلنة. قد تشمل هذه المعايير ما يلي:

1. الرسوم لنسخ الوثائق. نظرًا للمصلحة العامة في جعل المعلومات الحكومية متاحة بحرية، يجب أن تكون الرسوم المفروضة على إعادة إنتاج الوثائق المكتوبة أو المطبوعة أو أي شكل آخر يسمح بالنسخ بواسطة عمليات التكرار موحدة وألا تتجاوز المعدل التجاري السائد، حتى في الحالات التي لا تغطي فيها هذه الرسوم جميع التكاليف التي تتحملها وكالات معينة.
2. عدم فرض رسوم على البحث الروتيني. نظرًا للمصلحة العامة في جعل المعلومات المحتفظ بها من قبل الحكومة متاحة بحرية، لا ينبغي فرض أي رسوم على وقت البحث والتكاليف العرضية الأخرى المتضمنة في التعامل الروتيني مع طلب وثيقة محددة.
3. عدم فرض رسوم على فرز السجلات المعفاة. كقاعدة عامة، لا ينبغي فرض أي رسوم على الوقت المستغرق في فحص وتقييم السجلات بهدف تحديد ما إذا كانت معفاة من الإفصاح بموجب قانون حرية المعلومات ويجب حجها كمسألة سياسة سليمة. حيث يتطلب طلب واسع من موظفي الوكالة المؤهلين تكريس وقت كبير لفرز السجلات المعفاة والنظر في ما إذا كان يجب جعلها متاحة، يمكن للوكالة، حسب تقديرها، تضمين رسوم عن الوقت المستهلك. يجب أن يكون عاملاً مهمًا في ممارسة هذا التقدير وتحديد الرسوم هو ما إذا كان الاستخدام المقصود للسجلات المطلوبة سيكون ذا مصلحة عامة وفائدة عامة أم سيكون ذا قيمة أساسية لطالب الطلب¹³⁴.

القيود الواردة على حرية المعلومات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية

ظل المشهد المعلوماتي العام في الولايات المتحدة متعددًا وحرًا، واستمر الإطار القانوني في تقديم بعض من أقوى الحماية في العالم للتعبير الحر على الإنترنت. ومع ذلك، تراجعت بعض جوانب حرية

¹³⁴ ADMINISTRATIVE CONFERENCE OF THE UNITED STATE, « *Principles and Guidelines for Implementation of the Freedom of Information Act* », available at the link : <https://www.acus.gov/document/principles-and-guidelines-implementation-freedom-information-act>

الإنترنت خلال فترة التغطية، حيث مارست السلطات الفيدرالية ضغطاً على الخطاب عبر الإنترنت ووسعت المراقبة الرقمية بعد تغيير الحكومة في جانفي 2025. لم تفرض الحكومة قيوداً على الاتصال بالإنترنت، وكان التعديل الأول من الدستور الفيدرالي يحد من قدرة الحكومة على تقييد المحتوى عبر الإنترنت أو حجب المواقع.

على مدار عام 2025، أجرت لجنة التجارة الفيدرالية ولجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) تحقيقات وإجراءات إنفاذ تتعلق بأشكال من الخطاب المحمي بموجب التعديل الأول من دستور الولايات المتحدة.

في جانفي 2025، أيدت المحكمة العليا دستورية قانون يهدد منصة الفيديو القصير TikTok بحظر ما لم يتم التخلي عنها من قبل الشركة الأم الصينية ByteDance. أزالمتاجر تطبيقات Apple و Google Play الوصول إلى TikTok وغيرها من التطبيقات المملوكة لـ ByteDance لفترة قصيرة تماشيًا مع القانون. لكنهم تراجعوا بعد أن قامت إدارة ترامب بتمديد موعد التخلي عدة مرات، مما أتاح للناس في الولايات المتحدة تحميل التطبيقات طوال باقي فترة التغطية.

أشارت تقارير متعددة إلى زيادة في الرقابة الذاتية عبر الإنترنت خلال فترة التغطية، بما في ذلك بين غير المواطنين والصحفيين والأكاديميين والباحثين الطبيين. وشملت المواضيع التي قال الناس إنهم يمارسون الرقابة الذاتية عليها انتقاد إدارة ترامب، وآراء حول الحرب في قطاع غزة، ومصطلحات معينة سعت الإدارة إلى كبتها.¹³⁵

ومن أبرز التقارير الحديثة بهذا الشأن تقرير "Freedom on the Net 2025 : An Uncertain Future for the Global Internet". من النتائج الرئيسية لهذا التقرير:

تراجع حرية الإنترنت العالمية للسنة الخامسة عشرة على التوالي. من بين 72 دولة تم تقييمها في تقرير حرية الإنترنت 2025، تدهور الظروف في 28 دولة، بينما سجلت 17 دولة مكاسب إجمالية. شهدت كينيا أكبر تراجع خلال فترة التغطية، بعد أن استجابت السلطات للاحتجاجات على سياسة الضرائب في يونيو 2024 من خلال قطع الاتصال بالإنترنت لمدة حوالي سبع ساعات واعتقال مئات المحتجين. حققت بنغلاديش أقوى تحسن في العام، حيث أطاح انتفاضة يقودها الطلاب بالقيادة القمعية للبلاد في أوت 2024 وقامت حكومة مؤقتة بإجراء إصلاحات إيجابية. ظلت الصين وميانمار أسوأ بيئات في العالم لحرية الإنترنت، بينما احتفظت آيسلندا بمكانتها كأكثر بيئة على الإنترنت حرية.

¹³⁵ United States, Freedom House, « Key Developments, June 1, 2024 – May 31, 2025 », available at the link : <https://freedomhouse.org/country/united-states/freedom-net/2025>

عانت نصف الدول الـ 18 التي تحمل حالة حرية الإنترنت "حر" من تراجع في النقاط خلال فترة التغطية. حصلت ثلاث دول فقط في هذه المجموعة على تحسينات. شهدت جورجيا أكبر تراجع في مجموعة الدول الحرة، تلتها ألمانيا والولايات المتحدة، حيث نفذ الحزب الحاكم "الحلم الجورجي" تدابير قمعية تستهدف المجتمع المدني. سعت السلطات في ألمانيا إلى ملاحقات جنائية ضد الأشخاص الذين انتقدوا السياسيين، بينما شجعت التهديدات من الجهات اليمينية المتطرفة المزيد من الرقابة الذاتية عبر الإنترنت. في الولايات المتحدة، كانت القيود المتزايدة على الفضاء المدني تهدد بإسكات النشاط الرقمي، حيث تم اعتقال أجنبي بسبب تعبيرهم غير العنيف عبر الإنترنت...¹³⁶

المرتكزات الأساسية لحرية المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية. (دستور 15 ديسمبر 1791/Bill of Rights)

في سبتمبر 1789، وافق الكونغرس الأول للولايات المتحدة على 12 تعديلاً لدستور الولايات المتحدة وأرسلها إلى الولايات للمصادقة. كانت التعديلات مصممة لحماية الحقوق الأساسية لمواطني الولايات المتحدة، حيث تضمن حرية التعبير والصحافة والتجمع وممارسة الدين؛ والحق في إجراء قانوني عادل وحمل السلاح؛ وأن السلطات غير المفوضة للحكومة الفيدرالية ستظل محفوظة للولايات والشعب.

تأثرت وثيقة الحقوق Bill of Rights بوثيقة الحقوق الإنجليزية لعام 1689، كما استلهمت من إعلان حقوق فرجينيا، الذي صاغه جورج ميسون George Mason في عام 1776. كان ميسون، وهو من سكان فرجينيا، مدافعاً مدى الحياة عن الحريات الفردية، وفي عام 1787 حضر المؤتمر الدستوري وانتقد الوثيقة النهائية لافتقارها إلى الحماية الدستورية للحقوق السياسية الأساسية. في صراع المصادقة الذي تلا ذلك، اتفق ميسون ونقاد آخرون على دعم الدستور مقابل ضمان تمرير التعديلات على الفور.

في 15 ديسمبر 1791، أصبحت فرجينيا الولاية العاشرة من بين 14 ولاية وافقت على 10 من التعديلات الـ 12، مما منح وثيقة الحقوق الأغلبية اللازمة من تصديق الولايات لجعلها قانونية. من بين التعديلات اللذين لم يتم تصديقهما، كان الأول يتعلق بنظام تمثيل السكان، بينما كان الثاني يحظر القوانين التي تغير دفع أعضاء الكونغرس من أن تدخل حيز التنفيذ حتى تتدخل الانتخابات. لم يتم تصديق الأول من هذين التعديلين أبداً، بينما تم التصديق على الثاني أخيراً بعد أكثر من 200 عام، في

¹³⁶ للاطلاع على الوثيقة الرسمية للتقرير راجع:

Freedom House, «Freedom on the Net 2025 An Uncertain Future for the Global Internet», available at the link : https://freedomhouse.org/sites/default/files/2025-12/FOTN%202025_final_digital_120525.pdf

عام 1992.¹³⁷ وأهم ما ورد في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة 1791، الذي أقره الكونغرس في 25 سبتمبر 1789. وتمت المصادقة عليه في 15 ديسمبر 1791:

"لا يجوز للكونغرس إصدار أي قانون يتعلق بإقامة دين، أو يمنع الممارسة الحرة له؛ أو يختصر حرية التعبير، أو الصحافة؛ أو حق الناس في التجمع السلمي، وتقديم العرائض للحكومة من أجل تصحيح المظالم." التعديل

كواحد من التعديلات العشرة في وثيقة الحقوق، يمنح التعديل الأول كل من يقيم في الولايات المتحدة الحق في سماع جميع جوانب كل قضية وإصدار أحكامهم الخاصة حول تلك القضايا دون تدخل أو قيود من الحكومة. يسمح التعديل الأول للأفراد بالتحدث، والنشر، والقراءة، ومشاهدة ما يرغبون فيه، والعبادة (أو عدم العبادة) كما يشاءون، والتواصل مع من يختارونه، والتجمع معًا لمطالبة الحكومة بإجراء تغييرات في القانون أو تصحيح الأخطاء في المجتمع.¹³⁸

حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير في ظل الدستور الأول للولايات المتحدة.

في ظل التعديل الأول

"لا يجوز للكونغرس سن أي قانون يتعلق بإقامة دين، أو يمنع الممارسة الحرة لذلك؛ أو يمس حرية التعبير، أو حرية الصحافة؛ أو حق الناس في الاجتماع سلميًا، ورفع عريضة إلى الحكومة من أجل معالجة الشكاوى."

AMENDMENT 1

«Congress shall make no law respecting an establishment of religion, or prohibiting the free exercise thereof; or abridging the freedom of speech, or of the press; or the right of the people peaceably to assemble, and to petition the Government for a redress of grievances.».¹³⁹

¹³⁷ HISTORY.com Editors, « *Bill of Rights is finally ratified* », Published: February 09, 2010, Last Updated: March 05, 2025, available at the link : <https://www.history.com/this-day-in-history/December-15/bill-of-rights-is-finally-ratified>

¹³⁸ American Library Association, « *First Amendment and Censorship* », available at the link : <https://www.ala.org/advocacy/intfreedom/censorship#FirstAmendment>

¹³⁹ للاطلاع على الوثيقة الأصلية انظر:

National Constitution Centre, FIRST AMENDMENT, « *Freedom of Religion, Speech, Press, Assembly, and Petition* » available at the link : <https://constitutioncenter.org/the-constitution/amendments/amendment-i>

في الولايات المتحدة، تُحمى حرية الرأي والتعبير "the freedom of speech" بشكل قوي من القيود الحكومية، بموجب التعديل الأول للدستور، والعديد من دساتير الولايات، والقوانين الفيدرالية والمحلية. تعني حرية التعبير، التي تُعرف أيضًا بالكلام الحر، التعبير الحر والعلمي عن الآراء دون رقابة أو تدخل أو قيد من الحكومة. يتضمن مصطلح "حرية التعبير" المضمن في التعديل الأول القرار بشأن ما يجب قوله وما لا يجب قوله. وقد اعترفت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بعدة فئات من الكلام التي تُعطى حماية أقل أو لا حماية على الإطلاق بموجب التعديل الأول، وأقرت أن الحكومات قد تفرض قيودًا معقولة على الوقت أو المكان أو طريقة التعبير.¹⁴⁰

تضمن حرية التعبير المنصوص عليها في التعديل الأول عدم فرض معظم القيود الحكومية على محتوى الكلام والقدرة على التحدث، كما تحمي الحق في تلقي المعلومات، وتحظر معظم القيود أو الأعباء الحكومية التي تميز بين المتحدثين، وتقيّد المسؤولية التقصيرية للأفراد عن بعض أنواع الكلام، وتمنع الحكومة من مطالبة الأفراد والشركات بالتحدث أو تمويل أنواع معينة من الكلام التي لا يوافقون عليها. فالصحافة الحرة تُعتبر غالبًا علامة مميزة على الديمقراطية الصحية. في أفضل حالاتها، تُعلم المواطنين بالقضايا والأحداث التي تؤثر على حياتهم وتسمح لهم بمحاسبة السياسيين الذين يخدمونهم.

بتعبير أدق " "لا يجوز للكونغرس سن أي قانون... يمس حرية التعبير أو حرية الصحافة." ماذا يعني هذا اليوم؟ بشكل عام، يعني أن الحكومة لا يمكنها سجن أو تغريم أو فرض مسؤولية مدنية على الأشخاص أو المنظمات بناءً على ما يقولونه أو يكتبونه، إلا في ظروف استثنائية¹⁴¹.

في مقال نشره مركز "Free Speech Center"، بعنوان "Democracy and Free Expression"،

في السنوات الأخيرة، كان هناك الكثير من النقاش حول حالة حرية الصحافة في الولايات المتحدة وما إذا كان هناك أي سبب مشروع لتقييد حرية الصحافة. وهذا ما جاء في دراسة حديثة قام بها "مركز بيو للأبحاث Pew Research Center" في أبريل 2024 لاستطلاع الرأي العام الأمريكي حيث تقول استطلاعات الرأي العام:

- 73% من البالغين يقولون إن حرية الصحافة مهمة للغاية، أو مهمة جدًا لرفاهية المجتمع، مع 44% يقولون إن هذه الأهمية شديدة.

¹⁴⁰ Congress GOV, « *Freedom of Speech: An Overview* », Publication Date : 09/13/2024, available at the link : <https://www.congress.gov/crs-product/R47986>

¹⁴¹ National Constitution Centre, « *Freedom of Speech and the Press* », available at the link : <https://constitutioncenter.org/the-constitution/amendments/amendment-i/interpretations/266>

- 18% يقولون إنها مهمة إلى حد ما.
- 8% يقولون إنها مهمة قليلاً أو ليست مهمة على الإطلاق، مع 2% فقط يقولون إنها ليست مهمة على الإطلاق.
- وتضمّن نفس الاستطلاع المزيد من الأسئلة حول هذا الموضوع التي تجاوزت مسألة ما إذا كانت حرية الصحافة مهمة أم لا لرفاهية المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع تم إجراؤه قبل عدة أشهر من الانتخابات الرئاسية لعام 2024. ومن الممكن أن تكون الآراء حول هذا الموضوع قد تغيرت منذ الانتخابات. عندما يتعلق الأمر بما إذا كانت الصحافة في الولايات المتحدة حرة في أداء عملها، يقول ثلث البالغين إن وسائل الإعلام حرة تمامًا في نقل الأخبار. ويقول ما يقرب من نصفهم 46% إن وسائل الإعلام حرة إلى حد ما في القيام بذلك، بينما يقول 21% إن وسائل الإعلام ليست حرة جدًا أو ليست حرة على الإطلاق في نقل الأخبار. يعتقد العديد من الأمريكيين أن وسائل الإعلام تتأثر بقوة خارجية.
- كما تم طرح سؤال مهم جدا في هذا الاستطلاع ماذا يعتقد الصحفيون أنفسهم؟. في عام 2022، أجرى مركز بيو للأبحاث استطلاعًا شمل أكثر من 12,000 صحفي مقيم في الولايات المتحدة. وقد وجد هذا الاستطلاع أن:
- 57% من الصحفيين الذين شملهم الاستطلاع كانوا إما قلقين للغاية أو قلقين جدًا بشأن القيود المحتملة على حرية الصحافة في الولايات المتحدة. وهذه النسبة أعلى من نسبة البالغين الأمريكيين الذين قالوا في عام 2024 إنهم قلقون بشأن هذا الأمر 41%.
- 71% من الصحفيين قالوا إن الأخبار والمعلومات المفبركة كانت مشكلة كبيرة جدًا في الولايات المتحدة في الوقت الذي تم فيه إجراء الاستطلاع. لكن في عام 2024، أعرب الجمهور الأمريكي عن قلق أقل بشأن هذا الأمر حيث قال 49% إنهم قلقون¹⁴².
- حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها في التشريع الفرنسي
- بدأت فرنسا في تطوير تشريعات حرية الحصول على المعلومات منذ عام 1978، عندما أقرت قانونًا يمنح كل شخص الحق في الحصول على الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة العامة، مما شكّل نقطة تحول كبيرة عن تقاليد السرية الإدارية السابقة وسعى لتعزيز الشفافية بين الدولة والمواطنين. يركز هذا الحق على مبادئ الديمقراطية التشاركية والشفافية في الإدارة العامة، حيث يُعتبر الوصول إلى المعلومات أداة رقابية ديمقراطية أساسية. وهذا يُعد القانون من الرواد في تأسيس "حق الحصول

¹⁴² PEW RESEARCH CENTER, « Freedom of the press : Survey of U.S. adults conducted April 1-7, 2024 », available at the link : <https://www.pewresearch.org/fact-sheet/topic-freedom-of-the-press/>

على المعلومات"، حيث انتقل من ثقافة "السرا الإداري" التي سادت لقرون إلى مبدأ "الشفافية الكاملة" كركيزة للديمقراطية.

فيما يلي استعراض للمراحل التاريخية والتطور القانوني لهذا الحق في فرنسا:

1. الجذور الفلسفية الأولى (1789): إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 -

Declaration of the Rights of the Man and of the Citizen of 1789¹⁴³

الذي صدر في أعقاب الثورة الفرنسية التي كان سببها انتهاك حقوق الإنسان، وقد تميزت هذه الوثيقة الفرنسية عن غيرها ممن سبقها من الدول الغربية وخصوصا إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بأنها أكثر شمولية ووضوحا بالنسبة لحماية حقوق الإنسان، كما أنها لم تقتصر على حماية المواطن الفرنسي فقط، بل اتسع نطاقها لتشمل جميع الناس، وركزت مقدمة الإعلان على ضرورة تعريف الإنسان بحقوقه وتذكيره بها (لأن جهل حقوق إنسان أو نسيانها أو ازدراءها هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة، وجاء في مقدمة الإعلان: (إن ممثلي شعب فرنسا مشكلين في هيئة جمعية وطنية قد توضح لهم إن الجهل والإهمال واحتقار حقوق الإنسان هي الأسباب الرئيسة للمصائب العامة وفساد الحكومات وقد قرروا أن يطرحوا في الإعلان هذه الحقوق الطبيعية الثابتة التي لا يجوز الانتقاص منها). لقد عول الشعب الفرنسي كثيراً على الثورة التي حملت لواء الحرية والمساواة بين أفراد المجتمع، وجاءت الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الجمعية الوطنية مليئة تماماً لأهداف ورغبات الشعب، فقد كان الشعار الذي رفعته الثورة (الحرية، العدالة، الإخاء) كافي لتحقيق المساواة والرفاهية للشعب، ولم يبق إلا أن تشرع الجمعية الدستور والقوانين التي تحدد حقوق المواطن وتصورها وتحميها من جور السلطة، فكانت ولادة إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 آب 1789. حيث نصت المادة 15 على أن: " للمجتمع الحق في مطالبة كل موظف عام بتقديم حساب عن إدارته. "هذا النص يُعتبر الحجر الزاوية الدستوري الذي استند إليه القضاء لاحقاً لتكريس هذا الحق كضمانة أساسية".¹⁴⁴

2. نقطة التحول: قانون 17 يوليو 1978 (Loi CADA)

تشريعات الحق في الحصول على المعلومات في فرنسا بدأت بشكل بارز مع قانون حرية المعلومات لعام 1978، الذي منح كل شخص الحق في الحصول على وثائق تحتفظ بها الإدارة العامة كجزء من مهمتها الخدمية، مما شكل تحولاً عن تقاليد السرية الإدارية وسعى لتعزيز الشفافية بين الدولة والمواطنين، والذي يعرف بقانون " (CADA) .

¹⁴³ الرابط المباشر للوثيقة الرسمية للإعلان: Law No. 78-17 of January 6, 1978, on Information Technologies, Data Files and Individual Liberties <https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/18963>

¹⁴⁴ الموسوعة السياسية، " إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789"، آخر تحديث: 15، 12، 2020 - <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

ما هي CADA؟ هي اللجنة المعنية بالوصول إلى الوثائق الإدارية، وهي هيئة إدارية مستقلة مكلفة بضمان حرية الوصول إلى الوثائق الإدارية والأرشيفات العامة، بالإضافة إلى إعادة استخدام المعلومات العامة. تتمتع اللجنة بالاختصاص لإبداء الرأي حول ممارسة هذا الحق وفقًا لقانون 17 يوليو 1978، الذي تم تدوينه في الكتاب الثالث من قانون العلاقات بين الجمهور والإدارة (CRPA). تقدم اللجنة آراءً بشأن الرفض الذي تفرضه الإدارة على طلبات التواصل. كما تقدم المشورة للإدارات بشأن قابلية الوثيقة الإدارية للتواصل.

قانون الوصول إلى المعلومات العامة: (Loi n° 78-753 du 17 juillet 1978) يُعرف هذا القانون بكونه القانون الأساسي الذي يضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة. تم تعديله عدة مرات ليتماشى مع التوجهات الأوروبية والاحتياجات الاجتماعية. وأقر القانون مايلي:

- المبدأ: أقر القانون حق أي شخص (طبيعي أو اعتباري) في الحصول على الوثائق التي تحوزها الإدارة.

تأسيس لجنة: CADA أنشأ القانون "لجنة الوصول إلى الوثائق الإدارية (Commission d'Accès aux Documents Administratifs) كجهة مستقلة تفصل في النزاعات بين الأفراد والإدارة قبل اللجوء للقضاء¹⁴⁵. كما تم تعديل قانون الحوسبة والحريات الفرنسي لعام 1978 عدة مرات، آخرها في 2018 لمواءمته مع اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، حيث يضمن القانون حماية البيانات الشخصية مع استثناءات محددة للأنشطة الصحفية.

"GDPR" اختصار لـ "General Data Protection Regulation" وهي مجموعة من القواعد والقوانين تم وضعها من قبل الاتحاد الأوروبي لحماية حقوق جميع مواطني الاتحاد. وتمت الموافقة عليها في 14 أبريل 2016 من قبل المفوضية الأوروبية. وطبقت اللائحة في ماي 2018 وتمنح اللائحة حق المستخدم بإزالة بياناته، بشكل جزئي أو كامل، من شبكة الإنترنت، ما يعتبر خطوة متقدمة وفقًا لـ "يورونيوز" في 27 يناير 2017. تعزز اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) حقوق المواطن في حماية بياناته. وتحكم اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR بعض الضوابط ومن أهمها:

الحق في الموافقة: يحق للمستخدم الموافقة الصريحة والواضحة على السماح للشركة بالتصرف في بياناته الخاصة، عكس ما كان عليه الأمر في السابق، أين كانت الشركات تكتفي بسكوت المستخدم وعدم تحركه لتعديل الخصائص الخاصة ببياناته.

¹⁴⁵ Yseult Marique and Emmanuel Slautsky. "Freedom of Information in France: Law and Practice." *The Laws of Transparency in Action* (2017). https://doi.org/10.1007/978-3-319-76460-3_3.

القابلية للنقل: أقر القانون الجديد حق المستخدمين في نقل بياناتهم وإعادة استخدامها في خدمات أخرى.

الحق في المحو: بحيث أصبح بإمكان مستخدمي الإنترنت داخل الاتحاد الأوروبي طلب مسح بياناتهم الشخصية.

الحق في النسيان: وقد عمدت اللائحة الأوروبية الأخيرة إلى تقنين مبدأ سبق لإحدى المحاكم الأوروبية أن أقرته سنة 2014، وأجبرت من خلاله شركة غوغل على منح المستخدمين الأوروبيين الحق في مسح أية معلومات أو روابط لا يرغبون في أن ترتبط بأسمائهم في الفضاء الرقمي¹⁴⁶.

3. تعزيز الشفافية: قانون 12 أبريل 2000 (DCPA)

جاء هذا القانون لتعزيز العلاقة بين الإدارة والجمهور، وأدخل تعديلات جوهرية:

- الإلزام بالرد: تحديد مهل زمنية واضحة للرد على طلبات المعلومات.
- تحديد الاستثناءات: حصر الحالات التي يحق فيها للإدارة الرفض (مثل الأمن القومي، خصوصية الأفراد، أسرار الدفاع).

4. عصر البيانات المفتوحة: قانون "الجمهورية الرقمية" 2016 "Loi pour une République numérique" نقلة نوعية كبرى لمواكبة العصر الرقمي:

- فتح البيانات: (Open Data) إلزام الإدارات التي تضم أكثر من 50 موظفاً بنشر بياناتها "تلقائياً" بصيغة رقمية قابلة للمعالجة، دون انتظار طلب من المواطنين.
- المصلحة العامة للبيانات: اعتبار البيانات العامة "أصلاً من أصول الدولة" يجب أن يستفيد منه الجميع لتعزيز الابتكار والبحث العلمي.¹⁴⁷

5. التحديثات الأخيرة (2021 – 2026): في السنوات القليلة الماضية، ركزت التشريعات الفرنسية على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات:

¹⁴⁶ المركز الأوروبي للدراسات "الاتحاد الأوروبي.. ما هي اللائحة العامة لحماية البيانات "GDPR"؟"، آخر تحديث: يوليو 27، 2020: <https://www.europarabct.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF/>

¹⁴⁷ أنظر الوثيقة الرسمية للقانون:

République Française, « LOI n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique », <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFSCITA000033202935>

• الشفافية الخوارزمية (2023-2025): إلزام الجهات الحكومية بالكشف عن "الخوارزميات" المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية (مثل توزيع الطلاب في الجامعات أو تخصيص المساعدات الاجتماعية).

• قانون تبسيط العلاقات الإدارية (2024): إلزام الإدارات بتوفير واجهات برمجة تطبيقات (APIs) لتسهيل وصول الباحثين والمواطنين للمعلومات بشكل لحظي.

وفي مجال مكافحة الأخبار الكاذبة، أقر القانون الفرنسي رقم 1202-2018 إجراءات سريعة لمواجهة نشر المعلومات المضللة خاصة خلال الفترات الانتخابية، مع الحفاظ على حرية التعبير والديمقراطية. كما يرتبط الحق في الوصول إلى المعلومات العامة بمبادئ الديمقراطية التشاركية والشفافية الإدارية، ويعتبر أداة أساسية لمراقبة المؤسسات الحكومية وتعزيز المشاركة المدنية. أخيراً، تتضمن التشريعات الفرنسية أيضاً حقوقاً محددة للأطراف المتنازعة في العمليات القضائية المدنية لضمان حقهم في المعرفة والفهم الكامل للمعلومات المتعلقة بالدعوى.¹⁴⁸

حرية تداول المعلومات في نظام المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة من الدول التي تمتلك نظاماً قانونياً عريقاً وشفافاً في مجال تداول المعلومات، حيث يستند هذا الحق إلى توازن دقيق بين الشفافية الديمقراطية ومقتضيات الأمن القومي.

تشريعات الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في المملكة المتحدة تتمحور حول قانون حرية المعلومات لعام 2000 (FOIA) الذي دخل حيز التنفيذ في 2005، الذي يمنح لأفراد حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها أكثر من 100,000 جهة عامة، بما في ذلك البرلمان، مع إمكانية توسيع نطاقه ليشمل جهات خاصة معينة. ينظم القانون نشر المعلومات بشكل استباقي عبر مخططات النشر، ويشرف على تطبيقه مفوض المعلومات والمحكمة المختصة بالنظر في الشكاوى والاستئنافات، مع وجود استثناءات تتعلق بالأمن القومي وسرية بعض الوثائق الحكومية.

الهيئات المشمولة في هذا القانون:

يغطي القانون البريطاني أكثر من 100,000 سلطة عامة من مكتب مجلس الوزراء ومجلس الوزراء (مركز الحكومة البريطانية) إلى الممارسات الطبية المحلية. تشمل كل جامعة ومدرسة، وكل قوة شرطة، وكل سلطة محلية بالإضافة إلى الحكومة المركزية بالكامل بما في ذلك الوكالات التنفيذية، والهيئات العامة غير التابعة للوزارات، واللجان الاستشارية المسماة.

¹⁴⁸ Smith, R. (2019). "Fake news, French Law and democratic legitimacy: lessons for the United Kingdom?". *Journal of Media Law*, 11, 52 - 81. <https://doi.org/10.1080/17577632.2019.1679424>

الطلبات:

يمنح قانون FOIA الحق في "المعلومات" - "المعلومات المسجلة" - وليس تحديدًا للوثائق، ولكن حيثما يكون الوصول إلى المعلومات أسهل من خلال تقديم وثيقة، يجب تقديم الوثيقة. يمكن تقديم طلب محدد للحصول على وثائق يمكن فحصها في السلطة إذا لم يتم إرسالها. يتعين على السلطات العامة إبلاغ الطلبات ما إذا كانت تحتفظ بمعلومات من النوع المطلوب. يعرف هذا بـ "الواجب للإبلاغ".

الرفض:

إذا رفضت السلطة العامة الكشف عن المعلومات، يمكن للطالب طلب رأي ثانٍ من مسؤول أعلى رتبة. إذا أكد هذا الرفض، يمكن للطالب التقدم إلى مفوض المعلومات. لا يفرض المفوض رسومًا على خدماته. لديه صلاحيات كاملة للدخول والتحقيق بعد الحصول على إذن قضائي وله حق الوصول إلى أي أوراق يحتاجها، على الرغم من أنه قد تكون هناك قيود في الممارسة العملية على الأماكن التي يفحص فيها هذه الأوراق.¹⁴⁹

كما توجد تشريعات منفصلة في اسكتلندا تنظم حرية المعلومات، ويعرف بقانون حرية المعلومات (إسكتلندا) لعام 2002، أو "القانون الإسكتلندي" مما يعكس التوزيع الإداري المختلف داخل المملكة المتحدة. حيث يخضع تشريع حرية المعلومات في المملكة المتحدة بقوانين من برلمان المملكة المتحدة، والبرلمان الإسكتلندي والذي تم تطبيقهما في 1 جانفي عام 2005.

تواجه تطبيقات القانون تحديات مثل استخدام الاستثناءات بشكل متزايد، مما يحد من فعالية الوصول إلى المعلومات خاصة في أبحاث السياسات الصحية، بالإضافة إلى ممارسات حكومية تهدف إلى التحكم في تدفق المعلومات للحفاظ على "انضباط الرسائل" الإعلامية.¹⁵⁰

قانون حماية البيانات لعام 2018 (Data Protection Act)

قانون حماية البيانات لعام 2018 في المملكة المتحدة ينظم معالجة البيانات الشخصية ويكمل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) من خلال تطبيق نظام مماثل على أنواع معينة من المعالجة التي لا تغطيها اللائحة مباشرة، كما يتضمن أحكامًا خاصة بمعالجة البيانات لأغراض إنفاذ القانون والاستخبارات. يوفر القانون إطارًا قانونيًا لحماية خصوصية الأفراد مع تعزيز حقوقهم في التحكم بمعلوماتهم الشخصية، ويشمل دور مفوض المعلومات في الإشراف على تطبيق القانون وإنفاذه. في

¹⁴⁹ P. Birkinshaw. "Freedom of information and its impact in the United Kingdom." Gov. Inf. Q., 27 (2010): 312-321. <https://doi.org/10.1016/j.giq.2010.06.006>.

¹⁵⁰ B. Hawkins, E. Brooks, Rob Ralston, K. Lauber, N. Karreman and Sarah Steele. "The law of diminishing returns? The challenge of using freedom of information legislation for health policy research." Critical Public Health, 33 (2023): 383 - 386. <https://doi.org/10.1080/09581596.2023.2220134>.

القطاع الصحي، يبرز القانون أهمية حماية بيانات المرضى وحقوقهم، مع تأكيد دور الممرضين والمهنيين الصحيين في ضمان تطبيق مبادئ حماية البيانات ضمن تقديم الرعاية الصحية. كما يعالج القانون التوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات الأمن القومي.¹⁵¹ ويمنح هذا القانون الأفراد الحق في معرفة المعلومات التي تحتفظ بها الجهات عنهم شخصياً، وهو يختلف عن حق "حرية المعلومات" العام، حيث يتعلق هنا بالخصوصية الشخصية.

لكنه يواجه انتقادات لعدم وضوح بعض جوانب مشاركة البيانات بين أجهزة الأمن والاستخبارات. بالإضافة إلى ذلك، تواجه مؤسسات التعليم تحديات في الامتثال للقانون بسبب تعقيد إدارة بيانات الطلاب والحاجة إلى تحقيق توازن بين الشفافية وحماية الخصوصية. بشكل عام، يمثل قانون حماية البيانات 2018 تحديثاً شاملاً يعكس التطورات الأوروبية ويهدف إلى تعزيز ثقة الأفراد في كيفية استخدام بياناتهم الشخصية.

كما توجد في المملكة المتحدة العديد من القوانين منها تشريعات المعلومات البيئية لعام 2004 (EIR) تعتبر هذه التشريعات منفصلة قليلاً عن قانون FOIA، وهي مستمدة من الاتفاقيات الدولية، حيث تفرض معايير أكثر صرامة للشفافية فيما يخص قضايا التلوث، المناخ، والطاقة، وتجعل من الصعب على الجهات الحكومية رفض طلبات المعلومات المتعلقة بالبيئة. بالإضافة إلى مفوض المعلومات (Information Commissioner's Office - ICO). وهي الهيئة الرقابية المستقلة التي تضمن تنفيذ هذه القوانين. يتمثل دورها في: إذا رفضت جهة حكومية طلب المواطنين، يمكنهم التظلم لدى الـ ICO. تمتلك المفوضة سلطة إصدار "إخطارات تنفيذ" ملزمة قانوناً تجبر المؤسسات على كشف المعلومات.¹⁵²

قانون الأسرار الرسمي (Official Secrets Act):

قانون الأسرار الرسمي (Official Secrets Act) هو تشريع بريطاني يهدف إلى حماية المعلومات الرسمية الحساسة المتعلقة بالأمن القومي، ويشمل منع تسريب المعلومات التي قد تضر بالمصالح الوطنية. صدر في عام 1911 ليحل محل قانون 1889، ويركز بشكل خاص على قضايا التجسس وحماية الأماكن المحظورة، مع تطبيقه في المملكة المتحدة وأقاليمها التابعة. تم تحديث القانون في عام 1989 ليقص نطاق الحماية إلى فئات محددة من المعلومات الرسمية بدلاً من الحماية الواسعة السابقة، مما يعكس محاولة لموازنة الأمن الوطني مع حرية التعبير.

¹⁵¹ P. Birkinshaw, "Freedom of information and its impact in the United Kingdom." , Ibid.

¹⁵² R. W. Davis, "The Environmental Information Regulations 2004: Limiting Exceptions, Widening Definitions and Increasing Access to Information?." *Environmental Law Review*, 8 (2006): 51 - 58. <https://doi.org/10.1350/enlr.2006.8.1.51>.

يمثل هذا القانون العقبة المقابلة لحرية المعلومات. فهو يجرم تسريب المعلومات التي قد تضر بالأمن القومي أو المصالح الحيوية للدولة، مما يخلق صراعاً قانونياً مستمراً بين الصحافة الاستقصائية والجهات الأمنية¹⁵³.

نقطة هامة في المملكة المتحدة، "الأصل هو النشر، والاستثناء هو المنع". ومع ذلك، تظل تكلفة الحصول على المعلومات أحياناً عائقاً، حيث يمكن للجهات رفض الطلب إذا كانت تكلفة استخراج البيانات تتجاوز حداً معيناً (600 جنيه إسترليني للوزارات المركزية).

قانون حرية المعلومات وحرية الرأي والتعبير / وحرية الصحافة في المملكة المتحدة.

تعتبر المملكة المتحدة من الدول التي تمتلك تاريخاً عريقاً في صياغة مفاهيم الحريات، إلا أن نظامها القانوني يعتمد على مزيج من القوانين المكتوبة (Statutes) والاتفاقيات الدولية، والسيادة البرلمانية. حيث تستند هذه الحرية بشكل أساسي إلى قانون حرية المعلومات لعام 2000 (Freedom of Information Act 2000)، والذي دخل حيز التنفيذ الكامل في عام 2005، كما وسبقت الإشارة إليه. الهدف منه منح الحق للجمهور (أفراد، صحفيين، باحثين) في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة (الوزارات، المدارس، المستشفيات، الشرطة).

ومجال الحريات الثاني في المملكة المتحدة حرية الرأي والتعبير، رغم أنه في لا يوجد "دستور مكتوب" في المملكة المتحدة يضمن هذه الحرية مثل التعديل الأول في الدستور الأمريكي، لكنها تستمد قوتها من قانون حقوق الإنسان لعام 1998 (Human Rights Act 1998) الذي دمج المادة 10 من "الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان" في القانون البريطاني، التي تنص على "أن لكل فرد الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء وتلقي ونقل المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة". هذه الحرية ليست مطلقة؛ فهي مقيدة بقوانين تمنع: (التحريض على الكراهية (الدينية، العرقية، أو الجنسية). / التشهير / التحريض على الإرهاب أو تهديد الأمن القومي.¹⁵⁴

أما حرية الصحافة (Freedom of the Press) تُعرف الصحافة البريطانية تاريخياً بلقب "السلطة الرابعة" (The Fourth Estate)، حيث تتمتع بهامش حرية كبير جداً في نقد الحكومة وكشف الفساد. حيث لا تخضع الصحافة المكتوبة (الصحف والمجلات) لرقابة حكومية مباشرة، بل تنظم نفسها عبر هيئات مستقلة مثل IPSO¹⁵⁵. ومن أهم النماذج على ذلك صحيفة الجارديان البريطانية والتي تعتبر نموذجاً يحتذى به في الشفافية وحرية تداول المعلومات وذلك بعد أن خصصت زاوية في موقعها

¹⁵³ M. Everett, L. Maer and Gail Bartlett. "The Official Secrets Acts and Official Secrecy." (2017).

¹⁵⁴ Raqeeb Ham Rashid Saed and Khamosh Omar Abdullah. "The Impact of International and Regional Treaties on Internal Laws: The Rights of Minorities as a Model." *Journal of Legal and Political Studies* (2025). <https://doi.org/10.17656/jlps.10323>.

¹⁵⁵ تعد منظمة IPSO (Independent Press Standards Organisation) أهم هيئة تنظيمية مستقلة للصحافة والمجلات في المملكة المتحدة. أنشئت في عام 2014 كبديل للجنة شكاوى الصحافة (PCC) بعد توصيات "تقرير ليفيسون" الذي حقق في أخلاقيات المهنة.

الالكتروني بعنوان حرية المعلومات Freedom of Information ، حيث يتاح من خلال هذه الزاوية لزوار موقع الجارديان تعلم وممارسة حقه في تداول المعلومات التي صدر لها في بريطانيا عام 2000 قانون باسم قانون حرية المعلومات. الأمر الذي يعني أن الإعلام البريطاني ومنه صحيفة الجارديان تجاوز الواقع المتطور للإعلام الغربي إلى أبعد ما يمكن تصوره.

وينطبق قانون حرية المعلومات البريطاني على جميع المعلومات التي تحتفظ بها السلطات الحكومية وبأي شكل مدون والمتعلقة بجميع الوزارات والأجهزة غير الحكومية، باعتبار أن حق الحصول على المعلومات حق قانوني لأي شخص ومن أية جنسية ، سواء كان مقيما في المملكة المتحدة أم لم يكن. كما أن لهذا الشخص الحق في الحصول على رد خطي في حال توفر المعلومات المطلوبة مع خضوع هذا الموضوع إلى 24 استثناء، ثمانية منها مطلقة بعضها يتعلق بالمعلومات المقدمة من قبل الوكالات الأمنية والاستخباراتية وسجلات المحاكم والحصانة البرلمانية والمعلوماتية التي ينجم عن إفشائها انتهاك للثقة وبالنسبة للاستثناءات الممكنة الستة عشر ، فمنها ما يتعلق بالأمن القومي والدفاع والتحقيقات التي تجريها السلطات الحكومية¹⁵⁶.

¹⁵⁶ مركز حماية وحرية الصحفيين، " الجارديان البريطانية وحرية تداول المعلومات " آخر تحديث: 2005/08/13 : <https://cdfj.org/>

المحور الثالث: الحق في الحصول على المعلومات في ضوء قوانين وتشريعات الدول العربية

تعد التشريعات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات في الدول العربية حديثة العهد نسبياً مقارنة بالدول الغربية، إلا أنها شهدت حراكاً قانونياً ملحوظاً في العقدين الأخيرين كجزء من جهود تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وبتأثير من التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، والحاجة المتزايدة للتكامل مع الأنظمة الدولية بدأت بعض الدول العربية في اتخاذ خطوات باتجاه سن تشريعات وقوانين تضمن حق الحصول على المعلومات، وعلى الرغم من ذلك مازالت هذه التحركات محدودة في العديد من الدول حيث تواجه مقاومة تتعلق بالأنظمة السياسية المغلقة وقلة الوعي بأهمية الشفافية. وسنحاول استعراض أبرز هذه التشريعات وتصنيفها:

توجد مجموعة من الدول العربية التي سنت قوانين صريحة تحت مسمى "الحق في الحصول على المعلومات" أو "الشفافية"، ومنها:

1. الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات الأردنية.

الأردن (2007): قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2007¹⁵⁷

نص الدستور الأردني على الحقوق والحريات الممنوحة للفرد ، بالإضافة إلى ما تمت المصادقة عليه من اتفاقيات ومعاهدات تمنح الأفراد حقوقاً وحريات إضافية ، تُرك أمر تنظيمها للقوانين . ومن هذه الحقوق ما يمكن تسميته بحق المعرفة والحصول على المعلومة المرتبط بحرية التعبير عن الرأي المنصوص عليها في المادة 1/15 من الدستور الأردني ، بالإضافة إلى حرية الصحافة والإعلام التي كرسها في المادة 2/15 من الدستور. ولتحقيق ذلك أصدر قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لعام 2007 الذي نظم في مواده العشرين آلية حصول الفرد على المعلومات .¹⁵⁸ وجاء في مواده الأولى مايلي:

المادة 1: يسمى هذا القانون (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2007) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2: يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

¹⁵⁷ للمزيد أنظر بنود قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لسنة 2007، متاح في الرابط:

<https://www.jsc.gov.jo/page/ar/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%>

روزانا سهيل العياش، "الحق في الحصول على المعلومات في الأردن و مطابقته للمعايير الدولية"، آخر تحديث: 2016/09/11: 158

<https://www.mohamah.net/law>

المعلومات : أي بيانات شفوية أو مكتوبة أو سجلات أو إحصاءات أو وثائق مكتوبة أو مصورة أو مسجلة أو مخزنة إلكترونياً أو بأي طريقة وتقع تحت إدارة المسؤول أو ولايته.

الوثائق المصنفة : أي معلومات شفوية أو وثائق مكتوبة أو مطبوعة أو مختزلة أو مخزنة إلكترونياً أو بأي طريقة أو مطبوعة على ورق مشمع أو ناسخ أو اشرطة تسجيل أو الصور الشمسية والأفلام أو المخططات أو الرسوم أو الخرائط أو ما يشابهها والمصنفة على أنها سرية أو وثائق محمية وفق أحكام التشريعات النافذة. ...

لكن هذه البنود والتعريفات تم تعديلها وفق تقرير أعمال حق الحصول على المعلومات رقم 03 لسنة 2024 والذي نشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم 5916 في 2024/3/24 ، ودخل حيز النفاذ بعد ثلاثين يوم من نشره في الجريدة الرسمية، وقد تضمن القانون تعديلات جوهرية على مواده أذ عدلت 12 مادة من أصل 20 مادة؛ وتضمنت هذه التعديلات الممارسات الفضلى في إنفاذ الحق في الحصول على المعلومات لضمان قدر أعلى من الشفافية والإفصاح و انسيابية المعلومات. ومن التعديلات المهمة التي أدخلت على هذا القانون: عدلت المادة 02، حيث عدلت التعريفات الآتية:

المعلومات: حيث ألغيت البيانات الشفوية من التعريف؛ لتصبح المعلومات " أي بيانات مكتوبة أو سجلات أو إحصاءات أو وثائق مكتوبة أو مصورة أو مسجلة أو مخزنة إلكترونياً، أو بأي طريقة وتقع تحت إدارة المسؤول أو ولايته."

المعلومات المصنفة: ألغيت المعلومات الشفوية من التعريف؛ ليصبح " أي وثائق مكتوبة أو مطبوعة أو مختزلة أو مخزنة إلكترونياً بأي طريقة أو مطبوعة على ورق مشمع أو ناسخ أو أشرطة تسجيل أو الصور الشمسية أو أفلام أو المخططات أو الرسوم أو الخرائط أو ما يشابهها والمصنفة على أنها سرية أو وثائق محمية وفق أحكام التشريعات ذات العلاقة."

الدائرة: تم شمول عدد من الجهات ضمن تعريف الدائرة؛ لضمان الشفافية والشمولية في إنفاذ القانون خاصة الجهات التي تتلقى تمويلاً من الدولة أو من جهات أجنبية، أو الأحزاب والنقابات؛ ليصبح التعريف " الوزارة أو الدائرة أو السلطة أو الهيئة أو أي مؤسسة عامة أو مؤسسة رسمية عامة أو الشركة التي تتولى إدارة مرفق عام والنقابات أو الأحزاب و أي جهة تتلقى تمويلاً جزئياً من الموازنة العامة للدولة أو من كل أي جهة أجنبية".¹⁵⁹

¹⁵⁹ المملكة الأردنية الهاشمية، " تقرير أعمال حق الحصول على المعلومات عام 2024"، متاح في الرابط:

https://www.nl.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage

2. الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات المغربية (المنظومة القانونية المغربية)

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات في المغرب حقاً دستورياً وقانونياً مكفولاً، حيث انتقل من مجرد ممارسة إدارية إلى التزام قانوني يهدف إلى تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وفيما سیرد سنقوم بتفصيل للمنظومة القانونية المغربية في هذا الشأن:

المرجعية الدستورية (دستور 2011): أقرت الضمانات الدستورية والقانونية ترسخ الحق في الحصول على المعلومات، إذ نصّ دستور المملكة لسنة 2011 على هذا الحق ضمن الحقوق والحريات الأساسية، لاسيما في الفصل 27 من الدستور المغربي والذي يعتبر الحجر الأساس لهذا الحق، حيث ينص صراحة على: " للمواطنين والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام". هذا النص الدستوري رفع من قيمة المعلومة وجعلها حقاً أصيلاً لا يمكن تقييده إلا بمقتضى القانون¹⁶⁰.

القانون رقم 31.13 (القانون التنفيذي): جاء القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ليحدد مجال تطبيقه، وشروط وكيفية ممارسته. وقد شكّل اعتماد هذا القانون تنويعاً لسنوات عديدة من الترافع المدني والسياسي، والتراكم المؤسسي في ترسيخ ثقافة الشفافية والحكامة الجيدة. يعتبر القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات هو النص التفصيلي الذي يحدد كيفية ممارسة هذا الحق، وقد دخل حيز التنفيذ الكامل في 12 مارس 2019.

ماذا يقصد بهذا القانون؟

بموجب هذا النص، يمكن لجميع المواطنين والمواطنين الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة، الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من أجل تدعيم الشفافية وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفعين. ولهذا الغرض، تم تعيين شخص على الأقل على مستوى كل إدارة من أجل تقديم وتسهيل الولوج إلى المعلومات ما عدا المتعلقة بالدفاع الوطني، أمن الدولة، حياة الأفراد والتي تكتسي طابع معطيات شخصية والمشمولة بطابع السرية وفق مقتضيات تشريعية. هذه العملية مجانية ما عدا في حالة وجود تكاليف مرتبطة بإنتاج المعلومة أو توجيهها إلى طالها عبر البريد¹⁶¹. احتوى هذا القانون 30 مادة، موزعة على سبعة أبواب، أهم ما جاء فيه:

المؤسسات المعنية بتقديم المعلومة:

¹⁶⁰ إسماعيل السوق، " من التنصيص الدستوري إلى تفعيل العملي الحق في الحصول على المعلومات في المغرب وواقع الوعي المجتمعي"، جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، 2025، 04.

¹⁶¹ فضاء موظفي الجماعات الترابية، " القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة يدخل حيز التنفيذ"، متاح في الرابط:

<https://www.fctmaroc.com/2019/03/3113.html#gsc.tab=0>

- مجلس النواب ومجلس المستشارين.
- الإدارات العمومية والمحاكم.
- الجماعات الترابية (البلديات والجهات)
- المؤسسات العمومية وكل شخص معنوي يسير مرفقاً عاماً. ١

الاستثناءات (القيود القانونية) :

- بموجب المادة 7، يمنع الكشف عن المعلومات التي قد تضرب:
 - الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي.
 - العلاقات مع دول أخرى أو منظمات دولية.
 - سير المساطر القضائية والتحقيقات التمهيدية.
 - حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي¹⁶².

لجنة الحق في الحصول على المعلومات (CDAI) : تم إحداث لجنة الحق في الحصول على المعلومات بموجب القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات وتتناط بها المهام التالية:

- السهر على ضمان حسن ممارسة الحق في الحصول على المعلومات.
- تقديم الاستشارة والخبرة للمؤسسات أو الهيئات المعنية حول آليات تطبيق أحكام هذا القانون وكذا النشر الاستباقي للمعلومات التي في حوزتها.
- تلقي الشكايات المقدمة من طالبي الحصول على المعلومات، والقيام بكل ما يلزم للبت فيها، بما في ذلك البحث والتحري وإصدار توصيات بشأنها.
- التحسيس بأهمية توفير المعلومات وتسهيل الحصول عليها بكافة الطرق والوسائل المتاحة، ولا سيما عن طريق تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر المؤسسات والهيئات المعنية.
- إصدار توصيات واقتراحات لتحسين جودة مساطر الحصول على المعلومات.
- تقديم كل اقتراح للحكومة من أجل ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مبدأ الحق في الحصول على المعلومات.
- إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعرضها عليها الحكومة.

¹⁶² المملكة المغربية، الامانة العامة للحكومة، " مشروع قانون رقم 13.31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات"، الرباط، 2025: <https://www.chambrederesrepresentants.ma/sites/default/files/loi/31.13.pdf>

- إعداد تقرير سنوي حول حصيلة أنشطتها في مجال الحق في الحصول على المعلومات، يتضمن بصفة خاصة تقييماً لحصيلة أعمال هذا المبدأ، ويتم نشره بكل الوسائل المتاحة.¹⁶³

كما تضطلع اللجنة بالإجابة على سؤال مهم وهو: كيف تمارس حقك في الحصول على المعلومات حسب القانون رقم 31.13؟ وذلك من خلال الصفحة الرسمية للجنة. من خلال تقديم شكاية إلى اللجنة، يمكنك تقديم شكايتك إلى اللجنة عبر: إيداع شكاية عن بعد/ إيداع شكاية عبر البريد الإلكتروني/ الإيداع المباشر للشكاية. بالإضافة إلى الكثير من الأنشطة تديرها اللجنة.¹⁶⁴

البوابة الوطنية للحصول على المعلومات (PNDAl): تعد بوابة الحصول على المعلومات www.chafafiya.ma آلية حكومية موحدة لتيسير تدبير طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها والرد عليها من طرف مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، إلى جانب القنوات الأخرى المحددة بالقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وتتيح هذه البوابة التي تم إطلاقها بتاريخ 13 مارس 2020 إمكانية إيداع طلبات الحصول على المعلومات، وكذا الشكايات المرتبطة بهذه الطلبات ومعالجتها والرد عليها حسب الشروط والكيفيات والآجال المحددة بالقانون رقم 31.13. وتهدف هذه البوابة إلى:

- تعزيز الشفافية والديموقراطية التشاركية وانفتاح الإدارة على محيطها،
- مواكبة ورش رقمنة الخدمات الإدارية،
- تقريب الإدارة من المرتفقين وتجويد الخدمات المقدمة،
- تيسير عملية إيداع وتتبع والرد على طلبات الحصول على المعلومات بشكل آني وإلكتروني.¹⁶⁵

3. الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات التونسية

تُعتبر تونس رائدة عربياً في هذا المجال، حيث تمتلك واحداً من أقوى القوانين المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومات، وهو قانون حظي بإشادات دولية واسعة نظراً لشموليته واستقلاليتة. وسنقوم

¹⁶³ المملكة المغربية، لجنة الحق في الحصول على المعلومات " مهام لجنة الحق في الحصول على المعلومات"، متاح في الرابط :

<https://www.cdai.ma/%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9>

¹⁶⁴ المملكة المغربية، لجنة الحق في الحصول على المعلومات، " كيف تمارس حقك في الحصول على المعلومات حسب القانون رقم 31.13؟"، <https://www.cdai.ma>

¹⁶⁵ المملكة المغربية، بوابة الأشغال العمومية، " بوابة الحصول على المعلومات شفافية"، متاح في الرابط: <https://www.emploi-public.ma/ar/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9>

بذكر أهم تفاصيل هذا القانون وسياقه التشريعي، حيث لم يأت القانون دفعة واحدة، بل مر بمرحلتين:

أولاً: مرسوم عدد 41 لسنة 2011 مؤرخ في 26 ماي 2011¹⁶⁶ يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية¹⁶⁷: يعتبر المرسوم الإداري رقم 41 لسنة 2011 (المؤرخ في 26 مايو 2011) المنعطف التاريخي الأول في تونس نحو الشفافية بعد الثورة. لقد وضع هذا المرسوم اللبنة الأولى لإنهاء ثقافة "السرية الإدارية" قبل أن يتم تطويره لاحقاً في قانون 2016، والذي سيتم التفصيل فيه لاحقاً.

وأهم ما جاء في هذا المرسوم من مبادئ وقواعد:

1. إقرار "الحق" كمبدأ عام/ لأول مرة في تاريخ التشريع التونسي، نص المرسوم على أن النفاذ إلى الوثائق الإدارية حق لكل شخص طبيعي أو معنوي (مواطن، جمعية، شركة، صحفي)، ولم يعد مجرد "منحة" من الإدارة.

2. شمولية الهياكل الخاضعة للمرسوم/ ألزم المرسوم طيفاً واسعاً من الجهات بتقديم المعلومات، شملت:

- الإدارات المركزية والجهوية للدولة (الوزارات والولايات).

- الجماعات المحلية (البلديات).

- المؤسسات والمنشآت العمومية.

- الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تستفيد من تمويل عمومي.

3. تكريس آلية "النشر الاستباقي"/ ألزم المرسوم الهياكل العمومية بنشر معلومات معينة تلقائياً دون انتظار طلب، مثل:

- الهياكل التنظيمية والمهام.

- النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعملها.

- الأدلة المتعلقة بالخدمات والإجراءات الإدارية.

4. وضع إجراءات واضحة للطلب

¹⁶⁶ أنظر الوثيقة الأصلية للمرسوم: https://www.mtc.gov.tn/fileadmin/textes_juridiques_arabe/D2011-0041_ar.pdf

¹⁶⁷ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مرسوم عدد 41 لسنة 2011 مؤرخ في 26 ماي 2011، متاح في الرابط: <https://cgdp.pm.gov.tn/sites/default/files/2022-03/%D9%85%D8%>

- المطلب: يقدم كتابياً ويتضمن بيانات طالب المعلومة والوثيقة المطلوبة.
- الآجال: حدد المرسوم أجلاً أقصى للرد وهو 15 يوماً، مع إمكانية التمديد في حالات معينة.
- المجانية: الأصل هو الحصول على المعلومة مجاناً، مع إمكانية دفع معاليم بسيطة في حال تطلب الأمر نسخاً ورقية أو أقراصاً مضغوطة.
- 5. نظام الاستثناءات (القيود)/ حصر المرسوم الحالات التي يمكن فيها للإدارة رفض تقديم المعلومة، وهي الحالات التي قد تلحق ضرراً ب:
 - الأمن الوطني أو الدفاع أو العلاقات الدولية.
 - المصالح الاقتصادية للدولة (العملة، الديون، إلخ).
 - سرية الأبحاث القضائية أو الحياة الخاصة للمواطنين¹⁶⁸.
- ثانياً: القانون الأساسي رقم 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016¹⁶⁹.
- يُعتبر القانون المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة في تونس من أكثر القوانين تقدماً في المنطقة العربية وعالمياً، حيث جاء ليتوج مسار التحول الديمقراطي ويكرس مبدأ الشفافية والمساءلة. تتمثل المرجعية الأساسية لهذا الحق في القانون الأساسي رقم 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.
- ومن أهم مرتكزات هذا القانون ما يلي:
 - المبادئ الأساسية للقانون:
 - الحق كقاعدة والاستثناء كاستثناء: الأصل هو أن كل المعلومات التي بحوزة الهياكل العمومية قابلة للنشر، والمنع لا يكون إلا في حالات ضيقة جداً.
 - النفاذ الاستباقي: يلزم القانون الهياكل العمومية بنشر معلومات معينة بصفة تلقائية على مواقعها الإلكترونية (مثل الميزانيات، النصوص القانونية، الهياكل التنظيمية) دون انتظار طلب من المواطن.
 - مجانية النفاذ: الحصول على المعلومة مجاني، ولا يمكن تحميل طالب المعلومة إلا المصاريف الفعلية التي تكبدتها الجهة (مثل تكاليف النسخ أو المسح الضوئي).

¹⁶⁸ مرسوم عدد 41، مرجع سبق ذكره،

¹⁶⁹ قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، متاح في الرابط:

<https://inkyfada.com/wp-content>

- الهياكل الخاضعة للقانون: لا يقتصر القانون على الوزارات فقط بل يشمل:
رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والبرلمان / الجماعات المحلية (البلديات) / المؤسسات والمنشآت العمومية / المنظمات والجمعيات التي تتلقى تمويلا عموميا
 - هيئة النفاذ إلى المعلومة (INAI) : استحدث القانون هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتمثل مهامها في:
 - البت في الدعاوى المرفوعة إليها في حال رفض المطلب (دور قضائي).
 - نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة والتحسيس بها.
 - متابعة التزام الهياكل العمومية بنشر المعلومات استباقياً.
 - الاستثناءات (القيود): وفقاً للمادة 24، يمكن للهيكل المعني رفض طلب النفاذ إذا كان كشف المعلومة يؤدي إلى إلحاق ضرر ب: الامن الوطني / العلاقات الدولية / المصالح الاقتصادية للدولة (مثل العملة أو تدبير الديون)/ حماية المعطيات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية
- هذه الاستثناءات ليست مطلقة، إذ يجب أن تخضع لـ "اختبار الضرر" و "المصلحة العامة"، أي أن النفاذ يُمنح إذا كانت المصلحة العامة من كشف المعلومة تغلب على الضرر الناتج عن كشفها. كما حدد القانون الآجال القانونية، في الرد على مطلب النفاذ في أجل أقصاه 20 يوما، كما يمكن تقليص الأجل إلى 48 ساعة. يعتبر القانون الأساسي رقم 22 لسنة 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة في تونس نقلة نوعية في تكريس الشفافية، حيث يضمن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) الحق في الوصول إلى الوثائق والمعلومات التي تحتفظ بها الهياكل العمومية..

4. الحق في الحصول على المعلومات في ضوء التشريعات المصرية

إن تنظيم حرية تداول المعلومات من خلال إطار قانوني حديث ومبتكر يُعد سمة بارزة للدول المتقدمة. لقد أصبح من الضروري أن تتماشى الدول، بما فيها مصر، مع هذا الاتجاه العالمي في مجال التشريعات المتعلقة بالمعلومات. ففي عصرنا الحالي، الذي يتميز بالتكنولوجيا والانفتاح الرقمي والعولمة، لم يعد مقبولا اعتبار المعلومات حكراً على فئة معينة أو أجهزة محددة، كما كان الحال في الأنظمة الديكتاتورية التي قامت على قمع الحريات واحتكار المعرفة كوسيلة للسيطرة على المجتمع. كما تعد حرية الوصول إلى المعلومات ركيزة أساسية في التحول الديمقراطي وتعزيز الشفافية، وفي الدولة المصرية، يتوزع هذا الحق بين نصوص دستورية وتشريعات قانونية مختلفة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإطار الدستوري (الدستور المصري المعدل 2019): ويعد هذا الدستور من أكثر الدساتير التي أفردت مساحة واضحة لهذا الحق، حيث تنص المادة 68 على أن: المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية". كما ألزمت المادة ذاتها الدولة بوضع قانون ينظم قواعد الحصول على المعلومات وسريتها، وإيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، مع تحديد عقوبة للامتناع عن إعطاء المعلومات أو إعطائها بشكل مغلوطة عمداً.¹⁷⁰

ثانياً: التشريعات القانونية ذات الصلة: على الرغم من عدم صدور "قانون موحد لتداول المعلومات" حتى الآن في مصر، إلا أن هناك قوانين قائمة تنظم جوانب مختلفة من هذا الحق نوجرها في:

1. قانون تنظيم الصحافة والإعلام (رقم 180 لسنة 2018): منح هذا القانون للصحفيين والإعلاميين الحق في الحصول على المعلومات والإحصاءات من مصادرها، وألزم الجهات الحكومية بإنشاء وحدات خاصة للتواصل مع الإعلام وتوفير البيانات، وهذا ما نصت عليه المادة 09 منه " للصحفي أو الإعلامي حق نشر المعلومات والبيانات والأخبار التي لا يحظر القانون إفشائها، وتلتزم الجهات الحكومية والجهات العامة الأخرى بإنشاء إدارة أو مكتب أو موقع إلكتروني للاتصال بالصحافة والإعلام لتمكين الصحفي أو الإعلامي من الحصول على البيانات والمعلومات والأخبار".¹⁷¹

2. قانون حماية البيانات الشخصية (رقم 151 لسنة 2020): يضع هذا القانون الحدود الفاصلة بين "المعلومات العامة" و"البيانات الشخصية"، حيث يحمي خصوصية الأفراد ويمنع تداول بياناتهم دون موافقتهم، وهو ما يمثل الاستثناء القانوني على حرية الإتاحة. كما يعتبر قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 حجر الزاوية في تنظيم العلاقة بين الحق في الخصوصية وبين حرية تداول المعلومات في مصر. وبينما يهدف بالأساس إلى حماية خصوصية الأفراد، فإنه يضع "الحدود" القانونية التي يجب مراعاتها عند ممارسة حق الوصول إلى المعلومات.

هدف القانون إلى حماية "البيانات الشخصية"، وهي أي بيانات تؤدي إلى تحديد فرد بعينه (مثل الاسم، الرقم القومي، الصور، البيانات الصحية، أو الميول السياسية).

¹⁷⁰ دستور جمهورية مصر العربية، 23 أبريل 2019، ص14، متاح في الرابط: <https://wipolex-12392&res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/eg/eg0>

¹⁷¹ جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 180 لسنة 2018، قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ص09، متاح في الرابط:

https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/180_4.pdf

أما من منظور حرية المعلومات، فإن هذا القانون يوضح أن حرية الوصول إلى المعلومات (المادة 68 من الدستور) تقف عند حدود خصوصية الآخرين. فلا يجوز لمؤسسة إتاحة بيانات المواطنين الشخصية تحت مسمى "الشفافية" أو "تداول المعلومات" دون ضوابط¹⁷². وضع القانون حماية أشد لما يسمى "البيانات الحساسة" مثل (البيانات الصحية، العرقية، الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية). تداول هذه المعلومات يخضع لرقابة صارمة، حيث يمنع القانون جمعها أو تداولها إلا في حالات استثنائية محددة وبترخيص من "مركز حماية البيانات الشخصية". حيث تُعد البيانات الشخصية الحساسة هي القلب النابض لقانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020، وقد خصها المشرع المصري بحماية مشددة نظراً لأن أي اختراق لها قد يؤدي إلى تمييز ضد الشخص أو إلحاق ضرر جسيم به. تنص المادة 12 من القانون على حظر إجراء أي عمليات معالجة للبيانات الشخصية الحساسة إلا في حالات محددة وبترخيص خاصة.

نص المادة 12: "يحظر على المتحكم أو المعالج سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً جمع بيانات شخصية حساسة أو نقلها أو تخزينها أو حفظها أو معالجتها أو إتاحتها إلا بترخيص من المركز، وفيما عدا الأحوال المصرح بها قانوناً، يلزم الحصول على موافقة كتابية وصرحة من الشخص المعني...."¹⁷³

3. قانون العقوبات وقانون المنشآت الحيوية: هناك بعض القيود القانونية التي تفرضها مقتضيات الأمن القومي، حيث تُصنف بعض المعلومات كأسرار دفاع أو معلومات تتعلق بالأمن القومي لا يجوز تداولها، ويُعاقب القانون على تسريبها. ففي التشريع المصري، لا تقتصر القيود على تداول المعلومات على حماية الخصوصية فحسب، بل تمتد لحماية الأمن القومي والمنشآت الحيوية. ويتم تنظيم ذلك من خلال مواد محددة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له، وأبرزها.

- قانون العقوبات (الكتاب الثاني - الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة): تعتبر المواد المتعلقة بـ "أسرار الدفاع" هي القيود الأساسية على حرية الوصول إلى المعلومات في هذا القانون، نصت المادة 80: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 100 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بأية صورة و على أي وجه وبأية وسيلة أخباراً أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوم

¹⁷² منصور الأنصاري، "تشريع جديد لحرية تداول المعلومات في مصر: بين الواقع والمأمول" متاح في الرابط: <https://arabianweek.news/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9>

¹⁷³ جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 151 لسنة 2020، قانون حماية البيانات الشخصية، العدد 28 مكرر (هـ)، 15 جويلية 2020، متاح في الرابط: <https://lawyeregypt.net/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86>

أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته".¹⁷⁴

في حقيقة الأمر يعتبر ملف حرية الوصول إلى المعلومات في مصر من الملفات القانونية الشائكة التي تجمع بين طموح دستوري واسع وواقع تشريعي مقيد، حيث تستند حرية المعلومات في مصر إلى ثلاث ركائز أساسية متداخلة أولها الغطاء الدستوري كما وسبقت الإشارة إليه التي جعلت المعلومات ملكاً للشعب وألزمت الدولة بإتاحتها. التشريعات المنظمة: قوانين فرعية (مثل قانون الإعلام وقانون البيانات الشخصية) تنظم الحصول على المعلومات في سياقات محددة. التشريعات المقيدة نصوص في قانون العقوبات وقوانين أمن الدولة التي تضع "الأمن القومي" كخط أحمر يمنع تداول المعلومات..

الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في ضوء الدساتير والتشريعات الجزائرية

أولاً: الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في الدساتير الجزائرية

يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات في الجزائر حقاً مكرساً دستورياً، ويهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتفعيل دور المواطن في الرقابة على الشأن العام.

فيما يلي استعراض لأهم الجوانب القانونية لهذا الحق:

1. التكريس الدستوري.

دستور 1963: دستور موافق عليه في استفتاء شعبي بتاريخ 08 ديسمبر 1963

عند العودة إلى دستور 1963، وهو أول دستور للجزائر المستقلة، نجد أن السياق السياسي والقانوني حينها كان يركز بشكل أساسي على تأسيس الدولة، وتكريس نظام الحزب الواحد، وبناء المؤسسات الوطنية. ومن أهم ما ميز دستور 1963 ما يلي:

غياب النص الصريح

على عكس الدساتير الحديثة (مثل دستور 2020)، لم ينص دستور 1963 صراحة على مصطلح "الحق في الوصول إلى المعلومات" أو "الحق في الاطلاع على الوثائق الإدارية". هذا المفهوم كحق قانوني مستقل لم يكن قد تبلور بعد في الأنظمة القانونية العالمية آنذاك بالشكل المتعارف عليه اليوم. ومن الحقوق والحريات ذات الصلة التي وردت في دستور 1963 ما يلي:

¹⁷⁴ قانون العقوبات المصري، طبقاً لآخر تعديل 2 نوفمبر 2021، متاح في الرابط:
<https://kanonmisr.com/ar/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86->

رغم غياب النص المباشر، تضمن الدستور في باب "الحقوق الأساسية" مبادئ عامة كانت تشكل الإطار العام للحريات، منها:

- حرية الرأي والتعبير : نصت المادة 19 "تضمن الجمهورية حرية الصحافة، و حرية وسائل الاعلام الأخرى، و حرية تأسيس الجمعيات، و حرية التعبير، و مخاطبة الجمهور و حرية الإجتماع".

- حق التعليم والثقافة : اعتبر الدستور أن الوصول إلى المعرفة والثقافة حق للمواطن، وهو ما يتطلب نوعاً من تدفق المعلومات، وهو ماورد في المادة 18 منه " التعليم اجباري، و الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناشئاً عن استعدادات كل فرد و حاجيات الجماعة".¹⁷⁵

دستور 1976: لم يختلف كثيراً عن سابقه (1963) حيث ظل الحزب الواحد مسيطر على زمام الأمر مع بعض التغييرات التي نظمت علاقة المواطن بالإدارة. حيث شهد دستور 1976 في الجزائر (المعروف بدستور المرحلة الاشتراكية) تحولاً في كيفية تناول "الحق في المعلومات"، حيث انتقل من الغياب شبه التام في نص 1963 إلى تكريس مفاهيم أكثر ارتباطاً بالإعلام والتوجيه الوطني.

وسنقوم بتحليل لهذا الحق في ظل هذا الدستور:

المفهوم السائد: "الإعلام" لا "الوصول إلى المعلومات"

في تلك الفترة، لم يكن المصطلح المستخدم هو "الحق في الوصول إلى المعلومات" (بمعنى شفافية الإدارة)، بل كان التركيز على "الحق في الإعلام. كان يُنظر للمعلومة كأداة للتعبئة السياسية والاجتماعية ضمن التوجه الاشتراكي للدولة.

المواد الدستورية ذات الصلة: نصت المادة 55 من دستور 1976 على ما يلي: "حريات التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية".¹⁷⁶ بتحليل محتوى دستور 1976 يتبين أن مواده نظمت علاقة المواطن بالإدارة وتمثلت أساساً في:

- مبدأ المساهمة الشعبية في تسيير الإدارة
- إدراج ومعالجة مبدأ اللامركزية ولأول مرة، ويمكن التماس ذلك من خلال المواد (07، 08، 09، 34، 35، 06). إلا أن هذا الدستور لم يوضح معالم هذه العلاقة على نحو صريح ومحدد عكس

¹⁷⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، ص 11، متاح في الرابط: <https://cour-constitutionnelle.dz/wp-content/uploads/2022/02/1963.pdf>

¹⁷⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص 25، متاح في الرابط: <https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/2025/06/constitutions/1976.pdf>

الدساتير الأجنبية التي تركز مبدأ الشفافية الإدارية، والتي تشير صراحة إلى حق المواطن في الإعلام والمعلومة.

خصائص هذا الحق: في دستور 1976 تميز التعامل مع المعلومة في هذا النص بعدة سمات:

- الوظيفة الإيديولوجية : كان الحق في الإعلام مرتبطاً بـ "نشر أهداف الثورة". المعلومات التي تُقدم للمواطن كانت تمر عبر قنوات الدولة الرسمية لضمان توافيقها مع الميثاق الوطني.
- احتكار الدولة : كانت جميع وسائل الإعلام (الإذاعة، التلفزيون، الصحف الكبرى) ملكاً للدولة، مما جعل الحصول على المعلومة يعتمد على ما تقرره السلطة العمومية، وليس على حق المواطن في استجواب الإدارة.
- غياب الآليات الإجرائية: لم يتضمن هذا الدستور أو القوانين المكمل له (مثل قانون الإعلام لعام 1982) آليات تسمح للمواطن بطلب وثائق إدارية أو إحصائيات رسمية، بل كان الحق "استقبالياً" فقط.

دستور 1989: منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات، ساد مبدأ "السر المهني" والتكتم الإداري. كان التركيز منصباً على حماية وثائق الدولة ومصالحها العليا، ولم يكن هناك نص صريح يمنح المواطن الحق في طلب الوثائق الإدارية، بل كانت الإدارة تملك السلطة التقديرية المطلقة في الإفصاح عن المعلومات أو حجها. حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة ما قبل التعددية (السرية الإدارية). حتى صدور دستور 1989، والذي كان نقطة تحول نحو الانفتاح وتكريس مبادئ جديدة تربط بين الإدارة والمواطن وقد تجلت مظاهرها نوعاً ما فيما حمله هذا الدستور من مبدأ الفصل بين السلطات، التعددية الحزبية.

اعتبر دستور 1989 في المادة 31 أن: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة". كما دعا إلى عدم المساس بحرية المعتقد وحرمة الرأي في المادة 35. وفي نفس السياق ضمنت المادة 39 للمواطن الجزائري حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع.

دستور 1989 والتحول الديمقراطي: مثل دستور 1989 المنعطف الأول، حيث أقر التعددية الحزبية وحرية التعبير والصحافة.

- المادة 35: نصت على أن "حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الجمعيات مضمونة للمواطن".¹⁷⁷

¹⁷⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، متاح في الرابط: <https://www.elmizaine.com/2020/07/1989.html>

رغم عدم وجود قانون خاص "بحرية المعلومات" حينها، إلا أن هذا الدستور فتح المجال للمطالبة بالشفافية والمساءلة.

دستور 1996 وتكريس حرية الصحافة: عزز دستور 1996 هذا التوجه، وربط الوصول إلى المعلومات بشكل وثيق بحرية الصحافة. المادة 41 منه لم تتضمن حق المعرفة وتداول المعلومات بشكل صريح حيث جاء فيها " حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن "، كما ضمنت المادة 38 منه " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن؛ حقوق المؤلف يحميها القانون". ركز دستور 1996 في الجزائر على تنظيم ممارسة حرية الصحافة في سياق سياسي حساس، محاولاً الموازنة بين الحق في الإعلام وبين مقتضيات النظام العام. ومن أبرز خصائص هذا الدستور فيما يتعلق بحرية الصحافة وتداول المعلومات ما يلي:

- تكريس "الحق في الإعلام" كحق دستوري: نصت المادة 41 من دستور 1996 صراحة على أن: "حرية التعبير والاجتماع والجمعيات مضمونة للمواطن". كما أكدت المادة 38 على أن: "حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن". هذا التكريس جعل من الصحافة وسيلة أساسية لتمثيل هذه الحريات.

- الربط بين حرية الصحافة ومسؤولية المواطنة: خلافاً لدستور 1989 الذي كان أكثر انفتاحاً، جاء دستور 1996 بلهجة تركز على المسؤولية. فالحرية هنا ليست مطلقة، بل يجب أن تُمارس في إطار القانون، مع احترام:

- الثوابت الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية).

- قيم ومكونات الهوية الوطنية.

- النظام العام والآداب العامة.

- الاعتراف بحق الوصول إلى المعلومات (ضمنياً): أشارت المادة 41 إلى حق المواطن في الإعلام، وهو ما أعطى شرعية دستورية للصحفيين للبحث عن المعلومة ونشرها. ومع ذلك، بقيت هذه المادة مرتبطة بصور قوانين عضوية تنظم كيفية ممارسة هذا الحق، مما جعل الوصول للمعلومات الإدارية خاضعاً لسلطة الإدارة في الكثير من الأحيان.

غياب الرقابة المسبقة وحظر التوقيف الإداري: من الناحية النظرية، حافظ الدستور على مبدأ منع الرقابة المسبقة على المنشورات، وأكد على أن عقوبات الصحافة يجب أن تمر عبر القضاء. لكنه في المقابل، ترك المجال واسعاً للمشروع العادي (قانون الإعلام) لفرض قيود تتعلق بالأمن القومي أو المساس بمؤسسات الدولة.

- دسترة حماية الصحفي: أوجد الدستور بيئة تعترف بالصحفي كفاعل أساسي في المسار الديمقراطي، حيث اعتبرت الديباجة أن التعددية الإعلامية هي جزء من التعددية السياسية التي اختارها الشعب.

- القيود الدستورية (المادة 42): وضعت المادة 42 قيوداً غير مباشرة على حرية التعبير والصحافة من خلال منع استغلال هذه الحريات للمساس بـ:

- وحدة التراب الوطني/ الأمن والدفاع الوطنيين/ استقلالية القضاء/ حقوق الآخرين وحرياتهم

التعديل الدستوري لسنة 2016 (الاعتراف الصريح): يعتبر حق الحصول على المعلومات أساس ممارسة العديد من الحقوق، ويُعد هذا التعديل محطة مفصلية حيث أُدرج الحق في الوصول إلى المعلومات كحق دستوري مستقل لأول مرة. كما يعتبر التعديل الدستوري لسنة 2016 محطة حاسمة في المسار القانوني للإعلام في الجزائر، حيث انتقل المشرع من مجرد "الاعتراف" بالحرية إلى "دسترة" آليات ممارستها وحمايتها، مع إضافة حق جديد لأول مرة بشكل صريح. بعد القراءة الدقيقة لمواد هذا الدستور نلخص أهم الخصائص المتعلقة بحرية الصحافة وتداول المعلومات في هذا الدستور في:

1. الدسترة الصريحة للحق في الوصول إلى المعلومات

تعد هذه الميزة الأهم في دستور 2016، حيث نصت المادة 51 (من التعديل) لأول مرة وبشكل مستقل على أن: الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمون للمواطن، ولا يمكن أن يمس هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات الأمن الوطني¹⁷⁸

هذا النص نقل الحق في المعلومات من مجرد ممارسة مهنية مرتبطة بالصحفيين إلى حق أساسي للمواطن، وهو ما يخدم الفضاء العمومي والشفافية الإدارية.

2. منع الرقابة المسبقة وحماية النشاط الإعلامي

عززت المادة 50 من هذا الدستور الضمانات الممنوحة للصحافة من خلال:

- حظر الرقابة المسبقة: لا يمكن إخضاع ما ينشر لرقابة قبلية من السلطة التنفيذية.
- منع التوقيف الإداري: لا يمكن توقيف أي وسيلة إعلامية (جريدة، قناة، موقع) بقرار إداري، بل يجب صدور حكم قضائي.

¹⁷⁸ التعديل الدستوري، قانون رقم 01-16، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 06 مارس 2016، ص 12، متاح في الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016014.pdf>

- منع عقوبة الحبس: أكد الدستور على أنه لا يمكن أن تكون "مخالفة الصحافة" سبباً لعقوبة سالبة للحرية (الحبس)، وهو مكسب كبير للأسرة الإعلامية.

نص المادة 50 " حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية ولا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحياتهم وحقوقهم. نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية. لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية¹⁷⁹.

3. دسترة سلطة ضبط السمعي البصري

لأول مرة، تم إدراج "سلطة ضبط السمعي البصري" ضمن الدستور كجهة مستقلة تتولى تنظيم الحقل الإعلامي، مما يهدف (نظرياً) إلى إبعاد قطاع الإعلام عن الهيمنة المباشرة للإدارة الحكومية وضمان التعددية.

4. التعددية الإعلامية واستقلالية المؤسسات

أكد الدستور في المادة 50 على أن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى شبكات المعلومات مضمونة ولا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة المسبقة، كما أشار إلى ضرورة استقلال وسائل الإعلام وتعددية الآراء.

5. القيود الدستورية (المسؤولية المهنية)

رغم هذه المكاسب، وضع الدستور ضوابط لممارسة هذه الحرية، حيث لا يجوز استعمالها للمساس بـ:

- كرامة الغير وحقوقهم وحياتهم.
- الثوابت الوطنية والرموز التاريخية (ثورة أول نوفمبر).
- الأمن الوطني والنظام العام.

دستور 2020: (التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء الفاتح من نوفمبر 2020)

جاء دستور 2020 في الجزائر ليعزز الترسنة القانونية المتعلقة بالحيات الأكاديمية والإعلامية، حيث حاول المشرع مواءمة النصوص الدستورية مع التحولات الرقمية الكبرى ومتطلبات "الحكومة"

¹⁷⁹ التعديل الدستوري، قانون رقم 16-01، المادة 50، ص 11، 12.

والشفافية. ومن أبرز خصائص دستور 2020 فيما يخص حرية الصحافة وتداول المعلومات تم تلخيصه في النقاط الآتي ذكرها:

1. تكريس "حرية الصحافة" كحق غير مقيد بالترخيص المسبق

نصت المادة 54 من الدستور على أن حرية الصحافة (المكتوبة، السمعية البصرية، والإلكترونية) مضمونة. وأهم ما ميزها:

- نظام التصريح : أقر الدستور أن إنشاء الصحف والوسائل الإعلامية يخضع لنظام "التصريح" فقط بدلاً من "الترخيص المسبق"، وهو ما يعد تبسيطاً للإجراءات وتقليلاً من هيمنة الإدارة.
- منع الحل الإداري : لا يمكن حل أي وسيلة إعلامية إلا بموجب قرار قضائي، مما يوفر حماية قانونية للمؤسسات الإعلامية ضد القرارات التعسفية.

نص المادة 54: " : حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، مضمونة. تتضمن حرية الصحافة على وجه الخصوص ما يأتي: - حرية تعبير وإبداع الصحفيين ومتعاوني الصحافة، - حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون، المهني، - الحق في حماية استقلالية الصحفي والسر - الحق في إنشاء الصحف و النشريات بمجرد التصريح بذلك، - الحق في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحددها القانون، - الحق في نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء في إطار القانون، واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية. لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم. يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية. لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية. لا يمكن توقيف نشاط الصحف و النشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والصحف الإلكترونية إلا بمقتضى قرار قضائي¹⁸⁰ .

2. التوسيع الصريح لمفهوم "الصحافة الإلكترونية"

لأول مرة، تم إدراج الصحافة الإلكترونية صراحة في المتن الدستوري. هذا الاعتراف يعكس استجابة المشرع لبروز "الفضاء العمومي الرقمي" واعترافاً بأن تداول المعلومات عبر الإنترنت يحتاج إلى حماية قانونية مساوية للصحافة التقليدية.

3. تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات (المادة 54)

¹⁸⁰ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق ل 3 ديسمبر 2020، ص 14، متاح في الرابط: <https://cour-constitutionnelle.dz/wp-content/uploads/2021/12/ConstiAr2020.pdf>

أكد الدستور على أن الحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمون. ولكن أضاف بُعْداً جديداً يتعلق بـ:

- حماية المعطيات الشخصية: شدد الدستور على أن ممارسة هذا الحق لا يجب أن تنتهك حرمة الحياة الخاصة أو حقوق الغير، وهو توازن ضروري في البيئة الرقمية.

4. دسترة "الحق في الحصول على المعلومة" كأداة لمكافحة الفساد

في سياق الدستور الجديد، لم يعد الوصول للمعلومة مجرد حق مهني للصحفيين، بل وسيلة لتمكين المواطن والمجتمع المدني من الرقابة على الشأن العام.

5. حظر خطاب الكراهية والتمييز

من الخصائص الهامة في هذا الدستور هو وضعه لضوابط أخلاقية دستورية؛ حيث يمنع استغلال حرية الصحافة في نشر خطاب الكراهية، أو التمييز، أو المساس بالثوابت الوطنية، مما يضع مسؤولية قانونية وأخلاقية على عاتق الفاعلين في الفضاء العمومي.

6. إلغاء العقوبات السالبة للحرية (الحبس)

أكد الدستور على مبدأ عدم معاقبة الصحفيين بعقوبات سالبة للحرية (الحبس) بسبب جنحة صحفية، وهو ما يعزز بيئة العمل الآمنة للبحث والنشر وتداول المعلومات.

ثانيا: الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في النصوص التشريعية

وضع المشرع الجزائري القواعد العامة لحق الاطلاع على المعلومات في عدة قوانين متفرقة نذكر منها:

الأمر رقم 36/71 الصادر في 3 جولية 1971 المتضمن إحداث مؤسسة الوثائق الوطنية يعتبر الأمر رقم 36-71 محطة تاريخية حاسمة في تنظيم الذاكرة الوطنية والإدارية في الجزائر، حيث وضع الحجر الأساس لما نعرفه اليوم بمؤسسة الأرشيف الوطني. صدر هذا الأمر في مرحلة "بناء مؤسسات الدولة" (السبعينيات)، وكان يهدف إلى:

1. إنهاء الشتات الوثائقي: تجميع الوثائق المبعثرة بين مختلف الإدارات والوزارات في هيئة مركزية واحدة.

2. حماية الذاكرة الوطنية: الحفاظ على الرصيد الوثائقي الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال والوثائق التي أنتجتها الإدارة الجزائرية الناشئة.

ولقد منح هذا النص القانوني لمؤسسة الوثائق الوطنية صلاحيات واسعة تشمل:

- الجمع والحفظ :جمع كافة الوثائق التي تنتجها أجهزة الدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية.

- التنظيم والتصنيف :وضع معايير علمية لتصنيف الوثائق لتسهيل الرجوع إليها.

- الرقابة :ممارسة الرقابة على كيفية حفظ الوثائق داخل الإدارات قبل تحويلها إلى المؤسسة المركزية.

حيث أجازت المادة الرابعة منه حق الاطلاع على المعلومات بدون مقابل وبكل حرية، إلا ما تعلق منها بممارسة اختصاصات الحكومة وشرف المواطنين والإدارة والنظام العام. نص المادة 04 " إن الأوراق والوثائق المكونة لمؤسسة الوثائق الوطنية يجوز الاطلاع عليها بكل حرية ومجاناً، وليس لهذا الحق حد، إلا إذا تعلق الأمر بصيانة ممارسة اختصاصات الحكومة والإدارة والنظام العام وشرف المواطنين".¹⁸¹

علاقة الأمر رقم 36-71 بحرية تداول المعلومات: يمكن قراءة هذا الأمر كأول إطار ينظم "مخزن المعلومات" في الجزائر:

- قاعدة البيانات الإدارية :جعل المعلومات الإدارية مادة قابلة للحفظ والتوثيق، وهو شرط أساسي لأي "حق في الوصول إلى المعلومات" لاحقاً.

- السر المهني : ركز هذا الأمر في بداياته على الحفاظ أكثر من "الإتاحة"، حيث ساد طابع التكتّم الإداري، ولم تكن آليات الاطلاع للجمهور (خاصة الباحثين) ميسرة كما هي اليوم، بل كانت تخضع لتراخيص صارمة.

هذا الأمر (36-71) كان التمهيد الأساسي لصدور القانون رقم 88-09¹⁸² (التطور اللاحق) المتعلق بالأرشيف الوطني، والذي وسع المفاهيم وحدد "فترات الاطلاع" (قاعدة الـ 30 سنة)، مما سمح بانتقال المعلومة من دائرة "السرية الإدارية" إلى دائرة "البحث العلمي"

القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية (المعدل لقانون 90-08) يعتبر القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 والمتعلق بالبلدية من أهم النصوص التشريعية التي تنظم القاعدة الأساسية للامركزية في الجزائر. فإن هذا القانون يتضمن نصوصاً جوهرية تكرس الحق في الإعلام والشفافية في تسيير الشأن المحلي. ومن أبرز مضامين هذا القانون وعلاقته بتداول المعلومات ما يلي:

¹⁸¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 36-71 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1391 الموافق لـ 3 يونيو 1971، المادة 04، ص 795، متاح في الرابط: <https://www.vitamedz.com/articlesfiche/1127/1127909.pdf>

¹⁸² انظر الجريدة الرسمية، قانون رقم 88-09 مؤرخ في 7 جمادي الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 يتعلق بالأرشيف الوطني، متاح في الرابط: <https://drive.google.com/file/d/1CuaW2b8WzF5Dqbbp0jFgizkIkH1vsdNy/view>

كريس مبدأ "إعلام المواطنين" (المادة 11): تعتبر المادة 11 من هذا القانون حجر الزاوية فيما يخص تداول المعلومات، حيث تنص على:

- حق المواطن في الاطلاع: تلزم البلديات بإعلام المواطنين بشؤونهم ومشاريعهم التنموية.
- إجبارية النشر والمعلقة: يجب على البلدية نشر وتعليق المستخرجات من قرارات ورسائل المجلس الشعبي البلدي في أماكن مخصصة لهذا الغرض ليطلع عليها العموم.

نص المادة 11: "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين".¹⁸³

القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام

يعتبر قانون الإعلام 05-12 (2012) محطة هامة في التاريخ التشريعي للإعلام في الجزائر، حيث جاء في سياق إصلاحات سياسية شملت حتى فتح المجال السمعي البصري. وعلى عكس قانوني 01-82، و90-07، نص القانون العضوي 05-21 بشكل صريح من خلال مادته الأولى الواردة في الباب الأول والمتعلق بالأحكام العامة على "يهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة"¹⁸⁴. أما فيما يخص حرية تداول المعلومات، ركز هذا القانون على عدة نقاط جوهرية حول "حق الوصول إلى المعلومات" نوجزها في:

- تكريس الحق في المعلومة كحق دستوري: المادة 2 من قانون 05-12 نصت صراحة على أن "الحق في الإعلام يمارس بحرية"، وأكدت على حق المواطن في الاطلاع على الحقائق والمعلومات. "حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي"¹⁸⁵

- إلزامية توفير المعلومة (المادة 84): من أهم مواد هذا القانون هي المادة 84 التي نصت على: المادة 84: "يعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصدر الخبر، ما عدا في الحالات الآتية: عندما

¹⁸³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المادة 11، ص 08، متاح في الرابط:

<file:///C:/Users/user/Downloads/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%B1%D9%82%D9%85%2>

¹⁸⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون عضوي رقم 05-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، ص 02، متاح في الرابط: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/14831>

¹⁸⁵ أنظر نص المادة 02، من القانون رقم 05-12، ص 02.

يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني أما هو محدد في التشريع المعمول به، -عندما يمس الخبر بأمن الدولة و/أو السيادة الوطنية مساسا واضحا، -عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضائي، -عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي، -عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد".¹⁸⁶

هذه المادة كانت هدفت إلى كسر "جدار الصمت" الإداري وتسهيل ممارسة مهنة الصحافة.

1. القيود الواردة على تداول المعلومات في هذا القانون

رغم إقرار الحق في المعلومة، وضع قانون 05-12 قيوداً صارمة بموجب المادة 92 والتي جاء فيها: لمادة 92 : " يجب على الصحفي أن يسهر على الاحترام الكامل لآداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي. زيادة على الأحكام الواردة في المادة 2 من هذا القانون العضوي، يجب على الصحفي على الخصوص - : احترام شعارات الدولة ورموزها، -التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل وموضوعي، -نقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية، -تصحيح الخبر غير صحيح، -الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر، -الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني، -الامتناع عن تمجيد الاستعمار، -الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالعنصرية وعدم التسامح والعنف، -الامتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقتل، -الامتناع عن استعمال الحظوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية، -الامتناع عن نشر أو بث صور أو أقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن".¹⁸⁷

تحظر المادة 92 تداول معلومات معينة، وهي:

- الأمن القومي: المعلومات التي تمس بـ "السيادة الوطنية" أو "أمن الدولة".
- المصالح الاقتصادية: الأسرار التجارية والاقتصادية للدولة.
- الخصوصية: سرية التحقيق القضائي وحرمة الحياة الخاصة للأفراد.

- القانون العضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام:

يعتبر القانون العضوي رقم 14-23 (المؤرخ في 27 أوت 2023) القفزة النوعية الأحدث في التشريع الإعلامي الجزائري، حيث جاء ليعوض قانون 05-12 ويواكب التحولات الرقمية الكبرى. فيما يخص حرية تداول المعلومات في مواد هذا القانون، فقد أدخل هذا القانون مفاهيم أكثر دقة وتماشياً مع الدستور الجديد (دستور 2020)، وهذا ملخص لأبرز محاوره:

¹⁸⁶ القانون العضوي رقم 05-12، المادة 84، ص 09، 10.

¹⁸⁷ القانون العضوي رقم 05-12، المادة 92، ص 10.

1. تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات (المادة 03)

أكد القانون في مادته الثالثة أن النشاط الإعلامي يمارس بحرية في إطار أحكام الدستور والقانون. الجديد هنا هو الربط الوثيق بين تداول المعلومات وبين المسؤولية الاجتماعية، حيث يجب أن يتم التداول في ظل احترام "مرجعية الدولة وقيمها الوطنية". نص المادة 03: "يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام الدستور وهذا القانون العضوي والتشريع والتنظيم المعمول بهما وفي ظل احترام: الدين الإسلامي والمرجعية الدينية الوطنية، - الديانات الأخرى - الهوية الوطنية والثوابت والقيم الدينية والأخلاقية والثقافية للأمة، - السيادة الوطنية والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني، - متطلبات النظام العام والأمن والدفاع الوطني، / مقومات ورموز الدولة، / - كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية، / - المصالح الاقتصادية للبلاد، / - حق المواطن في إعلام كامل ونزيه وموضوعي، / - سرية التحقيق الابتدائي والقضائي، - الطابع التعددي لتيارات الفكر والآراء.¹⁸⁸

2. الانفتاح على "الصحافة الإلكترونية"

بينما كان قانون 05-12 يركز على الوسائل التقليدية، جاء قانون 14-23 ليقرن تداول المعلومات عبر المنصات الرقمية والصحافة الإلكترونية بشكل كامل. هذا يعني أن المعلومات المتداولة رقمياً أصبحت تخضع لنفس الضوابط القانونية التي تخضع لها الصحافة المكتوبة، مما يمنحها صبغة رسمية ومسؤولية قانونية أكبر. فقد نظم القانون العضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام (الصادر في أوت 2023) الصحافة الإلكترونية من خلال مجموعة من المواد الجوهرية التي تضعها لأول مرة في إطار قانوني مواز للصحافة المكتوبة والسمعية البصرية. وأهم المواد التي ركزت على الصحافة الإلكترونية وممارستها هي: المادة 02، والتي عرفت النشاط الإعلامي الإلكتروني. وتعتبر هذه المادة حجر الزاوية، حيث عرّفت نشاط الإعلام بأنه "كل نشر للأخبار والصور والآراء... عن طريق أي دعامة مكتوبة أو إلكترونية موجهة للجمهور"¹⁸⁹. هذا التعريف دمج الصحافة الإلكترونية رسمياً كجزء لا يتجزأ من المنظومة الإعلامية.

¹⁸⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون عضوي رقم 14-23 مؤرخ في 1 صفر 1445 الموافق 27 غشت سنة 2023، المادة 03، ص10، متاح في الرابط:

<https://drive.google.com/file/d/14jDHOyozhz6kf4kTAWCPy0YKODqgRJKG/view>

¹⁸⁹ القانون رقم 14-23، ص 10

3. تكريس مبدأ "الاستقلالية وحماية المصادر"

شدد القانون على حق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر وحماية سره المهني. تداول المعلومات هنا محمي قانوناً بحيث لا يجوز إجبار الصحفي على كشف مصادره إلا في حالات محددة جداً وبقرار قضائي، مما يسهل تدفق المعلومات الحساسة التي تهم الشأن العام. والمحددة في المواد (32-33).¹⁹⁰

4. وضع ضوابط أخلاقية صارمة (ميثاق الأخلاقيات)

من أبرز مستجدات قانون 14-23 هو التركيز على آداب وأخلاقيات المهنة. تداول المعلومات لا يعني نشر أي شيء، بل يجب أن يتسم بـ:

- الموضوعية والصدق: مكافحة التضليل الإعلامي. (Fake News)
- احترام الحياة الخاصة: منع تداول المعلومات التي تنتهك حرمة الأفراد.
- الابتعاد عن خطاب الكراهية: منع تداول أي محتوى يحرض على التمييز أو العنف. والمتضمنة في الباب الثالث: آداب وأخلاقيات مهنة الصحفي، (من المادة 34- إلى المادة 36).¹⁹¹

5. سلطات الضبط والرقابة

استحدث القانون سلطة ضبط السمعي البصري وسلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية. هذه الهيئات تسهر على أن يكون تداول المعلومات متوافقاً مع القوانين، ولها صلاحيات التدخل في حال رصد تجاوزات تمس بالنظام العام أو القيم الوطنية. وذلك من خلال المادة 13، والتي حددت آليات ضبط نشاط الصحافة المكتوبة والإلكترونية. والمادة 14¹⁹²، التي حددت نشاط سلطة ضبط السمعي البصري..

يمكن القول إن المشرع الجزائري انتقل من مرحلة "الحرية المطلقة" التي قد تؤدي إلى الفوضى، إلى مرحلة "الحرية المسؤولة"؛ حيث أصبح تداول المعلومات حقاً مكفولاً دستورياً، لكنه مؤطر بترسنة قانونية تضمن مصداقية المعلومة وتحمي المجتمع والأسرة من مخاطر التضليل الإعلامي.

¹⁹⁰ أنظر المواد (32-33)، من القانون رقم 14-23، ص 12، 13.

¹⁹¹ أنظر المواد (34-36) من القانون رقم 14-23، ص 13.

¹⁹² أنظر المادة، 13، 14، من القانون العضوي 14-23، ص 11

قائمة المراجع

- إسماعيل، ممدوح مصطفى. "مفهوم المجال العام قراءة تحليلية في النشأة والتطور". مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 41، عدد 4 (2013).
- إسماعيل السوق. من التنصيص الدستوري إلى التفعيل العملي: الحق في الحصول على المعلومات في المغرب وواقع الوعي المجتمعي. جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، 2025.
- أسامة، السيد محمد. إدارة المعرفة. كفر الشيخ: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2013.
- الأنصاري، منصور. "تشريع جديد لحرية تداول المعلومات في مصر: بين الواقع والمأمول". أريبيان ويك . <https://arabianweek.news/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B>
- الأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". اعتمد في 10 ديسمبر 1948. <https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights>
- الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي. "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". اعتمدت في 12 ديسمبر 2006. <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities>
- الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي. "اتفاقية حقوق الطفل". اعتمدت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child>
- الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي. "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". اعتمد في 16 ديسمبر 1966. <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-1966-civil-and-political-rights>
- بطهراوي، جمال. "الفضاء العام: سيروية تشكل المفهوم". مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العام السابع، العدد 67 (سبتمبر 2020).
- البادي، علي سالم علي. "تداول المعلومات بين التبيين والتثبت في القرآن الكريم". رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2017.
- باهر غالي، الرأي العام الرقمي: الفضاء العام والسياسة في عصر الشبكات (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021).
- ثابت، مصطفى. "الفضاء العمومي وديمقراطية الاتصال في الوطن العربي". مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية، مجلد 11، عدد 1 (2018).
- جبريل، عوض موسى جبريل. "الحق في الحصول على المعلومات وأهمية تداولها". مجلة دلالات، العدد الثالث (2021).
- جمهورية مصر العربية. الجريدة الرسمية. قانون رقم 151 لسنة 2020، "قانون حماية البيانات الشخصية". العدد 28 مكرر (هـ)، 15 يوليو 2020.
- جمهورية مصر العربية. الجريدة الرسمية. قانون رقم 180 لسنة 2018، "قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لت
□ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "الأمر رقم 71-36 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1391 الموافق لـ 3 يونيو 1971". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 795. متاح في الرابط : <https://www.vitamedz.com/articlesfiche/1127/1127909.pdf>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "التعديل الدستوري، قانون رقم 01-16، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، ص 12. متاح في الرابط : <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016014.pdf>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "دستور 1963". ص 11. متاح في الرابط- <https://cour-constitutionnelle.dz/wp-content/uploads/2022/02/1963.pdf>

التنظيم القانوني لتداول المعلومات في الفضاء العمومي

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "دستور 1976". ص 25. متاح في الرابط : <https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/2025/06/constitutions/1976.pdf>
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "دستور 1989". متاح في الرابط : <https://www.elmizaine.com/2020/07/1989.html>
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية". *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 82، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 3 ديسمبر 2020، ص 14. متاح في الرابط : <https://cour-constitutionnelle.dz/wp-content/uploads/2021/12/ConstiAr2020.pdf>
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "قانون رقم 88-09 مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق لـ 26 يناير سنة 1988 يتعلق بالارشيف الوطني". *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*. متاح في الرابط : <https://drive.google.com/file/d/1CuaW2b8WzF5Dqbbp0jFqizklkH1vsdNy/view>
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011". *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ص 08.
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام". *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ص 02. متاح في الرابط : <https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/14831>
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "قانون عضوي رقم 23-14 مؤرخ في 1 صفر عام 1445 الموافق لـ 27 غشت سنة 2023". *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ص 10. متاح في الرابط : <https://drive.google.com/file/d/14jDHOyozhz6kf4kTAWCPv0YKODggRJKG/view>
- تنظيم الإعلام
- حيسون، مولاى. "الفضاء العمومي عند يورغن هابيرماس". *أنفاس نت* 18. سبتمبر 2015. <https://www.anfasse.org/>
 - حكومة الإمارات العربية المتحدة. "منصة تشريعات الإمارات". <https://uaelegislation.gov.ae/>
 - دحماني، عبد القادر. "الحق في الحصول على المعلومات والمجتمع المدني: أية علاقة؟". *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*. <https://revuealmanara.com/>
 - دستور جمهورية مصر العربية. الصادر في 2014 والمعدل في 23 أبريل 2019.
 - العرجان، فيروز. "تعريف البيانات والمعلومات والمعرفة". *موضوع* 8. أغسطس 2023. <https://mawdoo3.com/2023>
 - العياش، روزانا سهيل. "الحق في الحصول على المعلومات في الأردن ومطابقته للمعايير الدولية". *محاماة نت* 11. سبتمبر 2016. <https://www.mohamah.net/law2016>
 - علي، أحمد. "مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة". *مجلة جامعة دمشق*، مجلد 28، عدد 1 (2012)
 - عودة، جميل. "الحق في الحصول على المعلومات من السلطة العامة". *مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام* 3. أغسطس 2015. <https://www.ademrights.org/>
 - فضاء موظفي الجماعات الترابية. "القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة يدخل حيز التنفيذ". <https://www.fctmaroc.com/>
 - عبد الهادي، مصطفى. *المعلومات وتكنولوجيا المعلومات*. القاهرة: مكتبة الدار العربية للنشر والتوزيع، [د.ت.]
 - قانصو، وجيه. "الفضاء العام والفضاء الخاص". *مؤسسة كونراد أديناور*. <https://www.kas.de/>
 - قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة (تونس).
 - قانون العقوبات المصري. طبقاً لآخر تعديل في 2 نوفمبر 2021. <https://kanonmisr.com/>
 - اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب". اعتمد في 27 يونيو 1981. <https://achpr.au.int/>

- المركز الأوروبي للدراسات. "الاتحاد الأوروبي.. ما هي اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR ؟". 27 يوليو 2020 .
<https://www.europarabct.com/>
- مركز حماية وحرية الصحفيين. "الجاردان البريطانية وحرية تداول المعلومات". 13 أغسطس 2005 .
<https://cdfj.org/2005>
- عبد المحسن، سمية. "حول مفهوم المجال العام وجدوى دراسته في مجتمعاتنا". *مركز الحضارة للدراسات والبحوث* 9 مايو 2016 .
<https://hadaracenter.com/2016>
- مسار. "حرية تداول المعلومات وأثرها على حرية الإعلام والصحافة". 2 أكتوبر 2023 .
<https://masaar.net/ar>
- مصطفى، مهند. "حول مفهوم وحدود المجال العمومي". *مجلة جدل*، عدد 29 (كانون الأول 2016).
- مطر، عبد اللطيف محمود. *إدارة المعرفة والمعلومات*. عمان: دار المعرفة العلمية، 2007.
- محمد، أحمد طلب. "مفاهيم المشاركة وتطورها من المجال العام التقليدي حتى المجال العام الافتراضي". *مجلة البحوث الإعلامية*، عدد 69، جزء 1 (يناير 2024).
- مرسوم عدد 41 لسنة 2011 مؤرخ في 26 ماي 2011 يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية (تونس).
- المملكة الأردنية الهاشمية. "تقرير إعمال حق الحصول على المعلومات عام 2024". المكتبة الوطنية .
<https://www.nl.gov.jo/>
- المملكة المغربية. الأمانة العامة للحكومة. "مشروع قانون رقم 13.31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات". الرباط، 2025.
- المملكة المغربية. لجنة الحق في الحصول على المعلومات. "كيف تمارس حقك في الحصول على المعلومات حسب القانون رقم 31.13".
<https://www.cdai.ma/>
- المملكة المغربية، بوابة الأشغال العمومية، "بوابة الحصول على المعلومات شفافية"،
<https://www.emploi-public.ma/ar/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9>
- الموسوعة السياسية. "إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 15 ديسمبر 2020".
<https://political-encyclopedia.org/>
- مكتب حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا. "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان". اعتمدت في 22 نوفمبر 1969 .
<https://hrlibrary.umn.edu/>
- المهدي، أماني. "المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الافتراضي: معايير التشكل والمعوقات". *المركز الديمقراطي العربي* .
20 مارس 2018 .
<https://democraticac.de/?p=53184>
- مندلي، توبي. "تاريخ الحق في الوصول إلى المعلومات". *أدفوكاسي أسيمبلي* 10 يناير 2022 .
<https://advocacyassembly.org/>
- مينا فايرال. "فهم المعلومات: تعريفها، أنواعها، وخصائصها".
<https://menaviral.com/> . [فهم المعلومات-تعريفها-أنواعها-
وخصائصها]
- نجم، عبود نجم. *إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات*. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2005.
- الهراق، يسرى أحمد. "الفضاء العمومي الافتراضي وسؤال المواطنة". *مؤمنون بلا حدود* 6 نوفمبر 2024 .
<https://www.mominoun.com/>
- Administrative Conference of the United States. "Principles and Guidelines for Implementation of the Freedom of Information Act." Accessed May 5, 2026.
<https://www.acus.gov/document/principles-and-guidelines-implementation-freedom-information-act>

- Aguila, Osmel Bell, and Amed Ramirez Sánchez. "Right to Public Information: Theoretical-Legal Presuppositions for Its Implementation in Cuba." *Management (Montevideo)* (2025). <https://doi.org/10.62486/agma2025133>
- American Library Association. "First Amendment and Censorship." Accessed May 5, 2026. <https://www.ala.org/advocacy/intfreedom/censorship#FirstAmendment>
- Archives U.S. "FOIA Update: Guest Article: An Overview of Executive Order 12356." Last updated December 19, 2024. <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-guest-article-overview-executive-order-12356>
- Archives U.S. Department of Justice. "FOIA Update: Congress Enacts FOIA Amendments." January 1, 1996. <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-congress-enacts-foia-amendments>
- Archives U.S. Department of Justice. "The Freedom of Information Act 5 U.S.C. § 552, As Amended By Public Law No. 104-231." *FOIA Update* XVII, no. 4 (1996). <https://www.justice.gov/archives/oip/blog/foia-update-freedom-information-act-5-usc-sect-552-amended-public-law-no-104-231-110-stat>
- Ashikuzzaman, M. D. "Information: Types of Information." *Library & Information Science Academic Blog*, February 4, 2014. <https://www.lisedunetwork.com/definition-and-types-of-information/>
- Ashikuzzaman, M. D. "Sources of Information." *LIS Education Network*, October 16, 2018. <https://www.lisedunetwork.com/sources-of-information/>
- Birkinshaw, P. "Freedom of Information and Its Impact in the United Kingdom." *Government Information Quarterly* 27 (2010) . <https://doi.org/10.1016/j.giq.2010.06.006>
- Birkinshaw, P. "Information: Public Access, Protecting Privacy and Surveillance." In *The Changing Constitution*. Oxford University Press, 2019. <https://doi.org/10.1093/he/9780198806363.003.0013>
- Bouchenafat, Altaalia, Mezzi Khadija, and Maaziz Abdelkader. "The Virtual Public Sphere: Questioning the Standards of Formation According to the Trilogy of Recognition by Axel Honneth." *International Journal of Innovative Technologies in Social Science* (2025). [https://doi.org/10.31435/ijitss.2\(46\).2025.3296](https://doi.org/10.31435/ijitss.2(46).2025.3296)
- Bouhadana, Irène. "The Right of Access to Public Information: An Analysis of International Conventions." (2016) .
- Camargo, Ruth Da Paz, João Francisco Barreto, and Marco Aurélio Batista de Sousa. "O Direito à Informação Frente à Proteção Internacional de Direitos Humanos." (2021). <https://doi.org/10.24325/issn.2446-5763.v7i19p152-167>
- Castells, Manuel. *The Rise of the Network Society*. 2nd ed. John Wiley & Sons, 2009.
- Congress.gov. "Freedom of Speech: An Overview." September 13, 2024. <https://www.congress.gov/crs-product/R47986>
- Congress.gov. "H.R.4173 - Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act." Introduced December 2, 2009. <https://www.congress.gov/bill/111th-congress/house-bill/4173>
- Congress.gov. "H.R.11656 - Government in the Sunshine Act." 94th Congress (1975-1976). <https://www.congress.gov/bill/94th-congress/house-bill/11656>

- Congress.gov. "S.2488 - OPEN Government Act of 2007." 110th Congress (2007-2008). <https://www.congress.gov/bill/110th-congress/senate-bill/2488>
- Congress.gov. "The Privacy Act of 1974: Overview and Issues for Congress." December 7, 2023. <https://www.congress.gov/crs-product/R47863>
- Congressional Research Service. "Classified Information Policy and Executive Order 13526." December 10, 2010. https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R41528/R41528.7.pdf
- Council of Europe. "A Convention to Protect Your Rights and Liberties." Accessed May 5, 2026. <https://www.coe.int/en/web/human-rights-convention/home>
- Council of Europe. *European Convention on Human Rights*. Adopted 1950. https://www.echr.coe.int/documents/d/echr/Convention_ENG
- Dahlberg, Lincoln. "The Internet as Public Sphere or Culture Industry? From Pessimism to Hope and Back." *International Journal of Media and Cultural Politics* 1, no. 1 (2005): 93–96.
- Davis, R. W. "The Environmental Information Regulations 2004: Limiting Exceptions, Widening Definitions and Increasing Access to Information?" *Environmental Law Review* 8 (2006) . <https://doi.org/10.1350/enlr.2006.8.1.51>
- Dictionnaire de l'Académie française. "Définition data." Accessed May 5, 2026. <https://www.le-dictionnaire.com/definition/data>
- Eren, İ., E. Aktan, and A. Altanlar. "Redefining Public Space: The Evolution of Meaning in the Digital Era." *Proceedings of The International Conference on Research in Social Sciences* 1, no. 1 (2024): 1–13. <https://doi.org/10.33422/rssconf.v1i1.204>
- Everett, M., L. Maer, and Gail Bartlett. *The Official Secrets Acts and Official Secrecy*. House of Commons Library, 2017.
- Firman, Nurazizah. "Communicative Action and Post-Public Sphere Phenomenon." *Palakka: Media and Islamic Communication* 2, no. 1 (2021). <https://doi.org/10.30863/palakka.v2i1.1459>
- Fedorov, V., Tetiana Fedorova, and Vladyslav Dronov. "The Right to Information from the Point of View of Legal Theory, International Law and International Relations." *Revista Amazonia Investiga* (2023). <https://doi.org/10.34069/ai/2023.68.08.30>
- Fischer, Renate, and Otfried Jarren. "The Platformization of the Public Sphere and Its Challenge to Democracy." *Philosophy & Social Criticism* 50 (2023): 200–215. <https://doi.org/10.1177/01914537231203535>
- Freedom House. "Freedom on the Net 2025: An Uncertain Future for the Global Internet." 2025. https://freedomhouse.org/sites/default/files/2025-12/FOTN%202025_final_digital_120525.pdf
- Freedom of Information Act Advisory Committee. "High-volume FOIA Requests." March 6, 2025. <https://www.archives.gov/files/ogis/documents/volume-frequency-progress-report-6-march-2025.pdf>
- Fuchs, Christian. "Social Media and the Public Sphere." *University of Westminster, Communication and Media Research Institute* 12, no. 1 (2014): 57.

- Garman, Anthea. "The Public Sphere and Journalism." *Oxford Research Encyclopedias Communication*, September 20, 2023. <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228613.001.0001/acrefore-9780190228613-e-880>
- Goenaga, Agustín. "Who Cares About the Public Sphere?" *European Journal of Political Research* 61 (2021): 230–254. <https://doi.org/10.1111/1475-6765.12451>
- Government Offices of Sweden. "The Swedish Press Act: 250 Years of Freedom of the Press." June 2, 2016. <https://www.government.se/articles/2016/06/the-swedish-press-act-250-years-of-freedom-of-the-press2/>
- Gökgür, P. *Kentsel Mekânda Kamusal Alanın Yeri (The Place of Public Space in Urban Space)*. İstanbul: Bağlam, 2017. <https://www.simurgkitabevi.com/kentsel-mekanda-kamusal-alanin-yeri-2017>
- Habermas, Jürgen. "Reflections and Hypotheses on a Further Structural Transformation of the Political Public Sphere." *Theory, Culture & Society* 39 (2022): 145–171. <https://doi.org/10.1177/02632764221112341>
- Habermas, Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Translated by Thomas Burger. Cambridge, MA: MIT Press, 1991.
- Halstuk, Martin E., and B. Chamberlin. "Open Government in the Digital Age: The Legislative History of How Congress Established a Right of Public Access to Electronic Information Held by Federal Agencies." *Journalism & Mass Communication Quarterly* 78 (2001): 45–64. <https://doi.org/10.1177/107769900107800104>.
- Hampton, M. "The Fourth Estate Ideal in Journalism History." (2009): 3–12. <https://doi.org/10.4324/9780203869468-7>
- Ivlev, V., M. Ivleva, and V. Sedyakin. "Information Metaphors and Classification of Information Sciences." 2018. <https://doi.org/10.2991/cesses-18.2018.193>
- Janssen, A. "Using a Faceted Taxonomy to Investigate Student Selection of Information Sources in an Engineering Lab Course." 2020. <https://doi.org/10.18260/1-2--35444>
- Journalism University. "Jurgen Habermas and the Concept of the Public Sphere." Last updated July 26, 2025. <https://journalism.university/media-and-communication-theories/jurgen-habermas-public-sphere-concept/>
- Kaplan, R. "Press, Paper, and the Public Sphere." *Media History* 21 (2015): 42–54. <https://doi.org/10.1080/13688804.2014.955841>
- Kaye, D. "Sources of Information, Formal and Informal." *Library Management* 16 (1995): 16–19. <https://doi.org/10.1108/01435129510772292>
- Koçak, Candan. "The Public Discourse on The Russia-Ukraine War: Impartiality or Ideology?" *İmgelem* (2025). <https://doi.org/10.53791/imgelem.1597497>
- Kropf, Martha. "The Race Card: Campaign Strategy, Implicit Messages, and the Norm of Equality." *The Journal of Politics* 65 (2003): 942–944. <https://doi.org/10.1111/1468-2508.00219>
- Li, J., A. Dang, and Y. Song. "Defining the Ideal Public Space: A Perspective from the Publicness." *Journal of Urban Management* (2022). <https://doi.org/10.1016/j.jum.2022.08.005>

- Liambomba, Didier Yangonzela. "The Right of Access to Public Information: Human Rights Issues, Transparency and Good Governance." *Constitutionale* (2023). <https://doi.org/10.25041/constitutionale.v4i1.2601>
- Łukaszewicz, Aleksandra. "The Process of Virtualizing Public Art: QR Graffiti, Art in Augmented Reality in Public Space, and Graffiti Created in VR." *Acta Universitatis Lodzianensis* (2025). <https://doi.org/10.18778/0208-6107.2024.11>
- Marique, Yseult, and Emmanuel Slautsky. "Freedom of Information in France: Law and Practice." In *The Laws of Transparency in Action*. Springer, 2017. https://doi.org/10.1007/978-3-319-76460-3_3
- Ministry of Justice, Stockholm. "Public Access to Information and Secrecy with Swedish Authorities." 2004. <http://freedominfo.org/wp-content/uploads/documents/Sweden%20public%20access%20to%20info%202004.pdf>
- Mohajan, Haradhan Kumar. "Knowledge is an Essential Element at Present World." *International Journal of Publication and Social Studies*, MPRA Paper No. 83041 (2017).
- Nasimi, Mohammad Hassan, et al. "Knowledge Management and Competitive Advantage." *Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review* 2, no. 5 (2013): 56–64.
- National Constitution Center. "Freedom of Religion, Speech, Press, Assembly, and Petition." Accessed May 5, 2026. <https://constitutioncenter.org/the-constitution/amendments/amendment-i>
- National Constitution Center. "Freedom of Speech and the Press." Accessed May 5, 2026. <https://constitutioncenter.org/the-constitution/amendments/amendment-i/interpretations/266>
- Osawe, Omosede A. "A Comparative Analysis of the Right of Access to Information under the Nigerian Freedom of Information Act 2011 and the South African Promotion of Access to Information Act 2001." *African Human Rights Law Journal* (2023). <https://doi.org/10.17159/1996-2096/2022/v22n2a7>
- Pashnina, Tatyana. "Controversial Aspects of the Definition of the Term 'Right to Information'." (2017): 98–105. <https://doi.org/10.14529/law170219>
- Pew Research Center. "Freedom of the Press: Survey of U.S. Adults Conducted April 1-7, 2024." 2024. <https://www.pewresearch.org/fact-sheet/topic-freedom-of-the-press/>
- Prasetyawati, Naris Dyah, Sigid Sudaryanto, and Desif Upix Usmaningrum. "Peran Media Dalam Upaya Meningkatkan Pengetahuan dan Tindakan Pencegahan Coronavirus Disease (COVID 19)." (2021) . <https://doi.org/10.47492/ijp.v1i8.323>
- République Française. "LOI n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique." <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFSCTA000033202935>
- Sanders, John. "Defining Terms: Data, Information and Knowledge." *SAI Computing Conference 2016*, July 13-15 (2016).
- Saed, Raqeeb Ham Rashid, and Khamosh Omar Abdullah. "The Impact of International and Regional Treaties on Internal Laws: The Rights of Minorities as a Model." *Journal of Legal and Political Studies* (2025). <https://doi.org/10.17656/jlps.10323>
- Shikuzzaman, MD. "What is the Right of Access to Information?" *Library & Information Science Community*. June 5, 2024. <https://www.lisedunetwork.com/what-is-the-right-of-access-to-information/>

- Shilina, Svetlana, Elizaveta Laponikova, Maria Mazhaeva, and Andrey Shilin. "The Influence of Newspapers and Magazines on Public Opinion: A Sociological Study." *Economics. Sociology. Law.* (2025). <https://doi.org/10.22281/2542-1697-2025-04-01-84-93>
- Smith, R. "Fake news, French Law and Democratic Legitimacy: Lessons for the United Kingdom?" *Journal of Media Law* 11 (2019): 52–81. <https://doi.org/10.1080/17577632.2019.1679424>
- Sujoko, Anang, D. Rahmiati, and Fathur Rahman. "The Role of Radio as the Public Sphere for Public Political Education in the Digital Era: Challenges and Pitfalls." *Cogent Social Sciences* 9 (2023). <https://doi.org/10.1080/23311886.2023.2239627>
- Swedish National Data (SND). "Public Access and Secrecy." Last updated June 5, 2025. <https://snd.se/en/research-data-support/introduction-legal-aspects-research/public-access-and-secrecy>
- Thomas, C. "Publications and the Library." (2021): 199–225. https://doi.org/10.1007/978-3-030-64865-7_8
- Thornberry, P. "The International Covenant on Civil and Political Rights I." Manchester University Press, 2013. <https://doi.org/10.7228/manchester/9780719037931.003.0006>
- UNESCO. "Self-paced Online Course on Access to Information Laws and Policies and their Implementation." Last updated January 19, 2026. <https://www.unesco.org/en/access-information-laws/course-ati-laws?hub=776>
- UNESCO. "The Swedish Freedom of the Press Ordinance of 1766: The world's first legislation guaranteeing free communication of information." Last updated 2023. <https://www.unesco.org/en/memory-world/swedish-freedom-press-ordinance-1766-worlds-first-legislation-guaranteeing-free-communication>
- United States Department of Justice. *Attorney General's Memorandum on the 1986 Amendments to the Freedom of Information Act*. Prepared by Edwin Meese III. December 1987. <https://www.justice.gov/archive/oip/86agmemo.htm>
- Walby, Kevin, and Alex Luscombe. *Freedom of Information and Social Science Research Design*. Routledge, 2019. <https://doi.org/10.4324/9780429437717>
- Wikipedia. "African Charter on Human and Peoples' Rights." Accessed May 5, 2026. https://en.wikipedia.org/wiki/African_Charter_on_Human_and_Peoples%27_Rights
- Zaveckienė, Ž. "The Information of Public Sciences: Definitions." *Knygotyra* (2024). <https://doi.org/10.15388/knygotyra.1988.36555>



